جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

# إشكاليات تحول الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى: من دور التدخل إلى الوساطة الدولية

إعداد
رولا خالد وليد عايدي

إشراف
د. عبد الرحيم الشوبكي
د. إبراهيم أبو جابر

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.

2026

# إشكاليات تحول الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى: من دور التدخل إلى الوساطة الدولية


**إِعداد**

**رولا خالد وليد عايدي**


**نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2026/04/05م، وأجيزت:**

| | |
|---|---|
| **د. عبد الرحيم الشوبكي** | |
| **المشرف الرئيسي** | **التوقيع** |
| **د. إبراهيم أبو جابر** | |
| **المشرف الثاني** | **التوقيع** |
| **د. إياد أبو زنيط** | |
| **الممتحن الخارجي** | **التوقيع** |
| **د. صقر الجبالي** | |
| **الممتحن الداخلي** | **التوقيع** |

## الإهداء

إلى نفسي ... إلى تلك التي مشت الطريق مثقلة بالأسئلة ولم تتراجع، التي تعثرت كثيراً، لكنها لم تتخلّ عن الحلم، التي اختارت الصبر حين كان الانسحاب أسهل، وآمنت بأن الجهد لا يضيع وإن تأخر حصاده.

إليك أهدي هذا العمل ليس لأنه نهاية الطريق، بل لأنه شهادة على القدرة على الاستمرار، وعلى الإصرار حين يقل اليقين، وعلى الإيمان بالذات رغم كل شيء

## الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله ثم الحمدلله حتى يبلغ الحمد منتهاه

ثم الشكر والعرفان لأستاذي ومشرفي ومتمم الجيل بعلمه وعمله وخلقه، الدكتور عبد الرحيم الشـــوبكي لتوجيهه ومتابعته وتقييمه وتقويمه والدكتور إبراهيم أبو جابر.

وإلى كافة أساتذتنا في برنامج التخطيط والتنمية السياسية، وإلى السادة أعضاء لجنـــة المناقشـــة علـــى تفضلكم بقبول التواجد لتقييم هذا الجهد المتواضع.

الى زملائي وزميلاتي في البرنامج، على دعمهم ومساندتهم دائماً

لكم جميعا أسمى آيات الشكر والثناء والعرفان

**الإقرار**

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

# إشكاليات تحول الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى: من دور التدخل إلى الوساطة الدولية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

**اسم الطالبة:** ___ رولا خالد وليد عايدي_____

**التوقيع:** _____ *رولا عايدي* _____

**التاريخ:** _____2026/04/05_____

# فهرس المحتويات


الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات..... و

فهرس الجداول ..... ي

الملخَّص..... ك

**الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ..... 1**

1.1 مقدمة الدراسة ..... 1

1.2 مشكلة الدراسة..... 3

1.3 أسئلة الدراسة..... 3

1.4 فرضية الدراسة..... 4

1.5 أهداف الدراسة ..... 4

1.6 أهمية الدراسة ..... 5

1.7 حدود الدراسة ..... 6

1.8 منهجية الدراسة وأدواتها..... 6

1.9 الأطر النظرية المفسرة ..... 7

1.10 مصطلحات الدراسة..... 11

1.11 الدراسات السابقة..... 14

1.12 التعقيب على الدراسات السابقة ..... 21

**الفصل الثاني: الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية قبل عملية طوفان الأقصى ..... 23**

2.1 تمهيد ..... 23

2.2 سردية تطور الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية إلى ما قبل عملية طوفان الأقصى..... 23

2.2.1 الدور المصري في العهد الملكي (1922–1952) تجاه القضية الفلسطينية ..... 24

2.2.2 الدور المصري في الحقبة الناصرية (1952–1970) تجاه القضية الفلسطينية.....25

2.2.3 الدور المصري في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات (1970–1981) تجاه القضية الفلسطينية.....27

2.2.4 الدور المصري في عهد الرئيس الراحل محمد حسني مبارك (1981–2011) تجاه القضية الفلسطينية.....28

2.2.5 الدور المصري في مرحلة ما بعد الثورة يناير 2011 (2011–2013) تجاه القضية الفلسطينية .....30

2.2.6 الدور المصري في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي (2013–7 أكتوبر 2023).....32

2.3 السياقات المؤثرة على الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية (2011– 7 أكتوبر 2023) .....35

2.3.1 السياقات الدولية المؤثرة على الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية (2011– 7 أكتوبر 2023) .....36

2.3.1.1 العلاقات الأمريكية المصرية والدور الأمريكي في عملية السلام.....36

2.3.1.2 العلاقات الأوروبية المصرية والموقف الأوروبي من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي .....38

2.3.2 السياقات الإقليمية المؤثرة على الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية (2011– 7 أكتوبر 2023) .....39

2.3.2.1 تراجع مركزية القضية الفلسطينية في أجندة النظام الرسمي العربي.....39

2.3.2.2 صعود محاور إقليمية جديدة.....40

2.3.2.3 اتفاقيات أبراهام.....42

2.3.3 السياقات الداخلية المصرية المؤثرة على دورها تجاه القضية الفلسطينية (2011– 7 أكتوبر 2023) .....44

2.3.3.1 الاعتبارات الأمنية المرتبطة بسيناء المصرية .....44

2.3.3.2 الاعتبارات الاقتصادية والسياسية .....45

2.3.3.3 اعتبارات الرأي العام والمجتمع المدني المصري.....46

2.4 محددات الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية (2011– 7 أكتوبر 2023).....49

2.4.1 المحددات الأمنية والجغرافية ..... 49
2.4.2 المحددات السياسية والاستراتيجية ..... 50
2.4.3 المحددات الاقتصادية ..... 50
2.4.4 المحددات القانونية الدولية والأممية ..... 51
2.4.5 المحددات الداخلية ..... 52
**الفصل الثالث: عملية طوفان الأقصى والتحول في الدور المصري ..... 55**
3.1 تمهيد ..... 55
3.2 طوفان الأقصى: الحدث والسياق العام ..... 55
3.3 تأثير عملية طوفان الأقصى على المشهد السياسي الإقليمي والدولي ..... 58
3.3.1 التأثيرات على المشهد السياسي الإقليمي ..... 58
3.3.2 التأثيرات على المشهد السياسي الدولي ..... 61
3.4 تداعيات عملية طوفان الأقصى على دور مصر تجاه القضية الفلسطينية ..... 63
3.4.1 عملية طوفان الأقصى وإعادة تشكيل أدوات الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية ..... 64
3.4.2 الاستجابة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى ..... 70
3.4.3 الضغوط الإقليمية والدولية المؤثرة على دور مصر بعد عملية طوفان الأقصى تجاه القضية الفلسطينية ..... 75
**الفصل الرابع: فعالية وتقييم وإشكاليات الدور المصري كوسيط بعد عملية طوفان الأقصى ..... 79**
4.1 تمهيد ..... 79
4.2 أدوات الدور المصري: من التدخل المباشر إلى الوساطة ..... 79
4.2.1 أدوات التدخل المصرية قبل عملية طوفان الأقصى ..... 80
4.2.2 تآكل أدوات التدخل المصري تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى ..... 82
4.2.3 أدوات الوساطة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى ..... 84
4.3 فعالية الوساطة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى ..... 88
4.3.1 الفاعلية الإجرائية للوساطة المصرية ..... 88

4.3.2 حدود الفاعلية السياسية والاستراتيجية ..... 89
4.3.3 الفاعلية الوقائية ..... 90
4.4.1 التعنت الإسرائيلي وبنية القرار السياسي والعسكري ..... 94
4.4.2 تعقيدات الموقف الفلسطيني والانقسام الداخلي..... 95
4.4.3 الضغوط الأمريكية والغربية وحدود الدعم الدولي للوساطة المصرية..... 97
4.4.5 القيود الاقتصادية والاجتماعية الداخلية..... 100
4.4.6 مشروع التهجير كاختبار للدور المصري ..... 101
**الخاتمة..... 104**
**المراجع العلمية ..... 107**
**Abstract ..... b**

## فهرس الجداول

جدول (1): سردية تطور الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية..... 33

جدول (2): السياقات الدولية والإقليمية والداخلية المؤثرة على الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية (2011–7 أكتوبر 2023)..... 48

جدول (3): محددات الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية (2011–7 أكتوبر 2023) .... 54

جدول (4): تداعيات عملية طوفان الأقصى على أدوات وحدود الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية..... 69

جدول (5): الضغوط المؤثرة على دور مصر ومساراته بعد عملية طوفان الأقصى ..... 78

جدول (6): تحول أدوات الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية: من التدخل المباشر إلى الوساطة بعد عملية طوفان الأقصى..... 87

جدول (7): مستويات فعالية الوساطة المصرية تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى..... 92

جدول (8): الإشكاليات والتحديات أمام الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية كوسيط بعد عملية طوفان الأقصى.....103

# إشكاليات تحول الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى: من دور التدخل إلى الوساطة الدولية

**إعداد**

**رولا خالد وليد عايدي**

**إشراف**

**د. عبد الرحيم الشوبكي**

**د. إبراهيم أبو جابر**

## الملخَّص

تناولت هذه الدراسة إشكاليات تحول الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى: من دور التدخل إلى الوساطة الدولية، وذلك من خلال تحليل التحول الذي طرأ على أدوات وسلوك السياسة الخارجية المصرية في سياق إقليمي ودولي بالغ التعقيد، وانطلقت الدراسة من سؤال رئيسي مفاده: ما العوامل التي دفعت جمهورية مصر العربية إلى التحول من دور التدخل إلى دور الوساطة الدولية في تعاملها مع القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى؟

اعتمدت الدراسة مقاربة تحليلية متعددة المناهج والأطر التفسيرية، شملت المنهج التاريخي لتتبع تطور الدور المصري، ومنهج تحليل النظم لفهم تفاعلات البيئة الإقليمية والدولية، ومنهج دراسة الحالة لتحليل مرحلة ما بعد عملية طوفان الأقصى، إضافة إلى منهج المصلحة القومية، وأدوات الوصف والتحليل، كما استندت الدراسة إلى عدد من الأطر النظرية المفسرة، من أبرزها: النظرية الواقعية الكلاسيكية، ونظرية الدور، ونظرية الوساطة الدولية، ونظرية الدبلوماسية متعددة الأطراف، ونظرية الاعتماد المتبادل المركب، ونظرية اللعبة، بما أتاح فهماً مركباً لطبيعة التحول في الدور المصري وحدوده.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحول في الدور المصري بعد عملية طوفان الأقصى نتيجة تآكل بنيوي في أدوات التدخل، في مقدمتها الأدوات السيادية والضاغطة التي شكلت تاريخياً جوهر النفوذ المصري في

القضية الفلسطينية، وقد دفع هذا السياق مصر إلى تبني الوساطة الدولية بالشراكة في ظل قيود داخلية وضغوط إقليمية ودولية متزايدة.

وبينت الدراسة أن الوساطة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى حققت فاعلية إجرائية ووقائية، تمثلت في إدارة الهدن المؤقتة، وتبادل الأسرى والرهائن، والمساهمة في إدخال المساعدات الإنسانية، ومنع التهجير القسري لسكان قطاع غزة، واحتواء مخاطر اتساع رقعة الحرب إقليمياً، في المقابل أخفقت هذه الوساطة في تحقيق فاعلية سياسية واستراتيجية قادرة على فرض وقف شامل ودائم لإطلاق النار، أو بلورة ترتيبات واضحة لمرحلة اليوم التالي في قطاع غزة، في ظل التعنت الكيان الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني الداخلي، واختلال ميزان القوى، وازدواجية المواقف الدولية.

كما أظهرت النتائج أن صعود وسطاء إقليميين منافسين، وعلى رأسهم دولة قطر، أنهى عملياً حالة التفرد المصري في ملف الوساطة، ودفعها إلى الانتقال من نمط الوساطة شبه الاحتكارية إلى نمط الوساطة الشبكية بالشراكة، بما أعاد تعريف موقعها من فاعل مركزي موجه لمسار الصراع إلى فاعل ضروري لكنه غير حاسم.

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة بناء أدوات الدور المصري ضمن رؤية استراتيجية طويلة المدى، وتربط الوساطة بمسار سياسي واضح يستند إلى الشرعية الدولية، بما يحفظ لمصر دورها الإقليمي ويجنبها الارتهان الكامل لمنطق إدارة الأزمات.

**الكلمات المفتاحية:** الدور المصري، القضية الفلسطينية، طوفان الأقصى، التدخل، الوساطة الدولية.

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

## 1.1 مقدمة الدراسة

لطالما كانت القضية الفلسطينية محوراً أساسياً في السياسة الخارجية المصرية، نظراً للروابط التاريخية والجغرافية والثقافية والقومية والدينية والأمنية وغيرها من الروابط التي تجمع بين الشعبين، ومنذ النكبة التي أحلت بالشعب الفلسطيني عام 1948م، انخرطت مصر بقوة في الصراع العربي الإسرائيلي، فكانت من أوائل الدول التي دخلت الحرب دفاعاً عن فلسطين، وقدمت الدعم العسكري والسياسي، والدعم على الساحة الدولية من خلال دعم القرارات الدولية التي تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني (إدريس، 2018).

والجدير بالذكر في هذا المقام، أن الدور السياسي المصري مر بمراحل متعددة؛ تأثرت كل منها بالسياقات الإقليمية والدولية؛ ففي خمسينيات وستينيات القرن العشرين، تبنت مصر بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر موقفاً معادياً لدولة الكيان الإسرائيلي، مدعوماً بالخطاب القومي العربي والقومية العربية، حيث كانت القضية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من مشروع الوحدة العربية، لكن مع توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد عام 1978م في عهد الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات، ودخول مصر في مسار السلام مع الكيان الإسرائيلي، بدأ دورها في القضية الفلسطينية يأخذ منحى أكثر تعقيداً، إذ واجهت اتهامات من بعض الأطراف العربية بالتخلي عن الفلسطينيين، في حين أصرت هي على أنها تعمل على فتح قنوات للحوار السياسي بما يخدم الفلسطينيين بصورة غير مباشرة (نصار، 2014).

في هذا السياق، شهدت المنطقة العربية تحولات جذرية خلال العقود الماضية، بدءاً بالانقسامات الفلسطينية الداخلية بين حركتي فتح وحماس بعد أحداث عام 2007م، مروراً بالتغيرات الهيكلية في النظام العربي الرسمي بعد الثورات العربية، وصعود القوى الإقليمية الجديدة كتركيا وإيران، وصولاً

بتوقيع عدد من الدول العربية اتفاقيات سلام مع الكيان الإسرائيلي في إطار اتفاقيات أبراهام عام 2020م، كل هذه العوامل وغيرها فرضت على مصر إعادة تقييم دورها التقليدي في القضية الفلسطينية، فأصبحت تسير بين دعمها التاريخي للفلسطينيين من جهة، وبين سعيها للحفاظ على علاقاتها الإقليمية والدولية واستقرارها الداخلي من جهة أخرى (مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023).

ثم جاءت عملية طوفان الأقصى وأحداث 7 أكتوبر 2023؛ حين شنت المقاومة الفلسطينية عملية مفاجئة ضد الكيان الإسرائيلي، هذه العملية أدت إلى رد عسكري احتلالي إسرائيلي عنيف وإبادة جماعية على قطاع غزة وإجراءات احتلالية تعسفية في الضفة الغربية، خلف آلاف الضحايا، وأعاد القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام العالمي بعد سنوات من التهميش، هنا وجدت مصر نفسها أمام أزمة سياسية وإنسانية وأمنية متفاقمة على حدودها الشرقية، خاصة في ظل الضغوط الدولية لفتح معبر رفح أمام النازحين الفلسطينيين، وتعالي مشاريع التهجير في أروقة السياسية الدولية وخاصة الأمريكية ومخاوفها من محاولات تفريغ قطاع غزة ديموغرافياً (مكاوي، 2024).

في ضوء هذه التطورات، بدأت مصر في تبني نهج جديد في تعاملها مع القضية الفلسطينية، يستند إلى التوازن والمرونة، فانتقلت من سياسة التدخل، كما كان الحال في القرن الماضي، إلى سياسة الوساطة؛ إذ ظهرت هذه المقاربة بوضوح من خلال دور مصر في رعاية اتفاقات التهدئة بين الفصائل الفلسطينية والكيان الإسرائيلي، واستضافتها المتكررة للمفاوضات غير المباشرة، وكذلك تنسيقها المستمر مع الأطراف الدولية كالأمم المتحدة والولايات المتحدة؛ وهو ما يعكس حرصها على لعب دور الوسيط القادر على التواصل مع مختلف الفاعلين.

### 1.2 مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة من التباين بين الأدوار التاريخية التي لعبتها جمهورية مصر العربية في دعم القضية الفلسطينية، وبين التحولات في نهجها ودورها السياسي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م، لتنحصر الإشكالية الأساسية على سبيل المثال وليس الحصر في فهم التحول في هذا الدور المصري؛ فهل هو تحول استراتيجي دائم في السياسة الخارجية يعكس إعادة تعريف للأولويات المصرية، أم هو مجرد تكتيك ظرفي فرضته التطورات المفاجئة في قطاع غزة، يضاف إلى ذلك أن الدراسة ترى أن أبعاد المشكلة تتجلى في التحديات التي تواجهها مصر في الحفاظ على توازنها بين الضغوط الدولية، خاصة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبين المخاوف الداخلية المصرية من تداعيات أمنية وسياسية محتملة، خصوصاً على أمنها القومي، كما أن الموقف المصري من معبر رفح ورفضه لسياسات التهجير الجماعي يضعها في مواجهة أقطاب دولية داعية لها فتتطلب إعادة صياغة لدورها التقليدي.

بناءً على ما سبق، تهدف الدراسة إلى تحليل أبعاد هذه الإشكالية بشكل منهجي، من خلال رصد مظاهر التحول المصري من دور التدخل إلى دور الوساطة الدولية، وتفسير دوافعه وسياقاته.

### 1.3 أسئلة الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من السؤال الرئيس التالي: ما هي العوامل التي دفعت جمهورية مصر العربية إلى التحول من سياسة ودور التدخل إلى سياسة ودور الوساطة الدولية في تعاملها مع القضية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى (7 أكتوبر 2023)؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس، العديد من الأسئلة الفرعية، وهي:

1. كيف تطور الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية منذ النكبة عام 1948 وحتى ما بعد طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م؟

2. ما هي التحولات الإقليمية والدولية التي أثرت على السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في العقود الأخيرة؟
3. ما هي المحددات الداخلية والخارجية التي دفعت مصر إلى تبني دور الوسيط تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى؟
4. كيف تعاملت مصر مع الضغوط الدولية والمخاوف الأمنية الداخلية بعد عملية طوفان الأقصى؟
5. ما هي أدوات الوساطة التي استخدمتها مصر، وما مدى فعاليتها في إدارة الصراع بين الكيان الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية؟

### 1.4 فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مفادها:

أن تحول الدور المصري من دور التدخل إلى دور الوساطة في القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م، يعد تحولاً استراتيجياً فرضته متغيرات إقليمية ودولية متسارعة، إضافة إلى اعتبارات أمنية واقتصادية وسياسية داخلية، يهدف إلى الحفاظ على موقع مصر كفاعل إقليمي مؤثر ومقبول دولياً وتعزيز مكانتها كوسيط، دون الانخراط المباشر في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مع الحفاظ على دورها التقليدي كداعم للقضية الفلسطينية في الإطار العام.

### 1.5 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الدراسية، ولعل من أبرزها:

1. تفسير العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت مصر إلى التحول من دور التدخل إلى دور الوساطة، فضلاً عن دراسة وتقييم أدوات الوساطة المصرية وآلياتها خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بعد عملية طوفان الأقصى.
2. تحليل السياقات التاريخية والسياسية التي شكلت ملامح الدور المصري في القضية الفلسطينية منذ عام 1948 وحتى ما بعد عملية طوفان الأقصى.

3. رصد التحولات الإقليمية والدولية التي ساهمت في إعادة صياغة السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، خاصة بعد عملية طوفان الأقصى.
4. تقييم الدور المصري من حيث قدرته على التأثير في مسار القضية الفلسطينية، وحجم القبول الذي يحظى به إقليمياً ودولياً.

### 1.6 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب، سواء على الجانب النظري والعلمي أو الجانب العملي؛ فمن الناحية النظرية والعلمية، تسعى هذه الدراسة إلى سد فجوة بحثية في فهم التحول بالدور المصري تجاه القضية الفلسطينية تحديداً بعد عملية طوفان الأقصى، كما تقدم هذه الدراسة إضافة إلى الأدبيات المتعلقة بحقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والسياسية العربية، وخاصة فيما يتعلق بدور الدول الإقليمية كوسيط في الصراعات والأزمات، فضلاً عن أنها تقدم فلسفة لمقاربة تحليلية متكاملة ترتكز على تحليل متعدد المستويات؛ داخلي وإقليمي ودولي، مما يعزز من الفهم الشامل لتطور الأدوار الإقليمية وتحولاتها ضمن سياق النظام الدولي المعاصر.

أما فيما يتعلق بالأهمية العملية؛ فأنها تكمن في توفير قراءة سياسية لصانعي القرار المصري، إذ تساعد في صياغة سياسات أكثر فاعلية ومرونة تعزز من دور مصر الإقليمي، مع الحفاظ على مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي، كما تتيح هذه الدراسة للباحثين في مراكز الدراسات بناء مواقف قائمة على فهم معمق لدوافع مصر وتحدياتها في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك تساعد الدراسة في استشراف المسارات المستقبلية للدور المصري في ظل توازنات القوى الإقليمية والدولية، مما يجعلها مصدراً مهماً لصانعي القرار وأطراف الصراع.

### 1.7 حدود الدراسة

**الحدود الزمانيـــة:** تمتد الفترة الزمنية للدراسة من 7 أكتوبر 2023، وهو تاريخ انطلاق عملية طوفـــان الأقصى التي مثلت نقطة تحول مفصلية في طبيعة الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، وصولاً إلى تاريخ 9 أكتوبر 2025؛ وهو تاريخ اعلان اتفاق المرحلة الأولى في شرم الشيخ المصرية؛ وذلك بهدف تتبع تطورات هذا الدور، وتحليل ملامحه، ورصد تحولاته السياسية والدبلوماسية خلال هذه المرحلة.

**الحدود المكانية:** جمهورية مصر العربية، فلسطين، الكيان الإسرائيلي، الفضاء الـــدولي والإقليمـــي، إذ تركز الدراسة على الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، مع الاهتمام الخاص بالتفاعلات السياســـية على حدود قطاع غزة، ودور مصر في الوساطة بين الفصائل الفلسطينية والكيان الإسرائيلي، بالإضافة إلى علاقتها بالدول الفاعلة إقليمياً ودولياً.

### 1.8 منهجية الدراسة وأدواتها

تعتمد هذه الدراسة على العديد من المناهج والأدوات البحثية التي تهدف إلى تفسير وتحليل التحول فـــي الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى 7 أكتـــوبر 2023م، والتـــي يمكـــن استعراضها على النحو الآتي:

- المنهج التاريخي: لتتبع تطور الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية عبر مراحل مختلفـــة، مـــن الحقبة الناصرية إلى ما بعد كامب ديفيد، ثم مرحلة ما قبل وبعد طوفان الأقصى.
- منهج تحليل النظم: لتفسير سلوك السياسة المصرية من خلال تفاعلات النظام السياسي المصـــري مع محيطه الإقليمي والدولي، ومدى تأثير البيئة الخارجية في صنع القرار.
- منهج دراسة الحالة: حيث تعد عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م وتحول الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية تحديداً حالة تحليلية رئيسية لفهم طبيعة التغيرات.

- منهج المصلحة القومية: يعد من أبرز الأطر التحليلية في دراسة السياسة الخارجية، إذ ينظر إلى المصلحة القومية بوصفها الغاية النهائية التي تحكم سلوك الدولة في محيطها الخارجي، بما يشمل الحفاظ على أمنها القومي واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية (Morgenthau, 1948; Burchill, 2005)، وفي سياق هذه الدراسة، يوظف منهج المصلحة القومية لتحليل سلوك السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م؛ إذ تسعى مصر إلى حماية أمنها القومي، خاصة في ظل التهديدات المتزايدة المرتبطة باحتمالات زعزعة الاستقرار في منطقة سيناء، والضغوط الدولية المتعلقة بإدارة معبر رفح، ومخاطر التهجير القسري للفلسطينيين إلى الأراضي المصرية، كما تهدف مصر من خلال الوساطة إلى تعزيز موقعها كقوة إقليمية محورية، بما ينسجم مع تصورها لمصالحها القومية التي تجمع بين البعد الأمني والسياسي، من جهة، والدور الرمزي والتاريخي في دعم الحقوق الفلسطينية، من جهة أخرى.

وهكذا، فإن تطبيق هذا المنهج يتيح فهماً أعمق للدوافع الكامنة خلف التحرك المصري، والتي لا تنفصل عن اعتبارات المصلحة القومية.

كما تعتمد الدراسة على أداة الوصف والتحليل؛ لعرض وتحليل التطورات السياسية التي شكلت سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية، ووصف التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الأحداث الأخيرة.

### 1.9 الأطر النظرية المفسرة

تعتمد هذه الدراسة على أطر نظرية تفسيرية من حقل العلاقات الدولية، لفهم التحولات في سلوك السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، ولا سيما الانتقال من دور التدخل إلى تبني دور الوساطة بعد عملية طوفان الأقصى.

- **نظرية الواقعية الكلاسيكية**

تعد نظرية الواقعية الكلاسيكية من الأطر النظرية المؤثرة في تحليل السياسة الخارجية، إذ تنطلق من فرضية أن الدولة تمثل الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وأن سلوكها الخارجي يتحدد بمدى سعيها إلى حماية أمنها القومي وتعظيم مصالحها الوطنية في بيئة دولية فوضوية (الجرباوي، 2019).

ووفقاً لهذا المنظور، يمكن تفسير سلوك الدولة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023 باعتباره محاولة للحد من تهديدات الأمن المتصلة بأمن سيناء ومنع موجات النزوح أو التهجير الجماعي من قطاع غزة، وهو ما يعكس الاعتبارات الأمنية والمصلحة القومية في صلب السياسات المصرية.

- **نظرية الدور**

تركز نظرية الدور في العلاقات الدولية على الكيفية التي تدرك بها الدول أدوارها داخل النظام الدولي، وكيف تسعى إلى تجسيد هذه الأدوار من خلال سلوكها الخارجي؛ إذ لا يقتصر هذا السلوك على حسابات المصلحة المادية فحسب، بل يتأثر أيضاً بالتصورات الذاتية للدولة حول الدور الذي ينبغي أن تؤديه إقليمياً ودولياً. ووفقًا لهذا المنظور، يمكن فهم التحول في السلوك الخارجي للدولة باعتباره انعكاساً لإعادة تعريف دورها في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (الجرباوي، 2019).

وفي السياق المصري، تتيح نظرية الدور تفسير التحول من نمط التدخل إلى تبني دور الوساطة في التعامل مع القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى، حيث تسعى مصر إلى ترسيخ صورتها كفاعل إقليمي محوري يعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، والمساهمة في احتواء التصعيد، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، بما ينسجم مع تصورها لدورها التاريخي والسياسي في الصراع العربي الإسرائيلي (إدريس، 2018).

- **نظرية الوساطة الدولية**

تفسر نظرية الوساطة آليات تدخل طرف ثالث في النزاعات الداخلية أو الدولية بهدف احتواء الصراع أو تسويته؛ إذ تفترض أن نجاح الوسيط يرتبط بجملة من الشروط، من أبرزها قبوله من قبل أطراف النزاع، وتمتّعه بالقدرة على التأثير، إضافة إلى امتلاكه أدوات سياسية ودبلوماسية تمكنه من إدارة عملية التفاوض وتحقيق الحد الأدنى من التوافق بين الأطراف المتنازعة، ووفقاً لهذا المنظور، تعد الوساطة أحد أكثر أنماط إدارة النزاعات شيوعاً في الأزمات الممتدة والمعقدة (الأشعل، 2016).

وفي السياق المصري، تتيح نظرية الوساطة فهم الدور الذي اضطلعت به مصر في التعامل مع القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى، حيث تمثل حالة نموذجية للوساطة الإقليمية، بالنظر إلى علاقاتها المفتوحة مع كل من الكيان الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية، فضلاً عن خبرتها الطويلة في إدارة ملفات التهدئة، ووقف إطلاق النار، وتبادل الأسرى، بما يعزز من قدرتها على أداء دور الوسيط المقبول والمؤثر في آن واحد.

- **نظرية الدبلوماسية المتعددة الأطراف**

تشير نظرية الدبلوماسية متعددة الأطراف إلى أن سلوك الدول لا يقتصر على التفاعل الثنائي، بل يمتد إلى العمل داخل أطر دولية وإقليمية متعددة، تقوم على التنسيق والتشاور الجماعي بهدف إدارة الأزمات وتحقيق أهداف مشتركة، سواء في مجالات الأمن أو السياسة أو العمل الإنساني.

ووفقاً لهذا المنظور، تسعى الدول إلى تعظيم تأثيرها الخارجي من خلال الانخراط في المؤسسات الدولية والتحالفات متعددة الأطراف، بما يتيح لها توسيع هامش الحركة الدبلوماسية، وتقاسم أعباء إدارة الصراعات. (بطرس، 1996)وفي هذا الإطار، يمكن تفسير التحرك المصري بعد عملية طوفان الأقصى من خلال توظيف الدبلوماسية متعددة الأطراف؛ حيث عملت مصر على تنسيق مواقفها مع أطراف دولية وإقليمية فاعلة، مثل الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، وقطر، بهدف احتواء التصعيد

وضمان تدفق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، كما شاركت بفعالية في القمم الإقليمية والدولية المعنية بالقضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بما يعكس اعتمادها هذا النمط الدبلوماسي كأداة رئيسية لتعزيز دورها الإقليمي وإدارة الأزمة ضمن إطار جماعي منظم.

- **نظرية الاعتماد المتبادل المركب**

تفترض نظرية الاعتماد المتبادل المركب أن العلاقات الدولية لا تقوم على التفاعل العسكري وحده، بل تتشكل من شبكات متداخلة من المصالح الاقتصادية والسياسية والإنسانية، تتسم بتعدد القنوات وتداخل مستويات التفاعل بين الدول والفاعلين الدوليين.

ووفقاً لهذه النظرية، تكتسب الوسائل غير العسكرية؛ مثل الدبلوماسية، والمساعدات الإنسانية، والوساطة الدولية، أهمية متزايدة في إدارة التفاعلات الدولية، ولا سيما في بيئة دولية تتسم بالتعقيد وتشابك المصالح (Keohane & Nye, 1977) .

وفي السياق المصري، تتيح هذه النظرية تفسير السياسات المصرية تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى من خلال فهمها كجزء من منظومة من التبادلات والشبكات المتداخلة، يمكن إجمالها في ثلاثة مسارات رئيسية: أولاً، قنوات الإغاثة والمساعدات الإنسانية الدولية؛ ثانياً، آليات التفاوض غير المباشر بين الأطراف المتنازعة؛ ثالثاً، إدارة التوازن بين الاعتبارات الأمنية والإنسانية.

وعليه، يمكن القول إن الدور المصري بات جزءاً من منظومة إقليمية ودولية قائمة على الاعتماد المتبادل، حيث تتشابك اعتبارات الأمن والاستقرار وشرعية الدور أمام المجتمع الدولي، وهو ما يفسر تبني مصر نهج الوساطة الدبلوماسية متعددة المسارات، دون الانخراط في صدام مباشر مع أي من أطراف النزاع.

- **نظرية اللعبة**

تنطلق نظرية اللعبة من منطق التحليل الاستراتيجي للتفاعلات بين أطراف متعددة، حيث تفترض أن الفاعلين يتصرفون بعقلانية، ويسعون إلى تعظيم مكاسبهم وتقليل خسائرهم في سياق تتحدد فيه القرارات بناءً على التوقعات المتبادلة لسلوك الأطراف الأخرى، وتستخدم هذه النظرية على نطاق واسع في تحليل قضايا التفاوض، والصراع، وبناء التحالفات في العلاقات الدولية، انطلاقاً من افتراض أن كل طرف يصوغ استراتيجياته استناداً إلى حسابات الربح والخسارة، وإلى تقدير ردود فعل الأطراف المقابلة (Rapoport, 1966).

وفي هذا الإطار، يمكن توظيف نظرية اللعبة في تفسير سلوك السياسة الخارجية المصرية بعد عملية طوفان الأقصى بوصفه نمطاً من اللعب الاستراتيجي متعدد الأطراف، حيث تتعامل مصر في الوقت ذاته مع الكيان الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية ضمن مسار تفاوضي مركب، مع الحرص على الحفاظ على ثقة الولايات المتحدة، دون خسارة الرأي العام العربي، كما تسعى إلى تجنب التصعيد الميداني المباشر، مع الحفاظ على موقعها كوسيط إقليمي ودولي فاعل، وعليه، يمكن فهم السياسة المصرية بعد طوفان الأقصى باعتبارها تحركاً يقوم على موازنة دقيقة بين المكاسب والخسائر المحتملة، وهو ما يجعل نظرية اللعبة إطاراً تحليلياً مناسباً لتفسير هذا الدور.

## 1.10 مصطلحات الدراسة

### الدور

التعريف الاصطلاحي: يقصد بمفهوم الدور مجموعة الوظائف والسلوكيات المتوقعة من دولة ما داخل النظام الدولي، استناداً إلى مكانتها، وقدراتها المادية والمعنوية، وخبرتها التاريخية، وتصوراتها الذاتية وتوقعات الفاعلين الآخرين إزاء ما ينبغي أن تؤديه تلك الدولة في بيئة دولية معينة، ويتحدد الدور من خلال التفاعل المستمر بين الدولة ومحيطها الخارجي، وما ينتج عنه من أنماط سلوكية مستقرة نسبياً في السياسة الخارجية (Holsti, 2018) .

التعريف الإجرائي: نمط السلوك العملي الذي تتبناه مصر تجاه القضية الفلسطينية، كما يتجلى في سياساتها الخارجية، وخطابها الرسمي، وتحركاتها الدبلوماسية، وأشكال تفاعلها مع الأطراف الإقليمية والدولية، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 7 أكتوبر 2023م، بما يعكس تصور مصر لوظيفتها ومكانتها في إدارة الصراع.

**عملية طوفان الأقصى**

التعريف الاصطلاحي: تشير عملية طوفان الأقصى إلى الهجوم الذي شنته فصائل المقاومة الفلسطينية صباح يوم السبت الموافق 7 أكتوبر 2023م على مواقع عسكرية وأمنية إسرائيلية في محيط قطاع غزة، حيث تم اختراق السياج الفاصل والسيطرة على عدد من القواعد والمواقع ونقاط المراقبة العسكرية، في عملية استمرت عدة ساعات وشكلت تحولاً نوعياً في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي إطار ضبط المصطلح وحدوده المفاهيمية، يرى الشوبكي (2025) أن تسمية العملية بطوفان الأقصى لم تكن توصيفاً ميدانياً محايداً، بل حملت بعداً تعبوياً وإيديولوجياً ارتكز على الرمزية الدينية والتاريخية المرتبطة ب المسجد الأقصى، ما منح الحدث منذ لحظاته الأولى طابعاً إعلامياً وسياسياً مكثفاً، ومع تصاعد التفاعلات الإقليمية والدولية، وتعقد المشهد الإنساني والسياسي في قطاع غزة، انتقل المصطلح تدريجياً من حقل الاستخدام التعبوي إلى حقل التداول السياسي والدبلوماسي، ليغدو طوفان الأقصى نقطة تحول سياسية أعادت ترتيب أولويات الفاعلين الإقليميين والدوليين، وأصبح جزءاً من معادلة تفاوضية تتجاوز البعد العسكري المباشر، وتمس قضايا الردع والمصالح والشرعية الدولية.

التعريف الإجرائي: الحدث المفصلي الذي وقع في 7 أكتوبر 2023م، وما ترتب عليه من تداعيات سياسية وأمنية وإنسانية وإقليمية ودولية، ويتم توظيف المصطلح في هذه الدراسة بوصفه نقطة تحول سياسية أعادت تشكيل سلوك الفاعلين الإقليميين والدوليين، وأسهمت في إعادة تعريف الدور المصري من التدخل إلى الوساطة، وليس فقط بوصفه عملية عسكرية ميدانية.

**التدخل الدولي**

التعريف الاصطلاحي: قيام طرف دولي سواء كان دولة، أو منظمة دولية، أو تحالفاً دولياً بالتأثير في مسار نزاع داخلي أو إقليمي داخل دولة أخرى، بهدف حماية مصالح معينة، أو منع تصعيد الصراع، أو تحقيق أهداف إنسانية أو أمنية أو سياسية، ويتخذ التدخل الدولي أشكالاً متعددة، من بينها التدخل الدبلوماسي، والإنساني، والاقتصادي، والعسكري، وقد يتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبدرجات متفاوتة من الشرعية الدولية.(Bellamy & Williams, 2011)

التعريف الإجرائي: جميع أشكال التأثير التي تمارسها أطراف دولية أو إقليمية في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، سواء كانت دبلوماسية أو إنسانية أو سياسية أو اقتصادية، بهدف توجيه مسار الأحداث أو احتواء التصعيد، ويستخدم المصطلح تحديداً للإشارة إلى المرحلة التي انخرطت فيها مصر في أدوار تتجاوز الوساطة نحو التأثير المباشر في إدارة الأزمة.

**الوساطة الدولية**

التعريف الاصطلاحي: تعرف الوساطة الدولية بأنها آلية دبلوماسية لتسوية النزاعات، يقوم من خلالها طرف ثالث؛ محايد أو شبه محايد، بالتقريب بين أطراف النزاع، وتيسير قنوات الاتصال والتفاوض، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية مقبولة من جميع الأطراف، وتمتاز الوساطة بكونها عملية تفاوضية غير إلزامية، تعتمد على القبول الطوعي للأطراف، وعلى مستوى عال من الثقة بقدرة الوسيط وحياده (الأشعل، 2016)، وتعد الوساطة الدولية من أبرز أدوات إدارة وتسوية النزاعات في العلاقات الدولية، خصوصاً في حالات الانسداد السياسي أو بعد مراحل التصعيد، حيث تصبح أدوات القوة والردع عاجزة عن إنتاج حلول مستدامة، وقد ميزت الأدبيات السياسية بين ثلاثة أنماط رئيسية للوساطة الدولية؛ الوساطة التيسيرية: يقتصر فيها دور الوسيط على تنظيم الحوار وتوفير قنوات الاتصال. الوساطة الإقناعية: يسعى فيها الوسيط إلى التأثير في مواقف الأطراف دون فرض حلول، الوساطة القسرية: يستخدم فيها الوسيط أدوات ضغط سياسية أو اقتصادية لدفع الأطراف نحو تسوية (Zartman, 2007)

وتتوقف فعالية الوساطة الدولية على عدة عوامل، من أبرزها: مستوى الثقة بين الوسيط والأطراف، درجة حياديته، حجم الدعم الإقليمي والدولي لجهود الوساطة، إضافة إلى البيئة السياسية والإعلامية المحيطة بالنزاع.

التعريف الإجرائي: التحركات الدبلوماسية غير الإلزامية التي اضطلعت بها مصر بعد عملية طوفان الأقصى، بهدف التقريب بين أطراف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتسهيل التفاوض غير المباشر، وإدارة ملفات التهدئة، ووقف إطلاق النار والمساعدات الإنسانية، وذلك في إطار قبول الأطراف المتنازعة بالدور المصري، واعتماد مصر على أدوات سياسية ودبلوماسية دون اللجوء إلى القوة المباشرة.

## 1.11 الدراسات السابقة

تنقسم الدراسات السابقة إلى أربعة محاور، والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

### 1.11.1 الدراسات السابقة التي تناولت نظريات التدخل في العلاقات الدولية ونظريات الوساطة الدولية

يتناول بطرس غالي (1996) في كتابه "الدبلوماسية متعددة الأطراف"، تطور هذا النمط الدبلوماسي بوصفه إطاراً رئيسياً لإدارة النزاعات الدولية، موضحاً كيف أصبحت المنظمات الدولية والإقليمية ساحات مركزية للتفاوض والوساطة، كما يناقش آليات التنسيق بين الفاعلين الدوليين، ودور العمل الجماعي في احتواء الأزمات المعقدة، مع تطبيقات على نزاعات إقليمية ودولية، بما يبرز أهمية الدبلوماسية متعددة الأطراف في حالات الصراعات الممتدة.

كما في هذا السياق يتناول زارتمن (2007) بدراسته المعنونة "فن الوساطة: إطار نظري وتطبيقي" نموذجاً مفصلاً لفهم الوساطة كعملية سياسية معقدة؛ تشمل العديد من الجوانب النفسية والسياسية والاجتماعية، إذ تبدأ الدراسة في مناقشة أسس الوساطة، ويعرفها كفن يقوم على فهم العلاقات الإنسانية، التفاوض، والقدرة على إدارة الصراعات، من خلال استعراض تجارب دولية واقعية، كما تستعرض

الدراسة مفهوم نقطة النضج وهو اللحظة التي تكون فيها الأطراف المتنازعة مستعدة لقبول الوساطة، وهي نقطة حاسمة للغاية في تحديد فرص النجاح، كما تساعد الدراسة بأنها تقدم إطار في تفسير لماذا تفشل بعض محاولات الوساطة المبكرة رغم المبررات السياسية لنجاحها، متناوله في هذا السياق الأدوات والاستراتيجيات التي يستخدمها الوسطاء، مثل بناء الثقة، خلق فرص للحوار، والابتعاد عن فرض الحلول، كما تقدم الدراسة خريطة تحليلية تفصيلية لدور الوسطاء في الأزمات الإقليمية، مع تطبيقات خاصة على النزاعات العربية، مثل حرب لبنان والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

يعرض هلال (2014) في دراسته "التدخل العسكري وإدارة الصراعات الدولية"، تحليلاً معمقاً للتدخل العسكري كأداة استراتيجية في السياسة الدولية، منطلقاً من المنظور الواقعي الذي يرى أن الدول تلجأ إلى القوة العسكرية لحماية مصالحها الأمنية والجيوسياسية، ويميز بين التدخلات الأحادية، كما في الحالة الأمريكية في العراق، والتدخلات متعددة الأطراف، كما في تدخل حلف الناتو في ليبيا، مع تحليل النتائج السياسية والأمنية لكلا النموذجين، وتشير الدراسة إلى أن غياب استراتيجية واضحة لما بعد التدخل غالباً ما يؤدي إلى تفكك الدولة المستهدفة وتصاعد النزاعات الداخلية، مبرزة الإشكالية القائمة بين الشرعية القانونية والشرعية الأخلاقية للتدخل العسكري.

يقدم بلقزيز (2016) في دراسته المعنونة "التدخل الدولي وإشكالية السيادة في النظام العالمي" تحليلاً نظرياً معمقاً لمفهوم التدخل الدولي، مركزاً على التوتر البنيوي بين مبدأ السيادة الوطنية ومتطلبات التدخل السياسي والإنساني في النظام الدولي المعاصر، وتنطلق الدراسة من تتبع تاريخي لتطور فكرة التدخل منذ نشأة الدولة الحديثة، مروراً بالتدخلات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، وصولاً إلى التدخلات ذات الطابع الإنساني، ويوضح بلقزيز أن التدخل لم يعد مجرد خرق استثنائي للسيادة، بل تحول إلى أداة لإعادة تشكيل التوازنات الدولية، لا سيما في الدول الضعيفة والهشة، كما تناقش الدراسة الإطار القانوني الناظم للتدخل، وعلى رأسه ميثاق الأمم المتحدة، مع إبراز الكيفية التي تتجاوز بها

القوى الكبرى هذه الأطر تحت ذرائع إنسانية أو أمنية، مستنتجة أن شرعية التدخل وفعاليته ترتبطان بتوازن القوى والسياق الدولي المحيط به

يقدم الأشعل (2016) في كتابه "الوساطة في النزاعات الدولية: الأبعاد القانونية والسياسية"، دراسة تحليلية شاملة للوساطة الدولية بوصفها إحدى أهم أدوات إدارة وتسوية النزاعات المعاصرة، ويعرض مفهوم الوساطة، وأنماطها المختلفة، والعوامل التي تحدد نجاحها أو فشلها، مؤكداً أن فعالية الوساطة لا ترتبط فقط بمهارات الوسيط، بل تتأثر بعوامل موضوعية؛ مثل توازن القوى، الإرادة السياسية للأطراف، ومستوى الدعم الإقليمي والدولي، كما يناقش التحديات التي تواجه الوساطة؛ كضعف الثقة وتعدد التدخلات الخارجية.

يتناول عبد الجبار (2017) في دراسته المعنونة "التدخل الإنساني في العلاقات الدولية: إشكالية الشرعية والتطبيق" الأسس النظرية والأخلاقية للتدخل الإنساني بوصفه أحد أهم فروع نظرية التدخل الدولي، وتناقش الدراسة مفهوم مسؤولية الحماية، وحدوده القانونية والسياسية، مع تقديم تحليل مقارن لمواقف القوى الدولية من أزمات إنسانية معاصرة مثل كوسوفو، دارفور، وسوريا، كما تنتقد الدراسة التدخلات التي تمت خارج إطار التفويض الأممي، مبينة أثرها السلبي على مصداقية القانون الدولي واستقرار الدول المستهدفة، وتخلص إلى ضرورة ضبط التدخل الإنساني بمعايير أممية واضحة تقودها المؤسسات الدولية، وليس القوى الكبرى.

يناقش الجرباوي (2019) في دراسته "النظرية الواقعية ومفهوم التدخل في السياسة الدولية"، كيفية مقاربة النظريات الكبرى في العلاقات الدولية لمسألة التدخل، ويعرض المنظور الواقعي الذي يعتبر التدخل أداة طبيعية لحماية المصالح الوطنية في ظل غياب سلطة دولية مركزية، مقابل الطرح الليبرالي الذي يربط شرعية التدخل بالأطر المؤسسية الدولية وحقوق الإنسان، كما تستعرض الدراسة حالات تطبيقية من الشرق الأوسط، مسلطة الضوء على التفاعلات الإقليمية التي أعادت تعريف مفهومي السيادة والتدخل في السياق العربي المعاصر.

### 1.11.2 الدراسات السابقة التي تناولت الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية قبل عملية طوفان الأقصى

يقدم إدريس (2018) دراسة تحليلية حول الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط، خصص فيها حيزاً مهماً لتناول السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، مبرزاً أن هذا الدور اتسم تاريخياً بالموازنة بين الالتزامات القومية والدوافع الأمنية، لا سيما منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وتشير الدراسة إلى أن مصر سعت إلى الحفاظ على موقعها كوسيط رئيسي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مع تجنب الانخراط المباشر في مواجهات عسكرية، وهو ما جعل الوساطة أداة مركزية في إدارتها للعلاقة مع كل من إسرائيل والفصائل الفلسطينية.

كما تناول نصار (2014) في دراسته المعنونة "الانتكاسة: الدور المصري في الحرب الإسرائيلية على غزة"، طبيعة الدور المصري في الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، موضحاً أن السياسة المصرية اتسمت بالتحفظ والحذر، وبمحاولة احتواء التصعيد عبر قنوات دبلوماسية وأمنية، وتذهب الدراسة إلى أن الدور المصري قبل عام 2011 كان محكوماً باعتبارات الاستقرار الإقليمي، والالتزامات الدولية، أكثر من كونه تعبيراً عن انخراط سياسي فاعل في دعم خيارات المقاومة الفلسطينية.

وفي سياق التحولات التي أعقبت ثورات الربيع العربي، تشير دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2023) المعنونة "مصر وغزة: من الانخراط التاريخي إلى معضلة التوازن" إلى أن المقاربة المصرية تجاه قطاع غزة شهدت تغيرات نسبية، لكنها ظلت محكومة بثنائية الأمن والوساطة، وتوضح الدراسة أن مصر تعاملت مع غزة بوصفها ملفا أمنياً وسياسياً معقداً، حيث سعت إلى منع الانفجار على حدودها الشرقية، مع الحفاظ على دورها كوسيط إقليمي مقبول من الأطراف المختلفة، دون السماح بتعاظم نفوذ حركة حماس بما قد يخل بالتوازنات الإقليمية.

وفي الاتجاه ذاته، قدم المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية (2023) دراسة تحليلية بعنوان "مصر والقضية الفلسطينية: بين الماضي والحاضر"، تناولت تطور الدور المصري منذ اتفاقية كامب ديفيد وحتى ما قبل أحداث 7 أكتوبر 2023، وتؤكد الدراسة أن مصر حافظت على حضورها في ملف القضية الفلسطينية من خلال رعاية جولات المصالحة الوطنية، والوساطة في جولات التصعيد العسكري على غزة، والمشاركة في جهود إعادة الإعمار، مع الحرص على عدم تعريض علاقاتها الدولية، ولا سيما مع الولايات المتحدة، لأي توتر جوهري.

كما تبرز دراسة مكاوي (2024) الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أن السياسة المصرية تجاه غزة قبل السابع من أكتوبر اتسمت بالبراغماتية الدبلوماسية، حيث سعت القاهرة إلى ضبط إيقاع علاقتها مع الفاعلين الفلسطينيين بما ينسجم مع أولوياتها الأمنية والاقتصادية، وفي الوقت ذاته الحفاظ على دورها التاريخي في إدارة الصراع، وهو ما جعل الدور المصري أقرب إلى إدارة الأزمات منه إلى إحداث تحولات جذرية في مسار الصراع.

### 1.11.3 الدراسات السابقة التي تناولت عملية طوفان الأقصى

يقدم بشارة (2024) في كتابه "الطوفان وتجاوز المنطق الدفاعي الردعي"، إطاراً تحليلياً نظرياً لفهم العملية، منطلقاً من نقد المنطق الردعي الذي حكم سلوك المقاومة الفلسطينية والكيان الإسرائيلي في المراحل السابقة، ويرى بشارة أن عملية طوفان الأقصى مثلت انتقالاً من الردع السلبي القائم على امتصاص الضربات إلى المبادرة الهجومية المدروسة، بما يعكس تحولاً في التفكير الاستراتيجي للمقاومة، كما يربط العملية بالسياق السياسي الإقليمي، ولا سيما انسداد أفق التسوية، وتوسع الاستيطان، وتصاعد الاعتداءات على القدس، معتبراً أن العملية أعادت تعريف مفهوم القوة في الصراع، ولو بشكل مؤقت، وكسرت وهم التفوق الأمني الإسرائيلي.

كما تناولت مؤسسة الدراسات الفلسطينية (2023) في دراساتها التحليلية "تداعيات طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية"، مركزة على الأسباب البنيوية التي مهدت لانطلاق العملية، مثل فشل مسار أوسلو، واستمرار الحصار على غزة، وتآكل شرعية السلطة الفلسطينية، وتشير إلى أن العملية أعادت القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام الدولي بعد سنوات من التهميش، وخلخلت مسارات التطبيع العربي الإسرائيلي، كما رفعت كلفة الاحتلال سياسياً وأمنياً.

كما ناقش المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2024) في سلسلة أوراق تقدير موقف وتحليلات سياسية التحولات الإقليمية والدولية التي أفرزتها طوفان الأقصى، وتؤكد أن العملية أحدثت صدمة استراتيجية لإسرائيل وحلفائها، وكشفت محدودية الردع العسكري في مواجهة الفاعلين غير الدولتيين، وأظهرت الحاجة إلى مسار سياسي جديد.

كما يقدم نصار (2024) تحليلاً لتداعيات الحرب على غزة بعد طوفان الأقصى، مبرزاً أن العملية أسهمت في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، وفي إعادة تعريف أدوار بعض الدول العربية، خاصة تلك المنخرطة في الوساطة أو المتأثرة مباشرة بتداعيات الحرب، وتشير الدراسة إلى أن عملية طوفان الأقصى فرضت على الفاعلين الإقليميين مقاربات جديدة تقوم على إدارة الأزمات بدل السعي إلى تسويات نهائية، في ظل تعقد البيئة الإقليمية وتعدد ساحات الصراع.

### 1.11.4 الدراسات السابقة التي تناولت الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى

يقدم تقرير مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (2023) المعنون "مستقبل الدور المصري بعد طوفان الأقصى" قراءة تحليلية لطبيعة الدور المصري في مرحلة ما بعد العملية، مشيراً إلى أن مصر وجدت نفسها أمام تصعيد شامل فرض عليها أعباء متزايدة بوصفها فاعلاً إقليمياً محورياً، ويبين التقرير أن الدور المصري اتسم بمحاولة الموازنة بين متطلبات الأمن القومي، وضبط الحدود، ومنع

سيناريوهات التهجير القسري، وبين الضغوط الدولية المتصلة بإدارة الحرب والوساطة السياسية، وهو ما جعل السياسة المصرية تتحرك ضمن هامش دقيق يجمع بين الحذر والانخراط الدبلوماسي النشط.

كما تناولت مجلة السياسة الدولية (2023) في مقالها المعنون "ريادة الدور المصري في مواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية"، التحركات المصرية عقب هجوم 7 أكتوبر 2023، بوصفها تعبيراً عن استعادة دور ريادي في إدارة الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية، وتبرز المقالة سرعة التحرك المصري على المستويين السياسي والإنساني، لا سيما من خلال المبادرة إلى فتح معبر رفح، وتسهيل إدخال المساعدات الإنسانية والطبية، وقيادة جهود التهدئة، كما تؤكد أن الرفض المصري القاطع لمشروعات التهجير القسري نحو سيناء عكس تمسكاً واضحاً بثوابت الأمن القومي المصري، وبالحقوق الوطنية الفلسطينية، وهو ما حظي بتقدير دولي، خاصة من الأمم المتحدة وعدد من الأطراف الأوروبية، التي أكدت مركزية الدور المصري كوسيط رئيسي في الأزمة.

كما تناول المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية (2024) في دراسته المعنونة "سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية بعد حرب غزة"، التحولات في المقاربة المصرية تجاه القضية الفلسطينية في ضوء الحرب، مشيراً إلى أن السياسة المصرية بعد طوفان الأقصى اتسمت بقدر أكبر من الانخراط الدبلوماسي والإنساني، دون التخلي عن منطق البراغماتية السياسية، وتوضح الدراسة أن مصر سعت إلى توظيف أدوات متعددة في إدارة الأزمة، شملت الوساطة السياسية، والتنسيق مع الأطراف الدولية والإقليمية، والعمل على احتواء التداعيات الإنسانية، بما يحفظ مصالحها القومية ويعزز موقعها الإقليمي.

كما يقدم عبد العاطي (2024) في دراسته "الدور المصري في إدارة حرب غزة: التحديات والفرص في مرحلة ما بعد طوفان الأقصى"، تحليلاً يركز على التحديات البنيوية التي واجهت الدور المصري، مثل ضغوط اللاجئين، وتعقيدات المشهد الميداني، وتباين مواقف القوى الدولية، مقابل الفرص التي أتاحتها الأزمة لتعزيز مكانة مصر كوسيط إقليمي لا غنى عنه، ويشير إلى أن نجاح مصر في إدارة

هذا الدور ارتبط بقدرتها على الجمع بين أدوات الدبلوماسية التقليدية، والوساطة غير المباشرة، والتحرك الإنساني، دون الانجرار إلى صدام مباشر مع أي من أطراف الصراع.

### 1.12 التعقيب على الدراسات السابقة

تظهر مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت محاور هذه الدراسة تنوعاً واضحاً في زوايا المعالجة، سواء على المستوى النظري أو التحليلي أو التطبيقي، بما يعكس ثراء معرفياً أسهم في تفسير عدد من جوانب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأدوار الفاعلين الإقليميين، وفي مقدمتهم مصر.

فعلى مستوى المحور الأول المتعلق بالأطر النظرية المفسرة للتدخل والوساطة في العلاقات الدولية، ركزت الدراسات السابقة على تأصيل مفاهيم المصلحة القومية، ونظرية الدور، ونظريات التدخل والوساطة، وقدمت أطراً تفسيرية عامة لسلوك الدول في إدارة الصراعات، وأسهمت هذه الدراسات في توضيح محددات التدخل والوساطة، وشروط نجاحهما، غير أنها ظلت في معظمها ذات طابع نظري تجريدي، ولم توظف بصورة كافية في تحليل حالة مصر تحديداً في سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

أما المحور الثاني الذي تناول الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية قبل عملية طوفان الأقصى، فقد وفرت الدراسات السابقة فيه عمقاً تاريخياً وتحليلاً لتطور الموقف المصري عبر مراحل سياسية مختلفة، وركزت هذه الدراسات على ثنائية الأمن القومي والوساطة، وأظهرت كيف سعت مصر إلى إدارة الصراع من خلال أدوات دبلوماسية وأمنية، مع الحفاظ على توازن دقيق بين التزاماتها الإقليمية والدولية، ومع ذلك فإن معظم هذه الدراسات تعاملت مع الدور المصري بوصفه نمطاً شبه ثابت، ولم تتنبه إلى احتمالات التحول الجذري في هذا الدور في حال وقوع حدث مفصلي واسع النطاق.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث الذي تناول عملية طوفان الأقصى ذاتها، برزت مجموعة من الدراسات التي ركزت على التحليل السياسي والعسكري والاستراتيجي للعملية، مع اهتمام خاص باستراتيجيات

المقاومة الفلسطينية، وتداعيات العملية على الكيان الإسرائيلي وموازين القوى الإقليمية، وأسهمت هذه الدراسات في إبراز الطابع التحولي للعملية؛ إلا أنها انشغلت في الغالب بالبعد العسكري والرمزي، ولم تتناول بصورة معمقة انعكاسات طوفان الأقصى على أدوار الفاعلين الإقليميين، وبخاصة الدور المصري.

أما المحور الرابع المتعلق بالدور المصري بعد عملية طوفان الأقصى، فعلى الرغم من ظهور عدد من الدراسات والتقارير التحليلية التي تناولت التحركات المصرية، فإن معظمها اتسم بطابع مؤسسي أو مؤسسي أو تحليلي سريع، وركز على توصيف المواقف والسياسات، دون الاعتماد على تصميم بحثي منهجي متكامل يفسر طبيعة التحول في الدور المصري، وأدواته، وحدوده، في ضوء النظريات المفسرة للعلاقات الدولية.

ومن خلال هذا الاستعراض، تتجلى الفجوة البحثية في غياب دراسات أكاديمية تحليلية منهجية تتناول تحول الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى، من منظور تكاملي يربط بين الأطر النظرية للتدخل والوساطة ونظرية الدور، وبين التطبيق العملي على الحالة المصرية، كما تبرز الحاجة إلى دراسة تحلل هذا التحول بوصفه عملية تأثرت بتفاعل عوامل داخلية وإقليمية ودولية، وتقيم في الوقت ذاته حدود هذا الدور وإمكاناته المستقبلية.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل معمق للدور المصري قبل وبعد طوفان الأقصى، وتفسير هذا التحول في ضوء الأطر النظرية المختارة، بما يسهم في إثراء الدراسات العربية حول السياسة الخارجية المصرية، ودور الفاعلين الإقليميين في إدارة الصراعات المعاصرة.

# الفصل الثاني

# الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية قبل عملية طوفان الأقصى

## 2.1 تمهيد

يتناول هذا الفصل تطور الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية حتى المرحلة التي سبقت عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م، ويسعى إلى تقديم قراءة تحليلية لمسار هذا الدور في سياق التحولات السياسية الداخلية التي شهدتها مصر، إلى جانب التغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت في طبيعة تفاعلها مع القضية الفلسطينية، كما يتطرق الفصل إلى استعراض السياقات الدولية والإقليمية والمحلية التي أسهمت في تشكيل الدور المصري، سواء من حيث أدوات السياسة الخارجية، أو طبيعة العلاقة مع الأطراف الفلسطينية، أو موقع مصر في منظومة الوساطة الإقليمية.

ويختتم الفصل بتحليل المحددات الرئيسية التي أسهمت في تشكيل الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، والتي تراوحت بين اعتبارات الأمن القومي، والالتزامات الإقليمية والدولية، والظروف الداخلية المصرية.

## 2.2 سردية تطور الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية إلى ما قبل عملية طوفان الأقصى

على الرغم من أن الإطار الزمني للدراسة يبدأ من عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م، فإن تناول المراحل التاريخية السابقة يعد ضرورة لفهم السياق العام الذي تشكل فيه الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، وذلك لأن التحولات السياسية والإقليمية التي هذا الحدث أسهمت في بناء الأسس البنيوية والمؤسسية التي حكمت سلوك السياسة للدور المصري لاحقاً، وكان لها تأثير مباشر وغير مباشر في طبيعة التفاعلات التي شهدتها مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، وعليه فإن التطرق إلى الجذور التاريخية للدور المصري لا يعد خروجاً عن حدود الدراسة، بل يمثل مدخلاً تأصيلياً يهدف إلى

تفسير التحولات اللاحقة ضمن سياقها التاريخي المتكامل، بما يتيح فهماً أعمق للاستمرارية والتغير في الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية حتى ما قبل عملية طوفان الأقصى.

### 2.2.1 الدور المصري في العهد الملكي (1922–1952) تجاه القضية الفلسطينية

منذ إعلان استقلال مصر عام 1922م، ظل القرار السياسي المصري تابعاً بدرجة كبيرة للنفوذ الاستعماري البريطاني، الأمر الذي حد من قدرة الدولة المصرية على تبني سياسات خارجية مستقلة، لا سيما تجاه القضية الفلسطينية، فقد سعت بريطانيا إلى تأمين مصالحها الاستراتيجية، وفي مقدمتها قناة السويس، إلى جانب إدارة سياستها في فلسطين بما يخدم تنفيذ وعد بلفور ودعم المشروع الصهيوني لإقامة وطن قومي لليهود، وعلى الرغم من ذلك حظيت القضية الفلسطينية بمكانة بارزة في الوعي الشعبي المصري، خاصة لدى النخب المثقفة والحركات القومية والإسلامية؛ التي نظرت إلى فلسطين بوصفها قضية عربية مركزية (غنيم، 1987).

في هذا السياق، اتسم الدور المصري خلال الحقبة الملكية بحالة من التناقض بين التعاطف الشعبي الواسع مع القضية الفلسطينية، ومحدودية الإرادة السياسية الرسمية؛ فقد تعامل النظام الملكي في عهد الملك فؤاد ثم الملك فاروق، مع القضية الفلسطينية بسياسات حذرة فرضتها اعتبارات داخلية وخارجية معقدة؛ أبرزها الارتهان النسبي للسياسة البريطانية، والخشية من اتخاذ مواقف تصادمية مع القوى الغربية الداعمة للحركة الصهيونية (حمدان، 2006؛ مكاوي، 2024) .

وتتجلى مظاهر هذا التردد بوضوح خلال حرب فلسطين (النكبة) عام 1948م، حيث شاركت مصر في الحرب ضمن الإطار العربي العام، إلا أن هذه المشاركة افتقرت إلى رؤية استراتيجية متماسكة وأهداف سياسية واضحة، وتشير دراسات وثائقية إلى أن قرار الزج بالجيش المصري في الحرب جاء إلى حد كبير استجابة للضغط الشعبي والرأي العام العربي، أكثر منه تعبيراً عن قناعة سياسية راسخة بضرورة خوض مواجهة عسكرية شاملة، كما تكشف وثائق بريطانية عن وجود قنوات تواصل غير مباشرة بين

القيادة المصرية والبريطانيين أثناء الحرب، بما يضمن عدم تصعيد الصراع على نحو يخل بتوازن القوى القائم آنذاك (غنيم، 1987).

وقد أظهرت نتائج حرب (النكبة) عام 1948م ضعف الجاهزية العسكرية المصرية، سواء من حيث التنظيم أو التسليح أو التخطيط، وهو ما ارتبط بإهمال المؤسسة العسكرية في ظل انشغال النظام الملكي بصراعاته الداخلية خاصة داخل البلاط الملكي، وأسهم هذا الإخفاق في تصاعد السخط الشعبي، الذي شكل أحد العوامل للحراك السياسي والعسكري الذي توج بثورة الضباط الأحرار في 23 يوليو 1952م، والتي حملت خطاباً مغايراً جذرياً في تعاطي مصر مع القضية الفلسطينية، بوصفها قضية تحرر وطني لا مجرد ملف سياسي تابع (حمدان، 2006؛ غنيم، 1987).

وعليه، يمكن القول إن السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية خلال العهد الملكي اتسمت بالتحفظ وغياب المبادرة الاستراتيجية، ما جعل الدور المصري محدود التأثير وذا طابع رمزي أكثر منه عملي، غير أن هذا التناقض بين الموقف الرسمي والوجدان الشعبي أسهم في تهيئة البيئة السياسية لمرحلة جديدة أعادت فيها مصر تعريف دورها الإقليمي تجاه القضية الفلسطينية بعد عام 1952م.

### 2.2.2 الدور المصري في الحقبة الناصرية (1952–1970) تجاه القضية الفلسطينية

تعد الحقبة الناصرية (1952–1970) مرحلة مفصلية في تطور الدور السياسي المصري تجاه القضية الفلسطينية؛ إذ انتقلت مصر خلالها من سياسة تتسم بالحذر والتردد في العهد الملكي إلى سياسة قومية ثورية جعلت من فلسطين جوهر المشروع التحرري القومي، وقد اكتسبت القضية الفلسطينية في هذه المرحلة رمزياً وبعداً أيديولوجياً، حيث اعتبرها الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر قضية العرب الأولى، ومحوراً مركزياً في خطابه السياسي ومشروعه القومي.

في هذا السياق، ومع اندلاع ثورة الضباط الأحرار في 23 يوليو 1952م، أعادت القيادة الثورية صياغة السياسة الخارجية المصرية على أسس قومية تحررية، رفعت شعارات الوحدة العربية، والتحرر من

الاستعمار وبناء الأمة العربية، وانعكس ذلك في سلوك سياسي مصري أكثر استقلالية تجاه القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية؛ التي جرى تقديمها بوصفها قضية الأمة العربية بأسرها، وعنصراً أساسياً في مواجهة المشروع الاستعماري الصهيوني في المنطقة (حمدان، 2006).

كما وظفت مصر المنابر العربية والدولية والمؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام الرسمية والشعبية، لترسيخ مركزية القضية الفلسطينية في الوعي العربي، بما يخدم التعبئة السياسية حول هدف تحرير فلسطين، ويعزز موقع مصر كقائدة للمشروع القومي العربي.

وفي هذا الإطار، تعد مصر من أوائل الدول العربية التي سعت إلى دعم الكيان السياسي الفلسطيني المستقل، إذ لعبت دوراً محورياً في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م بملامح قومية عربية، ودعمت تعيين أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين في جامعة الدول العربية ثم رئيساً للمنظمة، كما أسهمت في بناء البنية المؤسسية للمنظمة، وقدمت لها دعماً سياسياً ومالياً وعسكرياً، وشاركت بفاعلية في صياغة ميثاقها القومي ذي التوجه العروبي (عبد الرحمن، 2018).

وعقب نكسة يونيو عام 1967م، التي شكلت صدمة كبرى للمشروع القومي العربي بعد هزيمة الجيوش العربية واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري وسيناء المصرية، لم يتوقف الدعم المصري للقضية الفلسطينية، بل استمرت مصر في احتضان الفصائل الفلسطينية، وقدمت تسهيلات تدريبية وعسكرية لحركات المقاومة، مثل حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وشجعت العمل الفدائي بوصفه أحد أدوات المواجهة مع الكيان الإسرائيلي، خاصة في ظل اختلال ميزان القوى العسكرية التقليدية (عبد الرحمن، 1987)، وفي الوقت ذاته، شرعت مصر في إعادة بناء قواتها المسلحة، وخاضت حرب الاستنزاف (1968–1970) بوصفها جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى استعادة المبادرة العسكرية والسياسية في الصراع العربي الإسرائيلي (حمدان، 2006).

إلى جانب البعد العسكري، أولت مصر في الحقبة الناصرية أهمية خاصة للحشد الدولي لصالح القضية الفلسطينية، فكانت من أبرز مؤسسي حركة عدم الانحياز، التي حرصت مصر من خلالها على إدراج القضية الفلسطينية بنداً دائماً على جدول أعمالها، كما مارست مصر ضغطاً دبلوماسياً في الأمم المتحدة للاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ورفضت أي تسويات سياسية لا تستند إلى مبدأ حق العودة، وإنهاء الاحتلال، وحق الشعوب في تقرير مصيرها (فهمي، 1984).

### 2.2.3 الدور المصري في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات (1970–1981) تجاه القضية الفلسطينية

مثلت فترة حكم الرئيس الراحل محمد أنور السادات (1970–1981) تحولاً جوهرياً في شكل ومضمون الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، مقارنة بالحقبة الناصرية التي سبقتها، فقد شهدت السياسة الخارجية المصرية خلال هذه المرحلة إعادة صياغة شاملة لأولوياتها الاستراتيجية، في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، وما رافقها من تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية متراكمة، أبرزها آثار هزيمة يونيو 1967م واحتلال شبه جزيرة سيناء.

في هذا السياق، تبنى الرئيس محمد أنور السادات سياسية واقعية ركزت على استعادة الأرض المصرية المحتلة بوصفها أولوية وطنية، وهو ما انعكس في إعادة توجيه السياسة المصرية نحو خيار التسوية السياسية، مع الاحتفاظ بأدوات الضغط العسكرية عند الضرورة (العقاد، 1984)، وانطلاقاً من هذه الرؤية، خاضت مصر حرب السادس من أكتوبر 1973م، التي شكلت لحظة مفصلية في مسار الصراع العربي الإسرائيلي، إذ أعادت لمصر مكانتها الإقليمية ومكنتها من إعادة طرح القضية الفلسطينية ضمن الأجندة الدولية بعد سنوات من التهميش (غنيم، 1987).

وعلى الرغم من تأكيد القيادة المصرية آنذاك أن حرب أكتوبر جاءت في إطار عربي شامل يهدف إلى تحرير الأراضي العربية المحتلة، فإن المفاوضات التي أعقبت الحرب كشفت عن انفراد مصري

تدريجي بالمسار التفاوضي وابتعاد متزايد عن التنسيق العميق مع الدول العربيـــة ومنظمـــة التحريـــر الفلسطينية، وقد توج هذا المسار بتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد عام 1978م، ثم معاهدة الســـلام المصـــرية الإسرائيلية عام 1979م، وهو ما شكل نقطة تحول جذرية في الدور المصري داخل الصـــراع العربـــي الإسرائيلي.

ورغم أن اتفاقيتي كامب ديفيد تضمنتا إطاراً عاماً للسلام في المنطقة العربية، ودعتا إلى إقامـــة حكـــم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن منظمة التحرير الفلسطينية وغالبية الـــدول العربيـــة اعتبرت هذه الاتفاقيات تفريطاً بالحقوق الفلسطينية، وخروجاً عن الإجماع العربـــي الـــرافض للتســـوية المنفردة مع الكيان الإسرائيلي، ونتيجة لذلك جرى تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية خلال الفترة (1979–1989) م، ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس، بما عكس حجم العزلة العربية التي واجهتها مصر آنذاك (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023).

وعلى الرغم من هذا التحول الاستراتيجي، لم تتخل مصر في عهد السادات عن الخطاب السياسي الداعم للقضية الفلسطينية، إذ واصلت التأكيد على ضرورة التوصل إلى سلام عادل وشامل يضـــمن الحقـــوق المشروعة للشعب الفلسطيني، غير أن هذا الدعم ظل محصوراً في الإطار الخطابي والسياسي العام، في حين عكست السياسات العملية تغليب المصالح الوطنية المصرية على منطق التضامن العربي، وهو مـــا مثل انتقالاً واضحاً من المقاربة القومية الناصرية إلى براغماتية سياسية أكثر ارتباطاً بحسابات الدولـــة القومية (الشاذلي، 2021).

### 2.2.4 الدور المصري في عهد الرئيس الراحل محمد حسني مبارك (1981–2011) تجـــاه القضـــية الفلسطينية

تميزت مرحلة حكم الرئيس الراحل محمد حسني مبارك (1981–2011) م بمحاولة الحفاظ على توازن دقيق بين التزامات مصر الإقليمية تجاه القضية الفلسطينية من جهة، وضرورات علاقتها الاســـتراتيجية

مع الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي من جهة أخرى، وقد جاءت هذه المقاربة في سياق إقليمي ودولي شديد التعقيد، شمل اندلاع الانتفاضتين الفلسطينيتين، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، وتوقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م، إضافة إلى تصاعد الانقسام الفلسطيني الداخلي، وصعود الحركات الإسلامية المقاومة في الساحة الفلسطينية.

فمنذ تولي الرئيس مبارك الحكم عقب اغتيال الرئيس السادات عام 1981م، أبدى التزاماً واضحاً بالحفاظ على معاهدة كامب ديفيد باعتبارها الإطار الناظم للسياسة المصرية في الصراع العربي الإسرائيلي، وفي الوقت ذاته سعى إلى إعادة ترميم علاقات مصر مع العالم العربي والفلسطيني بعد مرحلة القطيعة التي أعقبت توقيع المعاهدة، وهو ما توج بعودة مقر جامعة الدول العربية إلى القاهرة عام 1989م، واستعادة العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية (هيكل، 2012).

وفي هذا الإطار، لعبت مصر دوراً محورياً في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م؛ ثم دعمت مسار التسوية السياسية الذي أفضى إلى توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م، ورأت فيه فرصة لاحتواء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما تبنت مصر دور الوسيط والراعي للعلاقات بين السلطة الفلسطينية والكيان الإسرائيلي، وسعت إلى ترسيخ موقعها كوسيط دبلوماسي بين الطرفين، وقدمت دعماً سياسياً للسلطة الفلسطينية، وتولت رعاية جهود إعادة الإعمار في قطاع غزة والضفة الغربية، لا سيما بعد إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994م (الشاذلي، 2021).

غير أن الموقف المصري شهد تعقيداً متزايداً بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية عام 2006م، ثم سيطرتها على قطاع غزة عام 2007م، فقد اتجهت السياسة المصرية إلى احتواء نفوذ حركة حماس، التي نظرت إليها الدولة المصرية بوصفها امتداداً أيديولوجياً لجماعة الإخوان المسلمين، الخصم السياسي الداخلي للنظام، ومع ذلك لم تقطع مصر قنوات الاتصال مع حركة حماس، بل استمرت في رعاية جهود التهدئة والمصالحة الفلسطينية واستضافت جولات الحوار بين الفصائل،

كما اضطلعت بدور مركزي في رعاية اتفاقات وقف إطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية والكيان الإسرائيلي عقب جولات التصعيد المتكررة على قطاع غزة، بما يضمن تثبيت التهدئة وحماية الأمن المصري على الحدود (عبد الحي، 2024).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن السياسة المصرية في عهد مبارك قامت على مقاربة براغماتية سعت إلى تحقيق التوازن بين دعم الحقوق الفلسطينية، وبين تجنب أي مواقف تصعيدية قد تعرض علاقات مصر الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي للخطر، وقد أسهم التحالف الوثيق مع أمريكا وكون مصر أحد أكبر متلقي المساعدات العسكرية الأمريكية في المنطقة في إخضاع السياسات المصرية لضغوط أمريكية متكررة، خصوصاً خلال فترات التصعيد العسكري في قطاع غزة، حيث طلب من مصر الاضطلاع بدور الوسيط لضبط الأوضاع (عبد الحي، 2024).

ورغم الطابع الرسمي البراغماتي للسياسة المصرية، شهدت مصر خلال هذه المرحلة تفاعلاً شعبياً واسعاً مع القضية الفلسطينية، خاصة إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية والعدوان المتكرر على قطاع غزة، وقد برزت قوى المجتمع المدني والنقابات والحركات الشبابية، في تنظيم فعاليات احتجاجية داعمة للفلسطينيين، ما وضع النظام المصري في كثير من الأحيان أمام معادلة تفرض عليه الموازنة بين الضغوط الشعبية الداخلية والتزاماته الخارجية، وهو ما تجلى بوضوح في سياسات فتح وإغلاق معبر رفح، التي بررتها الحكومة باعتبارات أمنية، في حين اعتبرها الشارع مشاركة غير مباشرة في حصار قطاع غزة (هيكل، 2012) (الشاذلي، 2021)

### 2.2.5 الدور المصري في مرحلة ما بعد الثورة يناير 2011 (2011–2013) تجاه القضية الفلسطينية

شكلت مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير 2011م واحدة من أكثر المراحل حساسية في مسار السياسة المصرية الداخلية والخارجية، ولا سيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؛ فقد حملت هذه المرحلة تحولات جذرية في بنية النظام السياسي المصري وآليات صنع القرار ودور مؤسسات الدولة، وقد انعكس هذا

التحول في مساحة غير مسبوقة من الانفتاح السياسي والتعبير الشعبي، أسهمت في إعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة الخطاب السياسي والمجتمعي بعد سنوات طويلة من المقاربات الحذرة التي اتسم بها عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك.

وفي هذا السياق، استعادت القضية الفلسطينية زخمها داخل الشارع المصري، حيث تصاعد الخطاب المؤيد للمقاومة الفلسطينية، وتكثفت أشكال الدعم الشعبي لقطاع غزة، وتفاعلت مختلف القوى السياسية، بما فيها التيارات الثورية، والإسلامية، واليسارية، والناصرية في التعبير عن تضامنها مع الفلسطينيين، ما جعل القضية الفلسطينية جزءاً من الهوية السياسية لميادين الثورة، وقد تجلى ذلك في الشعارات والفعاليات الجماهيرية التي طالبت بإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة وفتح معبر رفح بشكل دائم (الشاذلي، 2021).

وعلى المستوى الرسمي، شهدت هذه المرحلة تغيراً نسبياً في آليات التعاطي المصري مع قطاع غزة، حيث لوحظ انفتاح حذر تمثل في تخفيف بعض القيود على معبر رفح، والسماح بإدخال مزيد من المساعدات الإنسانية وتسهيل حركة العبور، غير أن هذا الانفتاح لم يترجم إلى تحول جذري في السياسة المصرية، إذ ظلت مؤسسات الدولة، ولا سيما الأمنية منها متمسكة بإرث المرحلة السابقة، خاصة فيما يتعلق بنظرتها إلى حركة حماس بوصفها فاعلاً أمنياً حساساً في معادلة الأمن القومي المصري.

وقد بلغ التحول الأبرز في هذه المرحلة ذروته مع وصول الرئيس الراحل محمد مرسي إلى الحكم عام 2012م، حيث شهدت العلاقة المصرية مع قطاع غزة وحركة حماس تطوراً ملحوظاً، فتم فتح قنوات سياسية وأمنية علنية، وتقديم دعم سياسي واضح للقضية الفلسطينية، وهو ما برز جلياً خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2012م، من خلال زيارة رئيس الوزراء المصري للقطاع وإرسال مساعدات عاجلة، ورعاية مصر لاتفاق وقف إطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية والكيان الإسرائيلي، بما عزز من صورة مصر كوسيط إقليمي فاعل (مكاوي، 2024)

غير أن هذا التحول لم يستمر طويلاً؛ إذ دخلت مصر مرحلة جديدة من التحولات عقب إطاحة الجيش وبعض القوى المدنية بالرئيس مرسي في يوليو 2013م، وقد ترتب على ذلك عودة المقاربة الأمنية في التعامل مع قطاع غزة وحركة حماس، تجلت في الإغلاق المتكرر لمعبر رفح، وتدمير الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية في قطاع غزة باعتبارها تهديداً للأمن القومي، فضلاً عن تصاعد لهجة التباعد السياسي واتهام حركة حماس بالتورط في الشأن الداخلي المصري، وأسهمت هذه التحولات في إنهاء مرحلة الانفتاح النسبي، وإعادة السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية إلى مسار أكثر تحفظاً وأمنية (عبد الحي، 2024).

### 2.2.6 الدور المصري في عهد الرئيس عبد الفتاح السياسي (2013-7/أكتوبر/2023)

شكلت مرحلة ما بعد الإطاحة بالرئيس الراحل محمد مرسي عام 2013م، وتولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة جمهورية مصر العربية، لحظة مفصلية في إعادة رسم وتشكيل الدور تجاه القضية الفلسطينية؛ فقد اتسمت هذه المرحلة بمحاولة تحقيق توازن دقيق بين أولوية الأمن القومي المصري، ولا سيما في شبه جزيرة سيناء، وبين الانخراط السياسي والدبلوماسي في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بما يحافظ على صورة مصر كقوة إقليمية ضابطة للاستقرار.

في هذا السياق، صعدت الدولة المصرية خطابها تجاه حركة حماس، متهمة إياها بالتورط في الشأن الداخلي المصري خاصة في ما يتعلق بالأوضاع الأمنية في سيناء، وقد انعكس ذلك في تبني مقاربة أمنية واضحة في التعامل مع قطاع غزة، تمثلت في هدم الأنفاق الحدودية والإغلاق المتكرر لمعبر رفح وربط فتحه بالاعتبارات الأمنية، ضمن رؤية تعتبر استقرار الحدود الشرقية جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي المصري (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023).

وعلى الرغم من هذه المقاربة الأمنية، لم تقطع مصر علاقاتها مع حركة حماس والسلطة القائمة في قطاع غزة، بل حافظت على قنوات اتصال أمنية واستخباراتية، واضطلعت بدور الوسيط الرئيس في

جولات التهدئة المتكررة بين المقاومة الفلسطينية والكيان الإسرائيلي، لا سيما خلال جولات التصعيد التي شهدها قطاع غزة بين عامي 2014 و2021، وقد أعاد هذا الدور مصر إلى واجهة المشهد الإقليمي، حيث اعتبرتها الأطراف الدولية الوسيط الأكثر قبولاً لدى الطرفين، نظراً لقدرتها على الجمع بين أدوات الضغط السياسي وتقديم الضمانات الأمنية (عبد الحي، 2024).

وفي الإطار ذاته، لعبت مصر دوراً محورياً في احتواء الانقسام الفلسطيني، من خلال رعاية جهود المصالحة بين حركتي فتح وحماس، واستضافة عدة جولات من الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة، ويعكس هذا الدور تبني مصر لمقاربة الضامن الإقليمي للاستقرار، في ظل التحولات الإقليمية المتسارعة، مثل توقيع بعض الدول العربية اتفاقيات تطبيع مع الكيان الإسرائيلي (اتفاقيات أبراهام 2020)، وتراجع انخراط عدد من الفاعلين الإقليميين في الملف الفلسطيني.

وفي هذا السياق، سعت مصر إلى توظيف دورها في القضية الفلسطينية لتعزيز مكانتها لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وتحسين شروطها التفاوضية في ملفات الدعم الاقتصادي والعسكري، حيث ظلت القضية الفلسطينية حاضرة في اللقاءات الدبلوماسية المصرية باعتبارها جزءاً من منظومة الأمن الإقليمي الأوسع (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023؛ مكاوي، 2024).

**جدول (1)**

*سردية تطور الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية*

| المرحلة الزمنية | الإطار الحاكم | طبيعة الدور المصري | الأدوات الرئيسية | محددات الدور |
|---|---|---|---|---|
| العهد الملكي (1922–1952) | نظام ملكي تحت النفوذ البريطاني | دور محدود ومتردد | مشاركة عسكرية رمزية، مواقف سياسية حذرة | النفوذ الاستعماري البريطاني، ضعف الاستقلال السياسي، غياب رؤية استراتيجية |
| الحقبة الناصرية (1952–1970) | نظام قومي ثوري | دور قيادي قومي | دعم المقاومة، تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، حشد عربي ودولي | الأيديولوجيا القومية، الصراع مع إسرائيل، الحرب الباردة |
| عهد السادات (1970–1981) | دولة قومية براغماتية | دور انتقالي من المواجهة إلى التسوية | حرب أكتوبر، المفاوضات السياسية، كامب ديفيد | أولوية استعادة سيناء، التحول نحو الغرب |
| عهد مبارك (1981–2011) | دولة محافظة براغماتية | دور الوسيط الضابط للصراع | الوساطة، رعاية التهدئة، دعم السلطة الفلسطينية | التحالف مع الولايات المتحدة، معاهدة السلام، الأمن الإقليمي |
| مرحلة ما بعد الثورة (2011–2013) | نظام انتقالي متذبذب | دور متأرجح بين الانفتاح والحذر | فتح معبر رفح جزئياً، دعم سياسي لغزة، وساطة 2012 | ضغط الشارع، ضعف الدولة، صراع المؤسسات |
| عهد السيسي (2013– 2023/10/7) | دولة أمنية–وظيفية | دور الوسيط الإقليمي الضامن للاستقرار | الوساطة الأمنية، إدارة التهدئة، ضبط الحدود | أولوية الأمن القومي، سيناء، الشرعية الدولية |

المصدر: إعداد الباحث

### 2.3 السياقات المؤثرة على الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية (2011– 7 أكتوبر 2023)

تأثر الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام 2011م، مع انطلاق ثـورات الربيع العربي وتداعياتها، وحتى السابع من أكتوبر 2023م، بجملة من التحولات العميقة المرتبطة بهذه السياقات المتداخلة، فلقد جاءت هذه المرحلة في سياق إقليمي ودولي معقد، أعقب ثورات الربيع العربي، وأسهم في إعادة رسم خريطة التحالفات الإقليمية، وبروز قوى إقليمية جديدة، إلى جانب تراجع نسـبي في مركزية القضية الفلسطينية ضمن الأجندة العربية الرسمية، مقابل صعود أولويات أمنية واقتصـادية وسياسية جديدة، كما شهدت المنطقة تشكل أنماط جديدة من التحالفات الإقليمية، ارتبط بعضها بمسارات التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وهو ما انعكس على طبيعة التعاطي العربـي الرسـمي مـع القضـية الفلسطينية.

وفي الوقت ذاته، تفاعلت هذه المتغيرات الخارجية مع سياقات داخلية مصرية، شملت أبعـاداً سياسـية وأمنية واقتصادية واجتماعية، كان لها أثر مباشر في إعـادة صـياغة أولويـات السياسـة الخارجيـة المصرية، وفي مقدمتها الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، وبناءً على ذلك، ترى هذه الدراسـة أن فهم تطور هذا الدور يقتضي تحليل السياقات الدولية، والإقليمية، والمحلية، لما لها من تأثير تراكمي في تحديد أنماط السلوك السياسي المصري خلال هذه المرحلة.

وانطلاقاً من هذا التصور، تسعى الدراسة في هذا المحور إلى استعراض هذه السياقات ومناقشة أثرهـا في تشكيل الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، وذلك على النحو الآتي:

### 2.3.1 السياقات الدولية المؤثرة على الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية (2011– 7 أكتوبر 2023)

#### 2.3.1.1 العلاقات الأمريكية المصرية والدور الأمريكي في عملية السلام

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الدولي الأكثر تأثيراً في مسارات التسوية السياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 واتفاق أوسلو عام 1993، ليس فقط بحكم رعايتها المباشرة للمفاوضات، وإنما أيضاً بفعل اختلال ميزان القوة في النظام الدولي، واعتماد الكيان الإسرائيلي على المظلة الأمريكية سياسياً وعسكرياً.

وفي هذا الإطار، غالباً ما اتخذت المقاربة الأمريكية طابع إدارة الصراع بدل السعي الجاد إلى تسوية عادلة وشاملة، وهو ما أسهم في إعادة إنتاج الجمود التفاوضي، وتآكل الثقة الفلسطينية بالدور الأمريكي، لا سيما في ظل استمرار السياسات الاستيطانية، وغياب آليات إلزام دولية فعالة تجاه الاحتلال (مركز الجزيرة للدراسات، 2020؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023)

**إدارة أوباما (2009–2017)**

بعد عام 2011، وفي أعقاب ثورات الربيع العربي، سعت إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما إلى إعادة تموضع استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، قائم على تقليل الانخراط العسكري المباشر، وتفضيل أدوات الدبلوماسية متعددة الأطراف، بما في ذلك الانفتاح على مسار التفاوض مع إيران حول ملفها النووي، وعلى الرغم من أن الخطاب الأمريكي خلال هذه المرحلة تضمن انتقادات متكررة للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية، وظهور توترات سياسية محدودة مع حكومة بنيامين نتنياهو، فإن هذه الانتقادات لم تترجم إلى ضغوط أو إجراءات عملية قادرة على إحداث تغيير ملموس في الوقائع الميدانية، الأمر الذي أبقى عملية السلام في حالة تعثر، وفتح المجال أمام أدوار إقليمية موازية ومتنافسة

في ملفات قطاع غزة والتهدئة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015؛ مركز الجزيرة للدراسات، 2020).

- **إدارة دونالد ترامب (2017–2021)**

مثلت إدارة الرئيس دونالد ترامب تحولاً جذرياً في السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عبر تبني مقاربة انحيازية غير مسبوقة لصالح الكيان الإسرائيلي، تجلت في الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، والاعتراف بضم الجولان السوري، وقطع المساعدات عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فضلاً عن طرح ما عرف بصفقة القرن؛ كإطار سياسي جديد لتسوية الصراع، ومحاولة لإضفاء شرعية أمريكية على سياسات الضم وتهميش جوهر الحقوق الفلسطينية، وعلى رأسها حق تقرير المصير وحق العودة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020). كما أن الصفقة مثلت مقاربة أمنية تخدم متطلبات الاحتلال الإسرائيلي، وتضعف فرص التسوية العادلة، خاصة مع ربطها بمسار التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي خارج مرجعيات الشرعية الدولية (قمر، 2022).

- **إدارة جو بايدن (2021– حتى ما قبل 7 أكتوبر 2023)**

مع وصول إدارة الرئيس جو بايدن إلى السلطة عام 2021م، لم يطرأ تحول جوهري على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، إذ اكتفت الإدارة الجديدة بتجميد بعض قرارات سلفها، واستعادة جزئية للدعم الإنساني والمالي للفلسطينيين، دون إطلاق مبادرة سلام جديدة ذات مضمون سياسي واضح.

وقد اتسمت هذه المرحلة بنمط استمرار الدعم السياسي والعسكري الأمريكي لإسرائيل، مقابل خطاب دبلوماسي أكثر اعتدالاً، دون ممارسة ضغوط فعلية لوقف الاستيطان أو إعادة التفاوض إلى مرجعيات

ملزمة، ما أبقى القضية الفلسطينية في حالة جمود حتى اندلاع عملية طوفان الأقصى (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023).

- **مصر والقضية الفلسطينية في إطار العلاقات الأمريكية المصرية**

في هذا السياق، ارتبطت العلاقات الأمريكية المصرية منذ توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد بحزمة من الالتزامات الاستراتيجية المتبادلة، شملت دورها في ضبط إيقاع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتأمين الحدود مع قطاع غزة، ورعاية جهود التهدئة والمصالحة الفلسطينية، وخاصةً أن المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة لمصر شكلت أحد مرتكزات هذه العلاقة، في مقابل قيام مصر بوظيفة إقليمية محورية في إدارة الأزمات المرتبطة بالقضية الفلسطينية، بالتالي المقاربة المصرية ظلت تتحرك ضمن مثلث ضاغط يتمثل في: اعتبارات الأمن القومي وسيناء، إدارة معبر رفح، وأداء دور الوسيط المقبول دولياً، مع تباين درجات الانخراط تبعاً للسياقات الإقليمية والدولية المحيطة (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2024).

### 2.3.1.2 العلاقات الأوروبية المصرية والموقف الأوروبي من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

ترتبط مصر بعلاقات سياسية واقتصادية واستراتيجية وأمنية متشابكة مع دول الاتحاد الأوروبي، ما يجعل من الموقف الأوروبي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عاملاً مؤثراً في صياغة الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية؛ فعلى المستوى الخطابي والسياسي، يعلن الاتحاد الأوروبي التزامه بدعم حقوق الشعب الفلسطيني، وتبني حل الدولتين ورفض التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، إضافة إلى كونه أحد أكبر الممولين للسلطة الفلسطينية وبرامج الدعم الإنساني والتنمية في الأراضي الفلسطينية.

إلا أن هذا الموقف الأوروبي على الرغم من وضوحه، ظل محدود الأثر على المستوى العملي؛ إذ لم يترجم إلى سياسات ضغط حقيقية على دولة الكيان الإسرائيلي، سواء عبر فرض عقوبات اقتصادية أو

تجميد اتفاقيات الشراكة، أو استخدام أدوات إلزام قانوني فاعلة، ويعزى هذا القصور إلى غياب سياسة أوروبية موحدة تجاه الصراع، وتباين مواقف الدول الأعضاء، فضلاً عن تداخل المصالح الاستراتيجية الأوروبية مع كل من الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي، لا سيما في مجالات الأمن والطاقة والتكنولوجيا (عبد الرحمن، 2018).

وقد انحصر الدور الأوروبي في إطار الإدانة اللفظية للاستيطان، وتقديم الدعم المالي والإنساني، دون الانتقال إلى مقاربة سياسية أكثر فاعلية قادرة على التأثير في سلوك الاحتلال أو إعادة إحياء مسار تسوية حقيقية، هذا الواقع وضع مصر في موقف مركب؛ فهي من جهة شريك تقليدي للاتحاد الأوروبي وتعتمد عليه في ملفات حيوية مثل السياحة، والهجرة غير النظامية، والطاقة، ومن جهة أخرى لا تتلقى دعماً أوروبياً ملموساً يعزز دورها السياسي في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وفي ظل هذا الفراغ الأوروبي النسبي، اتجهت مصر إلى الاعتماد بصورة أكبر على أدواتها الذاتية في إدارة الملف الفلسطيني، وفي مقدمتها الوساطة الأمنية وإدارة معبر رفح والدبلوماسية الهادئة مع كل من دولة الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة، بما يضمن الحفاظ على نفوذها الإقليمي ودورها الوظيفي كوسيط رئيسي، دون الرهان على تدخل أوروبي فاعل في هذا المسار (مكاوي، 2024).

### 2.3.2 السياقات الإقليمية المؤثرة على الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية (2011– 7 أكتوبر 2023)

#### 2.3.2.1 تراجع مركزية القضية الفلسطينية في أجندة النظام الرسمي العربي

أفرزت ثورات الربيع العربي التي اندلعت عام 2011م تحولات بنيوية عميقة في بنية النظام الرسمي العربي، حيث انشغلت غالبية الدول العربية بأزمات داخلية حادة تمثلت في عدم الاستقرار السياسي، والانقسامات المجتمعية والانهيارات الاقتصادية، وتصاعد التهديدات الأمنية، بما في ذلك الحروب الأهلية ومكافحة التنظيمات المسلحة، وقد أسهمت هذه الأوضاع في إعادة ترتيب أولويات السياسات

العربية، على نحوٍ أدى إلى تراجع مركزية القضية الفلسطينية؛ التي شكلت تاريخياً القضية الجامعة للعرب لصالح قضايا داخلية تتعلق ببقاء الدولة واستقرارها وأمنها القومي.

وفي هذا السياق، لم يعد التعاطي الرسمي العربي مع القضية الفلسطينية محكوماً باعتبارات التضامن القومي، بقدر ما أصبح مرتبطاً بحسابات براغماتية تتصل بطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة، أو بموازين الصراع الإقليمي، أو بالرغبة في احتواء النفوذ الإيراني، أو بالسعي إلى بناء علاقات مباشرة مع دولة الكيان الإسرائيلي، ونتيجة لذلك تراجعت فلسطين من كونها محوراً أيديولوجياً جامعاً إلى ملف سياسي ثانوي يستحضر في الخطاب أكثر مما يفعل في السياسات العملية (نسيغة، 2020) (أبو يونس، 2020).

وقد انعكس هذا التحول على البيئة الإقليمية التي تتحرك فيها مصر، إذ وجدت نفسها أمام نظام عربي أقل تماسكاً وأضعف قدرة على بلورة مواقف جماعية داعمة للقضية الفلسطينية، الأمر الذي حمل مصر أعباءً إضافية للحفاظ على حضورها ودورها التاريخي، في ظل غياب مظلة عربية فاعلة.

### 2.3.2.2 صعود محاور إقليمية جديدة

شهدت المرحلة الممتدة من عام 2011م حتى ما قبل 7 أكتوبر 2023م صعود محاور إقليمية متنافسة، أعادت تشكيل خريطة التفاعلات السياسية في المنطقة العربية، وكان للقضية الفلسطينية نصيب واضح من هذا التنافس، حيث تحولت من قضية جامعة إلى ساحة صراع غير مباشر بين قوى إقليمية تسعى إلى توظيفها ضمن استراتيجياتها الأوسع.

- **المحور التركي– القطري**

انتهجت تركيا، منذ صعود حزب العدالة والتنمية، سياسة خارجية ذات طابع أيديولوجي سياسي، جعلت من القضية الفلسطينية ولا سيما دعم حركة حماس، أحد مرتكزاتها الأساسية، وقد تلاقت هذه السياسة

مع الدور القطري الذي وفر دعماً سياسياً ومالياً وإعلامياً لحركة حماس، واستضاف قياداتها، وأسهم في تمويل مشاريع إنسانية وإعمارية في قطاع غزة.

وقد أدى هذا المحور إلى تعزيز الحضور السياسي لحركة حماس على الساحة الإقليمية، بما أضعف نسبياً من احتكار مصر لدور الوساطة في الملف الفلسطيني، وقلص من هامش المناورة المصري التقليدي، خاصة في قضايا التهدئة وإعادة الإعمار، كما أثار هذا التمدد التركي– القطري قلق مصر، التي نظرت إليه باعتباره تحدياً مباشراً لدورها الإقليمي، ومحاولة لإعادة تشكيل معادلة الوساطة خارج الإطار المصري (عبد الحي، 2024).

- **المحور الإيراني**

استمرت إيران في تبني خطاب محور المقاومة؛ الذي يضم قوى وفصائل تمتد من فلسطين إلى لبنان وسوريا والعراق واليمن، مستخدمة القضية الفلسطينية كرافعة سياسية لتعزيز نفوذها الإقليمي، وقد مثل دعم إيران لحركتي حماس والجهاد الإسلامي عنصر قلق بالغ بالنسبة لمصر، نظراً لما يحمله من تداعيات محتملة على أمنها القومي، خاصة في سيناء وقطاع غزة.

وفي هذا الإطار، سعت مصر إلى انتهاج سياسة مزدوجة تجاه حركة حماس، تقوم على الضغط الأمني من جهة، والإبقاء على قنوات تواصل مفتوحة من جهة أخرى؛ بهدف احتواء الحركة ومنع وقوعها بالكامل ضمن الفلك الإيراني، وتفادي تحول قطاع غزة إلى ساحة نفوذ إيراني مباشر على حدودها الشرقية (أبو يونس، 2020).

- **المحور السعودي – الإماراتي– المصري**

تبلور محور إقليمي يضم مصر والسعودية والإمارات، تبنى مقاربة أمنية استقراريه تجاه قضايا المنطقة بما في ذلك القضية الفلسطينية، وقد ارتكز هذا المحور على أولوية مواجهة الحركات السياسية

الإسلامية، واحتواء تداعيات الثورات العربية، والنظر بحذر إلى حركة حماس بوصفها امتداداً أيديولوجياً لجماعة الإخوان المسلمين.

وفي هذا السياق، سعت مصر إلى الموازنة بين متطلبات أمنها القومي، ودورها التاريخي تجاه فلسطين، فحافظت على قنوات اتصال مع حركة حماس دون منحها شرعية سياسية كاملة، مع تفضيل التعامل الرسمي مع السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما استخدمت القضية الفلسطينية كأداة لتعزيز نفوذها الإقليمي، خاصة في ظل بروز أدوار خليجية جديدة بعد اتفاقيات التطبيع، وهو ما دفعها إلى تكثيف جهود الوساطة، ورعاية المصالحة الفلسطينية، وإدارة معابر غزة، للحفاظ على مركزيتها وعدم تهميش دورها (أبو يونس، 2020).

### 2.3.2.3 اتفاقيات أبراهام

شكلت اتفاقيات أبراهام، التي وقعت ابتداء من عام 2020 بين كل من الإمارات والبحرين، والمغرب والسودان، مع دولة الكيان الإسرائيلي؛ منعطفاً بنيوياً في مسار النظام العربي الرسمي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، إذ مثلت أول خروج صريح ومنظم على المرجعيات العربية التقليدية التي أرستها مبادرة السلام العربية لعام 2002، والتي ربطت التطبيع بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وبذلك لم تعد القضية الفلسطينية شرطاً مسبقاً للتطبيع، بل تحولت إلى ملف ثانوي في حسابات بعض الدول العربية التي أعادت تعريف أولوياتها الاستراتيجية وفق اعتبارات أمنية واقتصادية وتحالفية جديدة.

وقد أسهمت هذه الاتفاقيات في إعادة تشكيل توازنات القوى الإقليمية، عبر إدخال أطراف عربية جديدة في علاقات مباشرة ومعلنة مع الكيان الإسرائيلي، دون المرور عبر القنوات التقليدية التي كانت مصر تمثلها تاريخياً بوصفها البوابة الإقليمية لأي مسار تفاوضي، وهو ما انعكس على مكانة مصر في منظومة إدارة الصراع، وأثار تساؤلات حول مستقبل دورها الاحتكاري في ملفات الوساطة والتهدئة،

خاصة في ظل محاولات بعض الدول المطبعة تقديم نفسها كشريك إقليمي جديد في قضايا مثل الأمن الإقليمي، والتعاون الاقتصادي، وحتى إعادة إعمار غزة.

ورغم هذا التحول، حرصت مصر على تبني موقف حذر ومتوازن من اتفاقيات أبراهام؛ إذ امتنعت عن إعلان معارضة رسمية صريحة لها تجنباً لتوتير علاقاتها مع الدول العربية الموقعة، ولا سيما في ظل تشابك المصالح الاقتصادية والسياسية معها، وفي الوقت ذاته، أكدت على استمرار التزامها بثوابتها التقليدية تجاه القضية الفلسطينية، والمتمثلة في دعم حل الدولتين، ورفض السياسات الاستيطانية الإسرائيلية، واعتبار إقامة الدولة الفلسطينية شرطاً لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

وفي إطار إعادة التكيف مع البيئة الإقليمية الجديدة، سعت مصر إلى إعادة تموضع دورها الإقليمي من خلال التركيز على عناصر التفوق النسبي التي لا يمكن تجاوزها بسهولة، وعلى رأسها الموقع الجغرافي الاستراتيجي المتاخم لقطاع غزة، والسيطرة على معبر رفح باعتباره المنفذ البري الوحيد غير الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، إضافة إلى علاقاتها التاريخية والمتشابكة مع مختلف الفصائل الفلسطينية، ولا سيما حركة حماس، فضلاً عن الثقة الدولية المتراكمة في أجهزتها الأمنية والاستخباراتية. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024) (مكاوي، 2024).

وقد مكن ذلك مصر من الحفاظ على دورها المركزي في إدارة ملفات التهدئة ووقف إطلاق النار، ورعاية اتفاقات المصالحة الفلسطينية، وقيادة جهود إعادة إعمار قطاع غزة بعد جولات التصعيد المتكررة، في ظل عجز الأطراف العربية المطبعة عن لعب أدوار مباشرة في هذه الملفات الحساسة، كما أعادت مصر توظيف هذا الدور لتعزيز موقعها التفاوضي إقليمياً ودولياً، وتأكيد أنها ما زالت الفاعل الأكثر قدرة على الجمع بين البعدين الأمني والسياسي في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023؛ عبد الحي، 2024).

وعليه، يمكن القول إن اتفاقيات أبراهام لم تنه الدور المصري في القضية الفلسطينية، لكنها فرضت عليه إعادة تعريف أدواته ووظائفه؛ إذ انتقل من دور الوسيط العربي إلى دور الضامن الإقليمي للاستقرار الذي يستند إلى إدارة الأزمات ومنع الانفجار، أكثر من السعي إلى هندسة تسوية نهائية للصراع، وهو تحول يعكس درجة عالية من الواقعية السياسية في السلوك المصري، ويبرز قدرة مصر على التكيف مع التحولات الإقليمية دون التخلي الكامل عن موقعها التاريخي في القضية الفلسطينية (الشيشي، 2021).

### 2.3.3 السياقات الداخلية المصرية المؤثرة على دورها تجاه القضية الفلسطينية (2011– 7 أكتوبر 2023)

تشكل البيئة الداخلية المصرية بما تتضمنه من اعتبارات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، أحد المحددات الأساسية في صياغة الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية؛ فمنذ ثورة 25 يناير 2011م، شهدت مصر تحولات بنيوية في بنية النظام السياسي وأولويات الدولة، الأمر الذي انعكس مباشرة على طريقة تقييم صانع القرار المصري للقضايا الإقليمية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، من زاوية تأثيرها المباشر على الأمن القومي والاستقرار الداخلي.

وفي هذا السياق، لم يعد الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية محكوماً فقط بالاعتبارات القومية أو التاريخية، بل أصبح نتاج تفاعل معقد بين متطلبات الداخل وضغوط الإقليم والنظام الدولي.

#### 2.3.3.1 الاعتبارات الأمنية المرتبطة بسيناء المصرية

تمثل شبه جزيرة سيناء ولا سيما شمالها، أحد أبرز التحديات الأمنية التي واجهت الدولة المصرية منذ عام 2011م، حيث شهدت تصاعداً ملحوظاً في نشاط الجماعات المسلحة وامتداداً لحالة السيولة الأمنية التي أعقبت انهيار منظومة الضبط الأمني بعد الثورة، وقد ربطت الدولة المصرية بين هذا التدهور الأمني وبين شبكة الأنفاق الممتدة بين قطاع غزة وسيناء، إضافة إلى التقاطعات الأيديولوجية

واللوجستية بين بعض الجماعات المسلحة في سيناء وحركات المقاومة الفلسطينية، وهو ما اعتبر تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري.

وفي ضوء ذلك، تبنت مصر مقاربة أمنية صارمة تجاه قطاع غزة؛ تمثلت في هدم مئات الأنفاق وإنشاء منطقة عازلة داخل الأراضي المصرية، وتشديد الرقابة على معبر رفح وربط فتحه بالاعتبارات الأمنية، كما عززت الدولة من الدور الاستخباراتي والأمني في التعامل مع حركة حماس بوصفها السلطة المسيطرة على قطاع غزة، مع السعي في الوقت ذاته إلى الفصل بين هذا التعاطي الأمني وبين تقديم الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، تفادياً لتحميل قطاع غزة كلفة الصراع الأمني الداخلي المصري (عبد الحي، 2024)

وقد أسهم هذا البعد الأمني في إعادة تعريف الدور المصري من فاعل سياسي قومي إلى وسيط أمني سياسي، يوازن بين منع انتقال التهديدات إلى الداخل المصري والحفاظ على الحد الأدنى من الانخراط في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

### 2.3.3.2 الاعتبارات الاقتصادية والسياسية

شهدت مصر منذ عام 2011م أزمات اقتصادية متراكبة، شملت تراجع معدلات النمو وارتفاع الدين العام، وزيادة معدلات التضخم والبطالة، وتراجع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا، وقد دفعت هذه الأوضاع الدولة المصرية إلى الانخراط في برامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وفتح قنوات استثمار وتمويل جديدة مع دول الخليج والاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق، أصبحت السياسة الخارجية المصرية أكثر براغماتية، بحيث تتجنب تبني مواقف إقليمية قد تعرض الدعم الدولي أو الإقليمي للخطر، وانعكس ذلك على التعاطي مع القضية الفلسطينية، حيث امتنعت مصر عن معارضة اتفاقيات أبراهام بشكل صريح وحرصت على تقديم نفسها شريكاً

مسؤولاً في إدارة الاستقرار الإقليمي، بما يحفظ علاقاتها الاستراتيجية مع القوى الدولية والإقليمية (عبد الله، 2019)

وفي المقابل، عملت مصر على توظيف ملف القضية الفلسطينية لتعزيز موقعها الإقليمي والاقتصادي، من خلال رعاية اتفاقات التهدئة، واستضافة محادثات المصالحة الفلسطينية، وقيادة جهود إعادة إعمار قطاع غزة بعد كل جولة تصعيد، بما يحقق لها مردوداً سياسياً ودبلوماسياً، ويعزز مكانتها كشريك لا غنى عنه في إدارة الصراع.

### 2.3.3.3 اعتبارات الرأي العام والمجتمع المدني المصري

يعد الرأي العام المصري من أكثر مكونات المجتمعات العربية دعماً للقضية الفلسطينية، وهو دعم متجذر تاريخياً منذ النكبة، ومروراً بحروب 1956 و1967 و1973، والانتفاضتين الأولى والثانية، وصولاً إلى الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، غير أن تأثير هذا الرأي العام على عملية صنع القرار شهد تراجعاً ملحوظاً بعد عام 2013؛ نتيجة تضييق المجال العام، وتراجع دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وصعود خطاب رسمي يقدم الأمن والاستقرار على ما سواهما.

ومع ذلك، لم تتجاهل الدولة المصرية هذا العامل بشكل كامل، بل سعت إلى الموازنة بين الضغوط الشعبية ومتطلبات السياسة الواقعية، من خلال تبني مواقف إنسانية ورمزية داعمة للفلسطينيين، كفتح معبر رفح لإدخال المساعدات، واستقبال الجرحى، وإطلاق خطاب سياسي يؤكد دعم الحقوق الفلسطينية، دون الذهاب إلى سياسات تصعيدية قد تضر بعلاقات مصر الإقليمية أو الدولية (الشاذلي، 2021).

بناءً على ما سبق، كشف قراءة السياقات الدولية والإقليمية والداخلية أن الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام 2011م حتى ما قبل عملية طوفان الأقصى لم يكن نتاج عامل منفرد، بل حصيلة تفاعل مركب بين ضغوط خارجية ومتغيرات إقليمية واعتبارات داخلية، فعلى

المستوى الدولي، أسهم الانحياز الأمريكي للكيان الإسرائيلي، وتراجع فاعلية الأطر متعددة الأطـــراف، في تضييق هامش الحركة أمام مصر، ودفعها إلى تبني دور يركز على إدارة الصراع واحتوائـــه بـــدل الدفع نحو تسوية شاملة.

أما إقليمياً، فقد أدى تراجع مركزية القضية الفلسطينية، وصعود محاور إقليميـــة متنافســـة، ثـــم توقيـــع اتفاقيات أبراهام، إلى إعادة رسم بيئة الدور الإقليمي، بما فرض على مصر إعادة تموضـــعها للحفـــاظ على موقعها كفاعل لا غنى عنه في ملفات التهدئة والمصالحة وإدارة قطاع غزة.

وفي الداخل، شكلت الاعتبارات الأمنية المرتبطة بسيناء، والأزمات الاقتصادية المتراكمة، وتراجع تأثير الرأي العام بعد 2013، محددات حاسمة في توجيه السياسة المصرية نحو مقاربة واقعية حذرة، تغلـــب أمن الدولة واستقرارها الاقتصادي على الانخراط الأيديولوجي أو التصعيدي.

ونتيجة هذا التفاعل المتشابك، تبلور الدور المصري في صورة الضامن الإقليمي للاستقرار الذي يوظف أدوات الوساطة والأمن والدبلوماسية الهادئة، ويحافظ على قنوات التواصل مع مختلف الأطـــراف دون التفريط الكامل في الثوابت المعلنة تجاه الحقوق الفلسطينية، وبذلك فإن الدور المصـــري قبـــل عمليـــة طوفان الأقصى يفهم بوصفه دوراً براغماتياً، أعاد تعريف وظائفه وأدواته اســـتجابةً لتحـــولات البيئـــة المحيطة، تمهيداً للتحولات الأعمق التي ستفرضها أحداث ما بعد 7 أكتوبر 2023.

**جدول (2)**

*السياقات الدولية والإقليمية والداخلية المؤثرة على الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية (2011–7 أكتوبر 2023)*

| المستوى التحليلي | السياق المحدد | أبرز الملامح والمتغيرات | انعكاسه المباشر على الدور المصري |
|---|---|---|---|
| الدولي | الدور الأمريكي في عملية السلام | انحياز بنيوي للكيان الإسرائيلي، غياب ضغط دولي ملزم، إدارة الصراع بدل حله | تقليص هامش الحركة السياسية المصرية، تعزيز دور الوساطة وإدارة الأزمات بدل الدفع نحو تسوية نهائية |
| الدولي | فاعلية النظام الدولي | تراجع دور الأمم المتحدة، ضعف الدبلوماسية متعددة الأطراف | دفع مصر للاعتماد على أدواتها الذاتية (الوساطة الأمنية–السياسية) |
| الإقليمي | تراجع مركزية القضية الفلسطينية عربيًا | انشغال الدول العربية بأزماتها الداخلية بعد 2011 | تحمل مصر أعباء أكبر في إدارة الملف الفلسطيني منفردة |
| الإقليمي | صعود المحاور الإقليمية | محور تركي–قطري<br>محور إيراني (المقاومة)<br>محور عربي (مصر–السعودية–الإمارات) | إعادة تموضع مصر للحفاظ على مركزيتها ومنع تهميش دورها التقليدي |
| الإقليمي | اتفاقيات أبراهام | تطبيع عربي مباشر دون اشتراط إنهاء الاحتلال | انتقال الدور المصري من وسيط شبه احتكاري إلى ضامن إقليمي للاستقرار |
| الداخلي (الأمني) | الوضع الأمني في سيناء | تصاعد الجماعات المسلحة، الربط بين غزة وسيناء | تغليب المقاربة الأمنية، تشديد إدارة المعابر، تعزيز الدور الاستخباراتي |
| الداخلي (الاقتصادي) | الأزمات الاقتصادية والإصلاحات | ديون، تضخم، برامج صندوق النقد، الحاجة للدعم الخارجي | تبني سياسة خارجية حذرة وتجنب التصعيد في الملف الفلسطيني |
| الداخلي (السياسي) | طبيعة النظام السياسي بعد 2013 | أولوية الاستقرار والأمن على الانفتاح السياسي | تقليص تأثير الضغوط الشعبية على القرار الخارجي |
| الداخلي (المجتمعي) | الرأي العام والمجتمع المدني | دعم شعبي تقليدي للقضية الفلسطينية مع تراجع أدوات التأثير | الاكتفاء بمقاربات إنسانية ورمزية دون تصعيد سياسي |
| المحصلة الكلية | تفاعل السياقات الثلاثة | تداخل الضغوط الدولية والإقليمية والداخلية | تشكل دور مصري براغماتي بوصفه ضامناً إقليمياً للاستقرار |

المصدر: إعداد الباحثة

## 2.4 محددات الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية (2011– 7 أكتوبر2023)

لا يمكن فهم طبيعة الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة (2011–7 أكتوبر 2023) بمعزل عن شبكة من المحددات التي تحكم عملية صنع القرار والدور السياسي المصري، إذ لم يكن هذا الدور ناتجاً عن إرادة سياسية أو التزام قومي ثابت، بقدر ما كان حصيلة تفاعل ديناميكي بين اعتبارات الأمن القومي، وحسابات المكانة الإقليمية، والضغوط الاقتصادية، والقيود القانونية والدولية، في بيئة إقليمية شديدة الاضطراب بعد ثورات الربيع العربي، وقد أفرز هذا التفاعل نمطاً من البراغماتية السياسية؛ جعلت مصر تمارس دوراً وظيفياً مركزياً في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

### 2.4.1 المحددات الأمنية والجغرافية

تعد الجغرافيا السياسية العامل الأكثر ثباتاً وتأثيراً في الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، فالاتصال الحدودي المباشر بين مصر وقطاع غزة عبر معبر رفح، إلى جانب الطبيعة الجيوأمنية الهشة لشبه جزيرة سيناء، جعلا من أي تطور فلسطيني مسألة أمن قومي مباشر بالنسبة للدولة المصرية، ومنذ عام 2011م ومع تصاعد النشاط المسلح في شمال سيناء، ربطت المؤسسات الأمنية المصرية بين: انفلات الحدود، شبكات التهريب، البيئة الأمنية في قطاع غزة، وامتدادات الجماعات المسلحة العابرة للحدود.

وقد أدى هذا الإدراك إلى أمننة السياسة المصرية تجاه قطاع غزة، بحيث أصبحت المقاربة الأمنية مقدمة على أي اعتبارات سياسية أو إنسانية، وهو ما انعكس في تشديد السيطرة على معبر رفح، إنشاء المنطقة العازلة، هدم الأنفاق، حصر العلاقة مع غزة في القنوات الاستخباراتية.

وتشير دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2024) إلى أن الدولة المصرية تعاملت مع غزة بوصفها جواراً أمنياً عالي المخاطر وليس فقط امتداداً للقضية الفلسطينية، وهو ما يفسر التناقض الظاهري بين الخطاب السياسي الداعم للفلسطينيين والممارسات الأمنية.

### 2.4.2 المحددات السياسية والاستراتيجية

يتجاوز الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية البعد التضامني ليشكل أحد أعمدة الوظيفة الإقليمية لمصر داخل النظام الدولي والإقليمي، فمنذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد، تحولت مصر إلى فاعل محوري في إدارة الصراع، لا في حسمه، وهو ما رسخ موقعها كوسيط مقبول دولياً، وضامن أمني إقليمي، وقناة اتصال إلزامية بين الفلسطينيين ودولة الكيان الإسرائيلي، غير أن هذا الدور تعرض لاختبارات جدية بعد 2011م، مع تراجع النظام العربي التقليدي، وصعود أدوار قطر وتركيا وإيران، والانقسام الفلسطيني المستمر، وأمام هذا الواقع، أعادت مصر تعريف دورها من قيادة سياسية عربية إلى إدارة أزمات محدودة النطاق، مركزة على التهدئة، وقف إطلاق النار، المصالحة الفلسطينية الشكلية، وإعادة الإعمار.

ويؤكد الشاذلي (2021) أن مصر تعاملت مع الملف الفلسطيني بوصفه ورقة توازن إقليمي، تستخدمها لتعزيز موقعها لدى الولايات المتحدة وأوروبا، ولمنع تهميشها في ظل التحالفات الجديدة.

### 2.4.3 المحددات الاقتصادية

ارتبط الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً بالاعتبارات الاقتصادية، خاصة في ظل الأزمات المركبة التي واجهتها مصر منذ عام 2011م، وتصاعد الاعتماد على المساعدات الخارجية وبرامج الإصلاح الاقتصادي، وقد جعل هذا الواقع من الاستقرار الإقليمي شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات والحفاظ على تدفق الدعم الدولي.

وتعد الولايات المتحدة أحد أبرز مصادر الدعم العسكري والاقتصادي لمصر، وهو ما أسهم في ضبط هامش الحركة المصرية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بما يراعي عدم الإضرار بهذه المساعدات (Zunes, 2021)، كما وظفت مصر دورها في الملف الفلسطيني لتعزيز شراكاتها مع الاتحاد

الأوروبي، مقدمة نفسها بوصفها شريكاً موثوقاً في إدارة الأزمات الإقليمية، وهو ما انعكس في برامج التعاون والدعم الاقتصادي (عبد الله، 2019)

وبذلك بات الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية يدار وفق ميزان حساس يجمع بين الاعتبارات القومية والمصالح الاقتصادية، في ظل ضغوط داخلية متزايدة لتحسين المؤشرات الاقتصادية وخفض معدلات الفقر والتضخم.

### 2.4.4 المحددات القانونية الدولية والأممية

تستند السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية إلى إطار قانوني دولي واضح، بحكم عضويتها في الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وما يترتب على ذلك من التزامات قانونية وأخلاقية، وقد التزمت مصر على المستوى الرسمي بمبادئ دعم حل الدولتين، ورفض الاستيطان، وعدم شرعية التهجير القسري، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما حرصت مصر على توظيف الشرعية القانونية الدولية لتعزيز مكانتها الدبلوماسية، وبناء مواقفها في المحافل الدولية باعتبارها تستند إلى المرجعيات القانونية المعترف بها، بما يتيح لها تحقيق توازن بين التزاماتها الإقليمية وعلاقاتها مع القوى الكبرى (عبد الحي، 2024).

بناءً على ما سبق، تظهر المحددات السابقة أن الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة (2011–7 أكتوبر 2023) لم يكن نتاج عامل واحد، بل حصيلة تفاعل معقد بين اعتبارات الأمن القومي، والحسابات الاستراتيجية، والضغوط الاقتصادية، والالتزامات القانونية الدولية، وهو ما يفسر الطابع البراغماتي الذي اتسم به هذا الدور قبيل عملية طوفان الأقصى.

### 2.4.5 المحددات الداخلية

يعد الرأي العام المصري والمجتمع المدني أحد المحددات الداخلية المؤثرة في رسم الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، بالنظر إلى الارتباط التاريخي والوجداني العميق بين المجتمع المصري والقضية الفلسطينية، بوصفها قضية تحرر وطني عربية مركزية، فقد شكل الدعم الشعبي المصري لفلسطين عنصراً ثابتاً في المجال العام منذ نكبة 1948، مروراً بالحروب العربية الإسرائيلية، والانتفاضتين الفلسطينيتين، وصولاً إلى العدوان المتكررة على قطاع غزة.

غير أن تأثير هذا المحدد شهد تحولات ملحوظة خلال الفترة (2011–7 أكتوبر 2023)، تبعاً للتغيرات التي طرأت على المجال السياسي الداخلي في مصر، فبعد ثورة 25 يناير 2011م، اتسع هامش التعبير السياسي والإعلامي، واستعادت القضية الفلسطينية حضورها بقوة في الشارع المصري، حيث شهدت مصر موجات تضامن شعبية واسعة، ومطالبات بفتح معبر رفح، وإنهاء الحصار على قطاع غزة، ووقف التنسيق مع دولة الكيان الإسرائيلي، وقد انعكس ذلك جزئياً على السياسة الرسمية خلال المرحلة الانتقالية، ولا سيما في فترة حكم الرئيس محمد مرسي، حيث لوحظ انفتاح نسبي تجاه قطاع غزة وحركة حماس، وازدياد الحضور الرمزي والسياسي للقضية الفلسطينية في الخطاب الرسمي (الشاذلي، 2021).

إلا أن هذا التأثير تراجع بصورة واضحة بعد عام 2013م، مع إعادة ضبط المجال العام، وتقييد دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وتشديد الرقابة على الإعلام، وصعود خطاب رسمي يقدم الأمن والاستقرار كأولوية عليا، وفي هذا السياق، باتت الدولة المصرية أكثر قدرة على احتواء الضغوط الشعبية، ومنع ترجمتها إلى سياسات خارجية تصعيدية، خاصة في ما يتعلق بالعلاقة مع الكيان الإسرائيلي أو إدارة ملف قطاع غزة، وأصبح التفاعل مع الرأي العام يتم في الغالب عبر أدوات رمزية

وإنسانية، مثل تسهيل إدخال المساعدات، أو الخطاب الإعلامي المؤيد للحقوق الفلسطينية، دون إحـــداث تغيير جوهري في جوهر السياسات الأمنية والاستراتيجية (عبد الحي، 2024).

وعليه، يمكن القول إن الرأي العام والمجتمع المدني شكلا محدداً ضاغطاً لكنه غير حاسم فـــي توجيـــه الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية؛ إذ حرصت الدولة المصرية على تحقيق توازن دقيق بين عـــدم تجاهل الحساسية الشعبية المرتبطة بفلسطين، وبين عدم السماح لهذا العامل الداخلي بتقويض التزاماتهـــا الإقليمية والدولية أو تهديد حسابات الأمن القومي، وبهذا المعنى ظل المحدد الداخلي عاملًـــا مكمـــلاً لا مقرراً، يؤخذ في الاعتبار عند إدارة الخطاب والسياسات الإنسانية، دون أن يتحول إلى محرّك رئيســـي لصنع القرار الاستراتيجي.

**جدول (3)**

*محددات الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية (2011–7 أكتوبر 2023)*

| المحدد | طبيعة المحدد | مظاهره الأساسية | تأثيره على الدور المصري |
|---|---|---|---|
| المحددات الأمنية والجغرافية | بنيوي– ثابت | الحدود المباشرة مع قطاع غزة<br>هشاشة الوضع الأمني في شمال سيناء<br>انتشار الأنفاق بعد 2011<br>ارتباط قطاع غزة بالتهديدات العابرة للحدود<br>الحفاظ على مكانة مصر كوسيط إقليمي رئيسي | أمننة السياسة تجاه غزة<br>تشديد ضبط معبر رفح<br>تقديم الاعتبارات الأمنية على الاعتبارات السياسية والإنسانية<br>حصر العلاقة مع غزة في القنوات الاستخباراتية |
| المحددات السياسية والاستراتيجية | دينامي– متغير | إدارة العلاقة مع الكيان الإسرائيلي في إطار كامب ديفيد<br>التنافس مع أدوار إقليمية (قطر، تركيا، إيران)<br>الانقسام الفلسطيني<br>الاعتماد على المساعدات الأميركية والأوروبية | تكريس دور الوسيط لا الطرف الضاغط<br>التركيز على التهدئة وإدارة الأزمات لا الحل النهائي<br>رعاية المصالحة الفلسطينية دون فرض حلول ملزمة |
| المحددات الاقتصادية | ضاغط– وظيفي | أزمات اقتصادية متكررة بعد 2011<br>برامج صندوق النقد الدولي<br>الحاجة إلى الاستقرار الإقليمي لجذب الاستثمار | تجنب سياسات تصعيدية تجاه الكيان الإسرائيلي<br>توظيف الملف الفلسطيني لتحسين الموقع التفاوضي مع المانحين<br>تغليب الواقعية الاقتصادية على الاعتبارات القومية |
| المحددات القانونية والدولية | معياري– مقيد | الالتزام بقرارات الشرعية الدولية<br>دعم حل الدولتين نظرياً<br>رفض التهجير القسري والاستيطان | الاكتفاء بالدور الدبلوماسي والخطابي<br>عدم استخدام أدوات قانونية تصعيدية<br>الحفاظ على صورة الوسيط المقبول دولياً |
| المحددات الداخلية (الرأي العام والمجتمع المدني) | متغير– محدود التأثير | دعم شعبي تاريخي للقضية الفلسطينية<br>تراجع المجال العام بعد 2013<br>ضبط الإعلام والحراك السياسي | احتواء الغضب الشعبي عبر المساعدات الإنسانية والرمزية<br>الفصل بين الخطاب الشعبي والممارسة الرسمية<br>منع انتقال الضغط الشعبي إلى قرارات استراتيجية |

المصدر: إعداد الباحثة

# الفصل الثالث

# عملية طوفان الأقصى والتحول في الدور المصري

## 3.1 تمهيد

شكلت عملية طوفان الأقصى بآلياتها ومكانها وزمانها، نقطة تحول مفصلية في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فسريعاً ما تحولت هذه العملية لحرب لها امتداد إقليمي ودولي وعالمي، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً، والتي عرفت باسم حرب 7 أكتوبر 2023م؛ وهو شأن أعاد هندسة جميع السياقات السياسية والأمنية والدبلوماسية والعسكرية وحتى التطبيع بين دولة الكيان الإسرائيلي ومحطيها العربي والإقليمي والإسلامي، خاصة مصر وطبيعة دورها التاريخي في القضية الفلسطينية.

وقع عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م جاء قوياً ومفصلياً بالنسبة لمصر ودورها في القضية الفلسطينية، والذي بات مرتكزاً على عدة محددات مصرية داخلية وخارجية، خاصة دور الوساطة بين المقاومة الفلسطينية والكيان الإسرائيلي(فايد، 2023)، إذ وضعت عملية طوفان الاقصى الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية تحت الضوء، كما وأخضعت هذه العملية التحركات المصرية الإقليمية، سياسياً ودبلوماسياً، لاعتباراتها وديناميكيتها العسكرية والميدانية، فمع حرص مصر على بقاء الملف الفلسطيني ضمن فضائها السياسي والاستراتيجي والأمني؛ إلا أن العديد من الاعتبارات والتحديات الإقليمية والدولية والعالمية قد أثرت على مركزية هذا الدور.

## 3.2 طوفان الأقصى: الحدث والسياق العام

استيقظ العالم صباح يوم 7 أكتوبر 2023م على حدث شكل الكثير من المفارقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية على الساحة الدولية والعالمية من ناحية، والساحة الفلسطينية والعربية والإسلامية ومستقبل الصراع مع دولة الكيان الاسرائيلي على وجه التحديد من ناحية أخرى، فقد تمكنت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة من عبور المناطق المتاخمة لها، والواقعة تحت سيطرة

الاحتلال الإسرائيلي، والمعروفة باسم (غلاف غزة)، واستهداف مجموعة من الأهداف الإسرائيلية العسكرية التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي، وإلحاق الاضرار الجسيمة بها على المستوى المادي والمعنوي والبشري، ليشكل هذا الحدث انعكاسات كبيرة على مستوى الإقليم العربي والإسلامي، وبالتالي التأثير دولياً وعالمياً (الأزرق، 2023).

تحولت هذه العملية لحرب متعددة الأطراف؛ وهو تحول استغلته دولة الكيان الإسرائيلي جيداً، بحيث شنت حرباً على كافة خصومها في الإقليم العربي والإسلامي، بالرغم من شدة الضربات التي تعرضت لها دولة الاحتلال الإسرائيلي خلال هذه الحرب، وتراكماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية على مختلف مكوناتها المدنية والمجتمعية والعسكرية؛ إلا أنها رأت في هذه الحرب استثماراً تعيد عبره تشكيل وهندسة الإقليم العربي والإسلامي وفقاً لتطلعاتها السياسية والأمنية، لتشن حرب إبادة على قطاع غزة وحرب تقويض واستنزاف في الضفة الغربية، وهو الشأن نفسه الذي اقدمت عليه في اليمن ولبنان وإيران، مستغلةً حالات الدعم العسكري والسياسي والأمني التي قدمتها لها أمريكا وغيرها من الدول الغربية والأوروبية.

أما عن الأسباب التي دفعت بالمقاومة الفلسطينية بقطاع غزة للإقدام على هذا الحدث، والتي تأتي ضمن مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي القائم منذ العام 1948م، فهي تتمثل في محاولات الكيان الإسرائيلي تصفية القضية الفلسطينية، وتحويلها لقضية إنسانية قائمة على المساعدات الاقتصادية، والانتهاكات المستمرة للمسجد الأقصى ومختلف المقدسات الفلسطينية، ووجود الآلاف من الاسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، وتآكل الحيز الجغرافي الفلسطيني بالضفة الغربية، والذي ابتلعته المغتصبات الاستيطانية الإسرائيلية، واستمرار الحصار المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007م، وزيادة وطأة التنكيل والاستهداف والتضييق الحياتي في الضفة الغربية، وغيرها من الأسباب الأخرى، والتي شكلت دافعاً نحو إطلاق المقاومة الفلسطينية لعملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م (الغر، 2025).

وبالنظر لعملية طوفان الأقصى كحدث له سياق خاص وفضاء عام؛ فهو حدث وضع دولة الكيان الإسرائيلي أمام سلسلة من التحديات طويلة الأجل، خاصة وأنها لم تتوقع حدوثه، مرتكزة على قوتها العسكرية ونفوذها السياسي عبر العالم، وتراجع حضور القضية الفلسطينية في المحافل الدولية والاممية، وتنامي اليمين الديني والصهيوني في مختلف الأوساط الإسرائيلية الرسمية والغير رسمية، وتقويضها لكافة المقدرات الفلسطينية المدنية والسلطوية والتنموية، وصعود مسارات التطبيع والتسوية معها من قبل بعض الدول العربية، وغيرها من السياقات الأخرى، والتي منحت الكيان الإسرائيلي هامشاً من الضمان الأمني وسط إقليم سريع الاشتعال والتغيير (الأزرق، 2023).

ولأجل ذلك، عمل الكيان الإسرائيلي على أن يكون ردها متساوقاً مع مستوى عملية طوفان الأقصى كحدث أمني وعسكري أصاب مختلف مكوناتها، بل وعملت على توسيع وتضخيم ردودها للاستثمار ما أمكن في مثل هذا الحدث، ليأخذ ابعاد إقليمية ودولية وعالمية، وتخوض حرباً مترامية الأطراف (غزة، الضفة الغربية، لبنان، اليمن، إيران)، في محاولة منها لإعادة هيبتها العسكرية والأمنية، واعتبارها وحضورها امام مختلف شرائحها الاجتماعية والمجتمعية والمدنية، متجاهلة أي ارتدادات إقليمية أو دولية أو عالمية لتحركاتها الأمنية والعسكرية، وسط ضمانها لوجود حاضنة أمريكية وبعض الدول الغربية مساندة لها أمام أي تأثير أمني أو سياسي أو اقتصادي أمام المحافل الإقليمية والاممية والعالمية.

الجدير بالكر في هذا المقام، أن عملية طوفان الأقصى كحدث عسكري وأمني أصاب الكيان الإسرائيلي من الداخل، ومن ثم تحول لحرب متعددة الأطراف لها سياقها وتأثيرها العام على مستوى الإقليم العربي والعالم بأسره؛ قد جاءت مغايرة لحالة الاعتيادية الإسرائيلية في مختلف حروبها وعملياتها العسكرية في الساحة الفلسطينية والعربية، كما أنه وقع ضمن الحيز الجغرافي الإسرائيلي، وهو ما لم تعتاد عليه دولة الاحتلال في مواجهاتها مع المقاومة، أو حتى في حروبها مع الجيوش العربية في الأعوام 1948م، و1967م، 1973م، والتي اعتادت فيها خوض مواجهات سريعة وقصيرة وبعيدة عن قواعدها الأمنية والمدنية (سمير، 2023).

بناءً على ما سبق، أراد الكيان الإسرائيلي سياقاً عاماً خادماً لها خلال هذه الحرب، وهو ما جعلها توظف مختلف قدراتها الأمنية والعسكرية نحو كافة خصومها في الإقليم العربي ومحيطه، فرغم عديد المحاولات الإقليمية والدولية من مصر وقطر وبعض الدول العربية والغربية والأوروبية لاحتواء تصاعد نسق هذه الحرب؛ إلا أن السلوك الاحتلالي الإسرائيلي يؤكد على تمسكه بخياراته العسكرية لتحقيق مراده خلال هذه المواجهة، وبغض النظر عن تأثيراتها على جبهتها الداخلية، واستقرار المنطقة والاقليم، وحضورها السياسي والثقافي والدبلوماسي أمام المحافل الدولية والاممية (Nichols, 2023).

### 3.3 تأثير عملية طوفان الأقصى على المشهد السياسي الإقليمي والدولي

تركت عملية طوفان الأقصى تأثيراتها وانعكاساتها على المشهد السياسي الإقليمي والدولي بصورة قوية، وهي تأثيرات افضت لسلسلة من السياقات المختلفة، والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي:-

#### 3.3.1 التأثيرات على المشهد السياسي الإقليمي

**أولاً: انكشاف المنظومة الأمنية الإسرائيلية**

أسهمت عملية طوفان الأقصى في إحداث صدمة استراتيجية داخل المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، بعدما كشفت عن اختلالات بنيوية في قدراتها الاستخباراتية والتكنولوجية؛ وهي القدرات التي شكلت لعقود أحد أهم ركائز الردع الإسرائيلي، وقد أدى هذا الانكشاف إلى تقويض الصورة الذهنية للتفوق الأمني الإسرائيلي، التي اعتمدت عليها دولة الاحتلال الإسرائيلي في ترسيخ موقعها داخل البيئة العربية والإسلامية، وفي المقابل، عززت العملية من مكانة المقاومة الفلسطينية سياسياً وعسكرياً، وأعادت التأكيد على قدرتها على التأثير في معادلات الصراع، ما أسهم في إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية في الوجدان العربي والإسلامي والأممي بعد سنوات من التراجع (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).

**ثانياً: إرباك مسار التطبيع العربي الإسرائيلي**

أفرزت عملية طوفان الأقصى تداعيات مباشرة على مسار التطبيع العربي الإسرائيلي، الذي تسارع عقب توقيع اتفاقيات أبراهام خلال الولاية الأولى للرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017–2021)، فقد كشفت العملية هشاشة الرهانات التي دفعت بعض الدول العربية إلى التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، خاصة تلك المتعلقة بالاستفادة من قدراتها الأمنية والعسكرية والتكنولوجية، وأظهرت الأحداث محدودية قدرة دولة الاحتلال الإسرائيلي على توفير الاستقرار الإقليمي أو ضمان الردع، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ مسار التطبيع، وإعادة النظر في جدواه السياسية والأمنية لدى بعض الأطراف العربية (الغر، 2025).

**ثالثاً: توسيع رقعة الصراع وتحول الإقليم إلى ساحة مواجهة متعددة المستويات**

لم تبق تداعيات عملية طوفان الأقصى محصورة في الساحة الفلسطينية، بل امتدت لتشمل الإقليم العربي والإسلامي بأكمله، حيث انخرطت أطراف إقليمية متعددة في سياق المواجهة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي؛ فقد برز دور حزب الله في جنوب لبنان، وقوى الحشد الشعبي في العراق، وجماعة الحوثي في اليمن، إلى جانب الدور الإيراني المباشر وغير المباشر، وأدى هذا التوسع إلى إدخال المنطقة في حالة صراع مفتوح، تحكمه ديناميكيات عسكرية واستخباراتية معقدة، أسهمت في إعادة رسم التحالفات الإقليمية والدولية، ورفعت منسوب المخاطر الأمنية في المنطقة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).

**رابعاً: تقويض مكانة السلطة الفلسطينية**

اتبعت دولة الاحتلال الإسرائيلي سياسات إقصائية تجاه السلطة الفلسطينية، معتبرة إياها جزءاً من التهديد القائم، وقد انعكس ذلك في استهداف البنية السياسية والاقتصادية والمؤسسية للسلطة، بما أدى إلى تعميق أزمتها الداخلية، وإضعاف قدرتها على إدارة الشأن العام، لا سيما في الضفة الغربية، وأسهم هذا

النهج في تفاقم حالة الإفقار السياسي والاقتصادي، وتآكل الشرعية الوظيفية للسلطة الفلسطينية، ما أعاد فتح النقاش حول مستقبلها ودورها في المرحلة المقبلة (الغر، 2025).

**خامساً: تداعيات طوفان الأقصى على دول الطوق العربية (الأردن ومصر)**

- **الحالة الأردنية**

أفرزت حرب التي تلت 7 أكتوبر 2023 تداعيات داخلية واضحة في الأردن؛ تمثلت في تصاعد الحراك الشعبي الداعم للقضية الفلسطينية، ووصوله إلى مناطق قريبة من الحدود مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، في مشهد غير مسبوق، وقد مثل هذا التطور تحدياً أمنياً بالغ الحساسية، في ظل طول الحدود الأردنية–الإسرائيلية، وارتباط الأردن بمعاهدة سلام مع الكيان الإسرائيلي منذ عام 1994، ما دفع السلطات الأردنية إلى تعزيز انتشارها العسكري والأمني على الحدود لمنع أي سيناريوهات تصعيدية محتملة (الجنيدي، 2024)، كما تصاعدت المخاوف الأردنية من احتمالات التهجير القسري للفلسطينيين باتجاه أراضيه، خاصة في ظل حكومة إسرائيلية يمينية دينية متطرفة، وضغوط أمريكية وإسرائيلية متواصلة لإعادة صياغة مسارات التسوية بما يتجاوز الاعتبارات الأردنية التاريخية (نصار، 2024)

- **الحالة المصرية**

تأثرت مصر بعمق بتداعيات طوفان الأقصى، بوصفها فاعلاً إقليمياً مركزياً، وصاحبة دور تاريخي في القضية الفلسطينية، وتمثل مصر المنفذ البري الوحيد لقطاع غزة عبر معبر رفح، فضلاً عن ارتباطها باتفاقية سلام مع الكيان الإسرائيلي منذ عام 1979، وتزامنت هذه المعطيات مع تحديات داخلية ضاغطة، شملت اضطرابات أمنية في سيناء، وأزمات اقتصادية واجتماعية متراكمة منذ عام 2013، حدت من قدرة مصر على الانخراط الإقليمي واسع النطاق (عبدالحي، 2025)، وعلى الرغم من تعرضها لضغوط سياسية أمريكية وإسرائيلية متزايدة لإعادة هندسة دورها في ضوء اتفاقيات أبراهام،

فإن مصر حرصت على الحفاظ على حضورها في الملف الفلسطيني، وإن كان ذلك عبر أدوات أكثر حذراً وبراغماتية، توازن بين الأمن القومي ومتطلبات الدور الإقليمي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، مع ضرورة الإشارة إلى تناول تأثير هذه العملية على مصر بشكل تفصيلي لاحقاً.

### 3.3.2 التأثيرات على المشهد السياسي الدولي

**أولاً: تدويل حرب طوفان الأقصى وتحولها إلى أزمة ذات أبعاد عالمية**

تعد عملية طوفان الأقصى من أكثر المواجهات تأثيراً في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من حيث اتساع نطاق تداعياتها الدولية، فقد تجاوزت الحرب إطارها الإقليمي لتأخذ أبعاداً دولية شاملة، انعكست على بنية النظام السياسي الدولي، وعلى حركة التجارة العالمية، واستقرار النظام الاقتصادي الدولي، فضلاً عن إعادة تشكيل أنماط العلاقات بين الكيان الإسرائيلي وعدد من الفاعلين الدوليين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وبذلك تحولت حرب 7 أكتوبر 2023 إلى أزمة دولية متعددة المستويات، تتجاوز كونها مواجهة عسكرية محدودة في نطاق جغرافي ضيق (Bayoumi, 2023).

**ثانياً: إعادة إحياء القضية الفلسطينية وتآكل السردية الإسرائيلية**

أسهمت تداعيات طوفان الأقصى في إعادة إحياء القضية الفلسطينية بقوة داخل المنابر الدولية والمحافل الأممية، بعد سنوات من محاولات إسرائيلية منهجية لتفريغها من مضمونها السياسي، وتحويلها إلى قضية إنسانية أو اقتصادية قابلة للإدارة، فقد اعتمدت دولة الاحتلال الإسرائيلي خلال العقود الماضية على سردية دعائية موجهة للرأي العام الغربي، تسعى إلى تقديم الاحتلال بوصفه واقعاً طبيعياً، وتظهر الفلسطينيين كطرف غير قادر على الحكم الذاتي، غير أن ممارسات الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، ولا سيما في ظل حكومة يمينية متطرفة، قوضت هذه السردية وكشفت الوجه الإقصائي والعنيف للاحتلال، ما أعاد الاعتبار للبعد السياسي والحقوقي للقضية الفلسطينية على المستوى الدولي (Bayoumi, 2023).

**ثالثاً: تصاعد الصدام السياسي والإعلامي بين الكيان الإسرائيلي وأوروبا**

أفرزت الحرب التي تلت 7 أكتوبر 2023م حالة من التوتر السياسي والسردي بين الكيان الإسرائيلي وعدد من الدول الأوروبية، فبالرغم من الدعم السياسي والعسكري الذي قدمته بعض الحكومات الأوروبية للكيان الإسرائيلي في بداية الحرب، فإن استمرار العمليات العسكرية واتساع نطاق الدمار والإبادة والضحايا المدنيين أديا إلى تآكل هذا الدعم تدريجياً، وقد تجلى ذلك في تصاعد الحملات الشعبية والإعلامية في العواصم الأوروبية، واتساع نطاق المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية والثقافية للكيان الإسرائيلي، فضلاً عن الضغوط البرلمانية والحقوقية على الحكومات الغربية لإعادة تقييم مواقفها (شاكر، 2024) بالإضافة إلى الاعتراف العديد من الدول الأوروبية بالدولة الفلسطينية.

**رابعاً: انهيار الصورة القيمية لإسرائيل في الخطاب الدولي**

كشفت الممارسات الإسرائيلية في قطاع غزة زيف الخطاب القيمي الذي طالما استندت إليه دولة الاحتلال الإسرائيلي وحلفاؤها الغربيون، والمتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتحضر، وقد أدى الاستخدام المفرط للقوة والإبادة وقتل الإنسان الفلسطيني وانتهاك حقوق الإنسان، والاستهداف الواسع للبنية التحتية المدنية، إلى إدخالها في صدام ثقافي وأخلاقي مع قطاعات واسعة من المجتمعات الغربية، التي شكلت تقليدياً حاضنة أساسية للسردية الإسرائيلية، وأصبحت في مواجهة أزمة شرعية أخلاقية متنامية، انعكست في الإعلام والجامعات ومنظمات المجتمع المدني، وحتى بعض الأوساط السياسية الغربية (شحادة، 2024).

**خامساً: التداعيات القانونية والدبلوماسية الدولية**

تجلت التأثيرات الدولية لعملية طوفان الأقصى في تصاعد المسار القانوني ضد الكيان الإسرائيلي، من خلال رفع دعاوى أمام المحاكم الدولية، واستهداف قادة سياسيين وعسكريين إسرائيليين باتهامات تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كما شهدت الساحة الدولية خطوات سياسية غير مسبوقة؛ تمثلت

في اعتراف عدد من الدول الأوروبية بالدولة الفلسطينية، ومحاولات تعزيز مكانة السلطة الفلسطينية دولياً، كما في حالتي إسبانيا والنرويج، وقد أسهمت هذه التطورات في تعميق عزلة الكيان الإسرائيلي الدبلوماسية، رغم رفض حكومتها الاعتراف بهذه التحولات (سمير، 2023).

**سادساً: عسكرة الممرات الدولية واتساع نطاق الصراع**

امتدت تداعيات طوفان الأقصى إلى المجال الأمني الدولي، حيث شهد البحر الأحمر مواجهات عسكرية بين جماعة الحوثي والقوى البحرية الغربية، ما أثر بشكل مباشر على حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد الدولية، كما تصاعدت المواجهة المباشرة بين الكيان الإسرائيلي وإيران، وصولاً إلى عمليات اغتيال واستهداف متبادل كادت أن تفضي إلى حرب إقليمية واسعة النطاق (سمير، 2023).

**سابعاً: انعكاسات عملية طوفان الأقصى على أولويات القوى الكبرى**

أثرت الحرب على أولويات القوى الكبرى، حيث أدى تركيز الولايات المتحدة وحلفائها على دعم الكيان الإسرائيلي إلى تحويل جزء من الموارد والاهتمام بعيداً عن الحرب الروسية الأوكرانية، وقد أثار هذا التحول مخاوف أوروبية من إمكانية استفادة روسيا من هذا الانشغال الغربي، ما أوجد توترات داخل المعسكر الغربي نفسه، وأعاد فتح النقاش حول توزيع الأعباء الاستراتيجية في النظام الدولي (بشارة، 2024).

### 3.4 تداعيات عملية طوفان الأقصى على دور مصر تجاه القضية الفلسطينية

يكتسب تأثير عملية طوفان الأقصى على مصر خصوصيته من كونها دولة تماس مباشر مع قطاع غزة، وفاعلاً تاريخياً في إدارة كثير من ملفات القضية الفلسطينية، وبحكم الاعتبارات التاريخية والجغرافية والسياسية والأمنية والعسكرية، لكن هذه العملية قدمت لمصر إمكانية لإعادة تنشيط زخمها السياسي والدبلوماسي في الإقليم العربي والإسلامي عموماً، وفي إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خصوصاً، كما رأت مصر أن لهذه العملية خطورة أمنية وسياسية واجتماعية عليها، لا سيما في ملفات

سيادية حساسة مثل؛ سيناء، ومعبر رفح، ومحور فيلادلفيا (محور صلاح الدين)، فضلاً عن انعكاساتها على اتجاهات الشارع المصري الرافض لحرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة (عزالعرب، 2023)، وهو ما يفسر ميل النظام المصري إلى التعامل مع حرب التي تلت 7 أكتوبر 2023م وتداعياتها بمنطق يتسم بالحزم والحرص، سعياً لضبط ارتداداتها على الداخل المصري وعلى موقعها الإقليمي.

### 3.4.1 عملية طوفان الأقصى وإعادة تشكيل أدوات الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية

وضعت عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م الدولة المصرية، بمؤسساتها السياسية والعسكرية والأمنية، أمام اختبار مركب وغير مسبوق، خاصة وأن النظام المصري كان قد أعاد، خلال السنوات السابقة، ترتيب مقاربته للملف الفلسطيني؛ بما يضمن له قدراً من الاستقرار الأمني والسياسي على حدوده الشرقية، ويحافظ في الوقت ذاته على موقعه الوظيفي كوسيط رئيسي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، غير أن طبيعة العملية والحرب التي تلتها وسرعة تطورها واتساع رقعتها إقليمياً ودولياً، أعادت خلط هذه الأوراق وفرضت على مصر التعامل مع الحدث في توقيت كانت تعاني فيه من أزمات داخلية متراكمة، وتراجع نسبي في وزنها الإقليمي والدولي.

في هذا السياق، اتجهت مصر إلى التعامل مع عملية طوفان الأقصى وما تلاها من حرب على قطاع غزة، انطلاقاً من الثوابت التقليدية لسياستها تجاه القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها التأكيد على حل الدولتين، دعم المسار التفاوضي، التمسك بدور السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، والحرص على منع أي ترتيبات ميدانية قد تمس الأمن القومي المصري ولا سيما في سيناء (Teibel, 2023).

#### أولاً: معبر رفح ومحور فيلادلفيا

برز معبر رفح منذ الأيام الأولى لعملية طوفان الأقصى، بوصفه المؤشر الأكثر دلالة على حجم التحول الذي طرأ على الدور المصري في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ فالمعبر الذي شكل تاريخياً إحدى أهم أوراق النفوذ المصرية في العلاقة مع قطاع غزة، لم يكن مجرد بوابة إنسانية، بل أداة

سياسية وأمنية مكنت مصر لعقود من التأثير في مسارات التصعيد والتهدئة، ومنحها موقعاً متقدماً في هندسة ترتيبات إدارة القطاع، غير أن الحرب التي تلت عملية طوفان الأقصى أعادت تعريف وظيفة المعبر من أداة نفوذ إلى ملف سيادي في ظل الاستهداف العسكري لمحيطه، وتشديد القبضة الإسرائيلية عليه وقصف بوابتيه ، وهو ما قيد فعلياً حركة المساعدات الإنسانية والبشرية، وفرض واقعاً حد من قدرة مصر على استخدام المعبر كورقة ضغط سياسية (مكاوي، 2024).

الجدير بالإشارة في هذا السياق، بالرغم من أن السيادة القانونية والإدارية على معبر رفح تعود لمصر، فإن الواقع الذي فرضته دولة الاحتلال الإسرائيلي خلال الحرب أضعف قدرتها على ترجمة هذه السيادة إلى نفوذ فعلي، وقد بررت مصر موقفها بالالتزام بالاتفاقيات الدولية المنظمة للعلاقة مع الكيان الإسرائيلي، رغم عدم وجود نص قانوني يمنح إسرائيل حق السيطرة المباشرة على المعبر، وهو ما أدى إلى تفاقم الكلفة الإنسانية للحصار، وأثار تساؤلات داخلية وإقليمية حول حدود الدور المصري، وما إذا كان قد انتقل من موقع الفاعل المؤثر والتدخل المباشر إلى موقع المتلقي للضغوط (الجولاني، 2024)، ويعكس هذا التحول جوهر الإشكالية؛ إذ لم تعد مصر قادرة على توظيف معبر رفح كأداة تدخل مباشر في مسار الصراع، بل باتت تتعامل معه ضمن قيود سيادية وضغوط دولية تعيد رسم حدود الحركة المصرية.

**ثانياً: تراجع فاعلية الوساطة المصرية وبروز منافسين إقليميين**

كشفت محدودية السيطرة المصرية على معبر رفح عن تراجع أوسع في فاعلية الوساطة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى؛ فعلى الرغم من نجاح مصر في أدوار وساطية سابقة، كان آخرها معركة سيف القدس عام 2021م، إلا أن التحركات الدبلوماسية المصرية خلال حرب 7 أكتوبر 2023م لم تفض إلى وقف العدوان الإسرائيلي، ولا إلى فرض تهدئة مستدامة، كما لم تنجح المبادرات التي قادتها، بما في ذلك قمة القاهرة للسلام في أكتوبر 2023، في كبح مسار الحرب أو تعديل سلوك الكيان الإسرائيلي،

ويعكس هذا الإخفاق النسبي تحولاً بنيوياً في مكانة مصر داخل معادلة إدارة الصراع، حيث فقدت تدريجياً موقعها من دور التدخل لصالح بروز أدوار إقليمية منافسة، وفي مقدمتها دولة قطر التي استطاعت توظيف شبكة علاقاتها مع فصائل المقاومة الفلسطينية، والولايات المتحدة، ودولة الاحتلال الإسرائيلي، لتعزيز حضورها كوسيط أكثر قبولاً لدى أطراف دولية فاعلة (أبو عامر، 2024).

بناءً على ما سبق، يمكن القول أن هذا التحول لا يعني خروج مصر من ملف الوساطة، بل انتقالها من دور التدخل إلى دور الوسيط ضمن شبكة وسطاء، ويعبر عن إعادة تعريف الوظيفة المصرية من إدارة مباشرة للأزمة إلى شراكة تفاوضية تفرضها موازين القوة الجديدة.

**ثالثاً: التهجير القسري إلى سيناء**

يعد ملف التهجير القسري لسكان قطاع غزة نحو سيناء المصرية أخطر التداعيات التي فرضتها عملية طوفان الأقصى والحرب التي تلتها على الدولة المصرية؛ فقد سعت دولة الاحتلال الإسرائيلي بدعم أمريكي إلى الترويج لسيناريو تهجير، وهو ما قوبل برفض مصري رسمي وشعبي حاسم، وأصبح جزءاً مركزياً من الخطاب المصري لتبرير سياساته المتعلقة بمعبر رفح، ودوره في الوساطة (Regan, 2023).

تجدر الإشارة في هذا الصدد، بالرغم من أن فكرة التهجير ليست جديدة في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فإن توقيتها جاء في لحظة تعاني فيها مصر من تراجع اقتصادي حاد، وانكماش في النفوذ الإقليمي، ما فتح المجال أمام قراءات متعددة للموقف المصري، تراوحت هذه القراءات بين الحديث عن قبول ضمني مشروط مقابل حوافز اقتصادية وسياسية، وقراءة أخرى ترجح تغليب اعتبارات الأمن القومي وتحقيق الاستقرار الداخلي، حتى وإن تعارض ذلك مع الضغوط الإسرائيلية والأمريكية (مكاوي، 2024)، غير أن الحسابات الأمنية المصرية، وخاصة الخشية من تحويل سيناء إلى ساحة صراع مفتوح، أو الظهور بمظهر الشريك في مشروع تصفية القضية الفلسطينية، جعلت من رفض

التهجير الخيار الأكثر اتساقاً مع منطق الدولة ومقتضيات بقائها واستقرارها داخلياً وإقليمياً (Adler, 2023).

**رابعاً: الداخل المصري كعامل مقيد للدور الخارجي**

لا يمكن فصل تداعيات عملية طوفان الأقصى على الدور المصري عن السياق الداخلي؛ فقد واجه النظام المصري موجة واسعة من الغضب الشعبي والتضامن مع قطاع غزة، تعامل معها عبر سياسات ضبط المجال العام، بما يمنع تحول التعبئة الشعبية إلى احتجاجات داخلية قد تهدد الاستقرار السياسي، وفي هذا الإطار جرى توجيه التعبير الشعبي نحو ملف التهجير والدفاع عن السيادة المصرية، مع تجنب فتح المجال أمام حراك احتجاجي أوسع؛ يمكن أن يستثمر سياسياً ضد النظام، وهو ما يعكس إدراك الدولة لحساسية التوازن بين الشرعية الداخلية ومتطلبات السياسة الخارجية (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2024)

**خامساً: الأبعاد الإقليمية والدولية والاقتصادية**

اقليمياً ودولياً، أثارت الحرب التي تلت عملية طوفان الأقصى مخاوف مصرية جدية من اتساع نطاق الصراع ليشمل أراضيها، كما تسببت في توترات ملموسة في علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة، خاصة في ظل احتلال محور فيلادلفيا، والضغوط الأمريكية للقبول بترتيبات بديلة لمعبر رفح أو بخيارات التهجير، وقد تعاملت مصر مع هذه الضغوط بأدوات دبلوماسية حذرة هدفت إلى تجنب الصدام المباشر مع الحفاظ على الحد الأدنى من الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة (أبو عامر ص.، 2024).

اقتصادياً، تزامنت الحرب مع اضطرابات البحر الأحمر التي أثرت على حركة الملاحة في قناة السويس، ما انعكس سلباً على الإيرادات المصرية، إلى جانب تراجع السياحة وتأثر صادرات الغاز، وقد أدى ذلك إلى زيادة هشاشة الوضع الاقتصادي، وتسريع انخراط مصر في اتفاقيات واستثمارات

خليجية كبرى، بما حمله ذلك من انعكاسات بعيدة المدى على استقلالية القرار السياسي، وعلى قدرة الدولة على ممارسة دور إقليمي أكثر استقلالاً (Shawkat, 2024) و (سعد، 2024).

بناءً على ما سبق، تظهر هذه المحاور مجتمعة أن عملية طوفان الأقصى شكل لحظة كاشفة لإشكاليات تحول الدور المصري؛ فلم ينه الحضور المصري في القضية الفلسطينية، لكنه أعاد ضبط أدواته ووظيفته؛ فقد انتقلت مصر من دور التدخل المباشر المؤثر إلى دور الوساطة الدولية المشروطة، المحكوم بقيود داخلية وضغوط إقليمية ودولية، وبمنافسة متزايدة من فاعلين إقليميين آخرين.

**جدول (4)**

*تداعيات عملية طوفان الأقصى على أدوات وحدود الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية*

| المجال | الوضع قبل 7 أكتوبر 202 | التحول بعد طوفان الأقصى | الدلالة التحليلية |
|---|---|---|---|
| معبر رفح | أداة نفوذ سياسية وأمنية بيد مصر تستخدم في التهدئة والضغط | تحول إلى ملف سيادي تحت ضغط إسرائيلي ودولي مع تقييد فعلي للدور المصري | انتقال من التدخل المباشر إلى إدارة مقيدة للأزمة |
| محور فيلادلفيا | ملف أمني مضبوط ضمن ترتيبات كامب ديفيد | مصدر توتر سيادي وضغط سياسي بعد الاحتلال الإسرائيلي له | تآكل هامش المناورة المصرية أمام الوقائع الميدانية |
| الوساطة المصرية | دور شبه احتكاري ومنفرد في إدارة التهدئة بين قطاع غزة والكيان الإسرائيلي | وساطة محدودة الفاعلية ضمن شبكة وسطاء إقليميين ودوليين | تحول من وسيط مهيمن إلى وسيط شريك |
| التهجير إلى سيناء | سيناريو مرفوض نظريا وغير مطروح عملياً | تحول إلى خط أحمر حاكم للسلوك المصري | أولوية الأمن القومي على حساب توسيع الدور الإقليمي |
| الرأي العام الداخلي | تضامن محدود قابل للاحتواء | غضب شعبي واسع جرى ضبطه وتوجيهه | الداخل كمحدد كابح للسياسة الخارجية |
| العلاقة مع الكيان الإسرائيلي | تنسيق أمني مستقر نسبياً | شد وجذب سياسي وأمني دون صدام مباشر | التمسك باتفاقيات السلام كقيد بنيوي |
| العلاقة مع الولايات المتحدة | شراكة استراتيجية تقليدية | ضغوط سياسية متزايدة دون قطيعة | اعتماد متبادل يقيد خيارات القاهرة |
| البعد الاقتصادي | هشاشة اقتصادية قائمة | تفاقم الضغوط بفعل اضطرابات البحر الأحمر | الاقتصاد كعامل مضعف للدور الإقليمي |
| المكانة الإقليمية | فاعل مركزي في الملف الفلسطيني | منافسة إقليمية واضحة (قطر نموذجاً) | تراجع الاحتكار وبروز الوساطة التشاركية |

المصدر: إعداد الباحثة

بناءً على ما سبق، ترى الدراسة أن تأثيرات عملية طوفان الأقصى لم تقتصر على إعادة تشكيل البيئة الإقليمية المحيطة بمصر، بل امتدت لتطال بنية وأدوات الدور المصري ذاته تجاه القضية الفلسطينية، فقد فرضت الحرب قيوداً سيادية وأمنية واقتصادية حدت من قدرتها على ممارسة أدوار التدخل التي ميزت مراحل سابقة، ودفعتها نحو إعادة تعريف موقعها الوظيفي في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ضمن هوامش أكثر تضييقاً، بالتالي لم تكن الاستجابة المصرية اللاحقة لعملية طوفان الأقصى والحرب التي تلتها نتاج قرار سياسي طارئ، بقدر ما كانت انعكاساً منطقياً لتراكمات داخلية وضغوط إقليمية ودولية أفضت إلى انتقال تدريجي إلى نمط الوساطة بالشراكة، سواء مع قوى إقليمية فاعلة أو ضمن أطر دولية أوسع.

### 3.4.2 الاستجابة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى

لم تكن الاستجابة المصرية لعملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م والحرب التي تلتها منفصلة عن القيود التي أعادت تشكيل أدوات الدور المصري خلال هذه الحرب، فقد وجدت مصر نفسها أمام واقع إقليمي ودولي مغاير لما اعتادت عليه في جولات الصراع السابقة؛ واقع اتسم بتراجع فاعلية الأدوات، وتصاعد الضغوط السيادية والأمنية، وبروز فاعلين إقليميين منافسين في إدارة الملف الفلسطيني، وعليه اتجهت الاستجابة المصرية إلى نمط جديد من السلوك السياسي، يقوم على الانتقال من التدخل إلى الوساطة بالشراكة، في محاولة للحفاظ على الحد الأدنى من الحضور المصري في القضية الفلسطينية، دون الانزلاق إلى صدام مباشر مع الكيان الإسرائيلي، وبالتالي يمكن تحليل الاستجابة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى على العديد من المسارات على النحو الآتي:

**أولاً: المسار السياسي والدبلوماسي**

باشرت مصر منذ الساعات الأولى لاندلاع عملية طوفان الأقصى تحركاً سياسياً ودبلوماسياً مكثفاً، انطلق من إدراكها أن طبيعة المواجهة؛ بما انطوت عليه من عنصر المفاجأة وامتلاك المقاومة

الفلسطينية لورقة الرهائن ستقود إلى رد إسرائيلي واسع النطاق ذي كلفة إنسانية وأمنية عالية، قد تمتد ارتداداته إلى الداخل المصري ولا سيما في سيناء والحدود مع قطاع غزة (فايد، 2023).

وفي هذا الصدد كثفت مصر اتصالاتها الإقليمية والدولية عبر وزارة الخارجية، في محاولة لاحتواء التصعيد والدفع نحو وقف إطلاق النار أو على الأقل الحد من اتساع رقعة المواجهة، إلا أن هذه التحركات لم تنجح في فرض مسار سياسي ملزم في ظل تعنت الكيان الإسرائيلي الواضح ودعم أمريكي غير مشروط للسلوك العسكري الإسرائيلي، الأمر الذي حد من قدرة مصر على تحويل تحركاتها الدبلوماسية إلى نتائج عملية على الأرض (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2024).

وفي محاولة لتعويض محدودية القنوات الثنائية، سعت مصر إلى تدويل الجهد الدبلوماسي عبر استضافة قمة القاهرة للسلام (2023/10/21)؛ التي هدفت إلى حشد موقف إقليمي ودولي داعم لوقف الحرب، ورفض التهجير القسري، وإعادة الاعتبار للمسار السياسي للقضية الفلسطينية، غير أن القمة لم تفض إلى مخرجات تنفيذية ملموسة، ما عكس تراجع القدرة المصرية على تحويل المبادرات الدبلوماسية إلى أدوات ضغط فعالة، مقارنة بمراحل سابقة من الصراع، كما شاركت مصر في القمة العربية الإسلامية التي عقدت في الرياض (2023/11/11)، مؤكدة تمسكها بحل الدولتين، ورفضها لسياسات العقاب الجماعي والتهجير واستعدادها للعب دور الوسيط بين أطراف الصراع، إلا أن هذه الجهود بقيت في إطار الخطاب السياسي أكثر من كونها مساراً قادراً على فرض تغيير في سلوك الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يشير إلى انتقال الدور المصري من فاعل مبادر إلى طرف يسعى إلى احتواء الأزمة ضمن حدود الممكن سياسياً (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2024).

ويظهر هذا المسار أن الاستجابة السياسية والدبلوماسية المصرية بعد عملية طوفان الأقصى، اتسمت بالحذر واعتمدت على أدوات تقليدية، لكنها اصطدمت ببيئة دولية وإقليمية غير مواتية، ما دفعها إلى

إعادة تموضع دورها ضمن أطر وساطية تشاركية، بدل الاستمرار في المبادرات الأحادية ذات الكلفة المرتفعة والجدوى المحدودة.

**ثانياً: المسار التفاوضي والدور الوساطي التشاركي**

أظهرت عملية طوفان الأقصى والحرب التي تلتها بوضوح أن الاستجابة المصرية لم تعد قادرة على الاستناد إلى نموذج التدخل والوساطة الأحادية الذي ميز الدور المصري في محطات سابقة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل اضطرت إلى الانخراط في مسار وساطي تشاركي فرضته التحولات الإقليمية والدولية المصاحبة للحرب، فلم يعد بمقدور مصر إدارة مسار التفاوض منفردة، كما كان الحال في جولات سابقة مثل عدوان 2014 أو معركة سيف القدس عام 2021م، وعليه حافظت مصر على حضورها في المسار التفاوضي من خلال الانخراط في قنوات اتصال متعددة مع المقاومة الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، والكيان الإسرائيلي، إلى جانب التنسيق المستمر مع الولايات المتحدة وعدد من الفاعلين الإقليميين، غير أن هذا الحضور جاء هذه المرة ضمن إطار شراكات وساطية، أبرزها الشراكة مع دولة قطر، التي برز دورها بصورة متقدمة في ملف المفاوضات المتعلقة بوقف إطلاق النار، وتبادل الأسرى، وإدخال المساعدات الإنسانية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، ويعكس هذا التحول انتقال الدور المصري من فاعل مبادر ودور التدخل يمتلك زمام المبادرة التفاوضية، إلى فاعل شريك في منظومة وساطة أوسع، تتقاسم فيها الأدوار والوظائف مع أطراف أخرى تمتلك أدوات نفوذ مختلفة، فقد استفادت قطر من استضافتها للقيادة السياسية لحركة حماس، ومن شبكة علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة، ومن قدرتها على التحرك بمرونة سياسية ودبلوماسية في أزمات الإقليم، الأمر الذي منحها موقعاً متقدماً في هذا المسار مقارنة بالدور المصري التقليدي (سمير، 2023).

ورغم ذلك، لم تقص مصر من المسار التفاوضي بل ظل وجودها ضرورياً بحكم موقعها الجغرافي، ودورها في إدارة معبر رفح وعلاقاتها الأمنية مع الكيان الإسرائيلي، ما جعلها عنصراً لا غنى عنه في

أي ترتيبات تتعلق بوقف الحرب أو اليوم التالي في قطاع غزة، غير أن هذا الوجود اتسم بكونه وجـــوداً وظيفياً أكثر منه وجوداً قيادياً، وهو ما يعكس بوضوح إشكالية التحول في الدور المصري، وعليه يمكن القول إن المسار التفاوضي بعد عملية طوفان الأقصى جسد انتقال مصر من نموذج الوسيط المركـــزي إلى نموذج الوسيط ضمن شبكة وسطاء، وهو انتقال فرضته موازين القوة الجديـــدة، وتراجـــع القـــدرة المصرية على فرض إيقاع سياسي مستقل في ظل الضغوط الإقليميـــة والدوليـــة المتراكمـــة (ســـمير، 2023).

**ثالثاً: المسار الأمني والإنساني**

شكل المسار الأمني والإنساني أحد أبرز أوجه الاستجابة المصرية المباشرة لعمليـــة طوفـــان الأقصـــى والحرب التي تلتها، حيث سعت مصر إلى الموازنة بين متطلبات الأمن القومي المصري، والضـــغوط الإنسانية المتزايدة الناتجة عن حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة.

أمنياً؛ تعاملت مصر مع الحرب باعتبارها تهديداً مباشراً لأمنها الحدودي لا سيما في منطقة سيناء، فقـــد عززت انتشار قواتها على طول الشريط الحدودي مع قطاع غزة ووسعت من المناطق العازلة، واتخذت إجراءات احترازية لمنع أي اختراق أمني أو امتداد مباشر للصراع إلى الداخل المصري، وجـــاء هـــذا السلوك في إطار حرص الدولة المصرية على تفـــادي أي مواجهـــة عســـكرية مباشـــرة مـــع الكيـــان الإسرائيلي، والالتزام في الوقت ذاته بالترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاقيات الســـلام (الغـــر، 2025).

إنسانياً؛ حاولت مصر الاضطلاع بدور محوري في إدخال المساعدات الإغاثية والطبية والغذائيـــة إلـــى قطاع غزة عبر معبر رفح وتسهيل حركة الجرحى والمصابين، رغم القيود الشديدة التي فرضتها دولـــة الاحتلال الإسرائيلي على حركة المعبر، غير أن هذا الدور الإنساني ظل مشروطاً بالموافقة الإسرائيلية

وبالضغوط الأمريكية، الأمر الذي قيد فاعليته وأظهر حدود القدرة المصرية على الفصل بين البعد الإنساني والبعد السياسي والأمني في إدارة الأزمة (السعيد، 2023).

ويظهر هذا التداخل بين الأمني والإنساني، بأن مصر تعاملت مع الملف الفلسطيني خلال عملية طوفان الأقصى وما بعدها بمنطق إدارة المخاطر أكثر من منطق إدارة الصراع، فقد ركزت على منع التهجير القسري، والحفاظ على استقرار سيناء، وتجنب تحميل الدولة أعباء إنسانية واقتصادية إضافية قد تفوق قدرتها على الاستيعاب، خاصة في ظل أوضاع اقتصادية داخلية متدهورة، وبذلك تحول المسار الأمني والإنساني إلى أداة مزدوجة في السياسة المصرية؛ أداة لحماية الأمن القومي، وفي الوقت ذاته وسيلة للحفاظ على الحد الأدنى من الحضور الأخلاقي والسياسي في القضية الفلسطينية، دون الانخراط في خيارات تصعيدية قد تفضي إلى صدام إقليمي واسع أو إلى اهتزاز الاستقرار الداخلي (الغر، 2025).

بناءً على ما سبق، ترى الدراسة أن قراءة المسارات السياسية والتفاوضية والأمنية والإنسانية للاستجابة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى تدل على تحول في طبيعة الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية؛ فقد حافظت مصر شكلياً ووظيفياً، على حضورها في إدارة الأزمة، لكنها فعلت ذلك ضمن هوامش ضيقة فرضتها توازنات إقليمية ودولية متغيرة، وأوضاع داخلية مأزومة، ما جعل استجابتها أقرب إلى إدارة التداعيات منها إلى صناعة المسار.

فعلى المستوى السياسي والدبلوماسي، انتقلت من نمط المبادرة الأحادية إلى الانخراط في مسارات جماعية وشبه جماعية، حدت من قدرتها على فرض أجندتها الخاصة، وأجبرتها على التنسيق مع فاعلين إقليميين ودوليين آخرين، وفي مقدمتهم قطر والولايات المتحدة.

أما على المستوى التفاوضي، فقد تراجع الدور المصري من موقع الوسيط المركزي إلى موقع الشريك الوظيفي داخل شبكة وساطة أوسع، وهو تحول عكس تراجع القدرة على الاحتكار السياسي للملف الفلسطيني، دون أن يعني الخروج الكامل منه.

وفي المقابل، أظهر المسار الأمني والإنساني أن الدولة المصرية تعاملت مع الحرب التي تلت عملية طوفان الأقصى بوصفها تهديداً مركباً لأمنها القومي واستقرارها الداخلي، ما دفعها إلى تغليب منطق الضبط والاحتواء وتقديم الاعتبارات السيادية والأمنية على أي خيارات تدخلية أوسع.

وقد انعكس هذا التوجه في إدارة ملف معبر رفح والتعامل الحذر مع الضغوط الإنسانية، ورفض سيناريوهات التهجير القسري، ضمن مقاربة تسعى إلى تقليل الكلفة السياسية والأمنية، حتى وإن جاء ذلك على حساب فاعلية الدور الإنساني أو السياسي.

وبذلك، يمكن القول إن عملية طوفان الأقصى مثل لحظة كاشفة لإشكالية الدور المصري؛ فهو دور لم ينكفئ كلياً، لكنه لم يعد قادراً على المبادرة أو القيادة كما في السابق، بل بات محكوماً بمنظومة معقدة من القيود والضغوط، ومن هنا فإن فهم هذا التحول لا يكتمل دون الانتقال إلى تحليل الضغوط الإقليمية والدولية التي أسهمت في إعادة رسم حدود السلوك المصري بعد 7 أكتوبر، وهو ما تتناوله الفقرة التالية.

### 3.4.3 الضغوط الإقليمية والدولية المؤثرة على دور مصر بعد عملية طوفان الأقصى تجاه القضية الفلسطينية

أفرزت عملية طوفان الأقصى وما تلتها من حرب، بيئة معقدة أحاطت بالدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، اتسمت بتشابك مستويات الضغط الإقليمي والدولي، وتزامنها مع هشاشة داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وقد أسهم هذا التراكب في إعادة ضبط حدود الدور المصري ودفعه إلى تبني مقاربة تقوم على إدارة الضغوط بدل تحديها.

**أولاً: الضغوط الإقليمية**

واجهت مصر تصاعداً ملحوظاً في الضغوط الاحتلالية الإسرائيلية عقب عملية طوفان الأقصى إقليمياً، تمثل في احتلال محور فيلادلفيا، وبسط السيطرة العسكرية على معبر رفح، وتنفيذ غارات في محيط

الحدود المصرية، فضلاً عن الخطاب السياسي التصعيدي الصادر عن قوى اليمين الديني الصهيوني داخل الكيان الإسرائيلي، وقد رأت مصر في هذه السلوكيات تهديداً مباشراً للسيادة، وخروجاً عن اتفاقيات كامب ديفيد، دون أن تصل إلى حد القطيعة أو المواجهة المفتوحة (Magdy, 2024) ، وبالرغم من امتلاك مصر لأوراق ضغط سياسية ودبلوماسية؛ كإعادة النظر في مستوى التمثيل الدبلوماسي أو التلويح بتجميد بعض الترتيبات الأمنية، إلا أنها امتنعت عن توظيفها مفضلة التعامل مع الضغوط الإسرائيلية عبر قنوات دبلوماسية هادئة، تحافظ على استمرارية العلاقة وتمنع الانزلاق إلى صدام مباشر، وهو ما يعكس أولوية الاستقرار على حساب التصعيد (Magdy, 2024).

في السياق ذاته، واجهت مصر ضغوطاً ناتجة عن التعقيد الفلسطيني الداخلي، لا سيما في ظل استمرار الانقسام بين حركتي حماس وفتح، فقد تباينت الرؤى الفلسطينية حول إدارة قطاع غزة ومستقبل المعابر، وملف اليوم التالي، وهو ما قيد قدرتها على لعب دور وساطة حاسمة، ودفعها إلى الانحياز الوظيفي لتعزيز دور السلطة الفلسطينية بوصفها الشريك المقبول دولياً في إدارة القطاع، وهو خيار زاد من تعقيد علاقتها مع فصائل المقاومة (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2024).

**ثانياً: المنافسة على الدور**

واجهت مصر منافسة إقليمية متزايدة على إدارة الملف الفلسطيني، وفي مقدمتها الدور القطري، فقد استطاعت قطر، عبر شبكة علاقاتها مع الولايات المتحدة واحتضانها للقيادة السياسية لحركة حماس، أن تفرض نفسها شريكاً رئيسياً في مسارات الوساطة، ما أنهى عملياً احتكار مصر لهذا الدور وأجبرها على القبول بمنطق الوساطة بالشراكة بدل الوساطة المنفردة (سمير، 2023)، وتكشف هذه المنافسة عن تحول في بنية النظام الإقليمي العربي، حيث لم تعد مصر اللاعب الوحيد القادر على إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل بات دورها محكوماً بتوازنات جديدة تفرض التنسيق وتحد من الاستقلالية.

**ثالثاً: الضغوط الدولية**

تعرضت مصر لضغوط مكثفة من الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، تمحورت حول ثلاثة ملفات رئيسة؛ إدارة معبر رفح وتدفق المساعدات، والقبول بسيناريوهات التهجير القسري، والضغط على فصائل المقاومة الفلسطينية للانخراط في مسارات سياسية تفضي إلى تهدئة طويلة الأمد (السعيد، 2023)، كما تعرضت مصر لضغوط تتعلق بترتيبات ما بعد الحرب في قطاع غزة، شملت مقترحات لإنشاء مسار بحري بديل عن معبر رفح، بما يضعف الدور المصري ويهمش موقعه الجيوسياسي، وقد رفضت مصر هذه الطروحات، إدراكاً منها لارتباطها غير المباشر بمشاريع التهجير، لكنها تعاملت مع الرفض بأدوات دبلوماسية مرنة تجنبت الصدام مع القوى الكبرى (زرواطي، 2024).

**جدول (5)**

*الضغوط المؤثرة على دور مصر ومساراته بعد عملية طوفان الأقصى*

| نوع الضغط | الفاعل/ المصدر | مضمون الضغط | أدوات الضغط المستخدمة | استجابة مصر | أثر الضغط على الدور المصري |
|---|---|---|---|---|---|
| ضغط سيادي– أمني | الكيان الإسرائيلي | احتلال محور فيلادلفيا، السيطرة على معبر رفح، قصف بوابتي المعبر، غارات على الحدود المصرية | قوة عسكرية مباشرة فرض وقائع ميدانية | ضبط النفس، تجنب الصدام، الالتزام باتفاقيات السلام | إضعاف القدرة على التحكم بالمعبر وتراجع نفوذ الوساطة |
| ضغط سياسي– استراتيجي | الولايات المتحدة | ضغوط للقبول بمسار التهجير أو ترتيبات بديلة لمعبر رفح | ضغط دبلوماسي وسياسي غير مباشر | رفض رسمي للتهجير، معالجة الملف بأدوات دبلوماسية | تقييد هامش الحركة السياسية وربط الدور بإدارة الأزمة |
| ضغط إنساني– دولي | المجتمع الدولي | تحميل مصر مسؤولية إدخال المساعدات لقطاع غزة في ظل إغلاق المعبر | ضغط إعلامي وإنساني دولي | السماح بدخول مساعدات محدودة وفق تنسيق | تحويل الدور إلى دور إنساني أكثر منه سياسي |
| ضغط فلسطيني داخلي | الانقسام الفلسطيني | تباين المواقف بين حماس والسلطة حول إدارة قطاع غزة والمعبر | خلافات سياسية وتنظيمية فلسطينية | دعم دور السلطة الفلسطينية في قطاع غزة | تعقيد الوساطة المصرية وتقليص فعاليتها |
| ضغط تنافسي إقليمي | قطر | بروز دور قطري منافس في الوساطة خلال الحرب | علاقات مباشرة مع حماس وأمريكيا | القبول بالوساطة المشتركة | فقدان الاحتكار المصري لملف الوساطة |
| ضغط شعبي داخلي | الرأي العام المصري | غضب شعبي واسع ورفض لحرب الإبادة والتهجير | تعبئة شعبية محتملة | ضبط المجال العام وتوجيه التعبير | تقييد القرار الخارجي خشية الارتدادات الداخلية |
| ضغط اقتصادي إقليمي | اضطرابات البحر الأحمر | تراجع إيرادات قناة السويس وتضرر السياحة | تهديد المصالح الاقتصادية | الإسراع بعقد اتفاقيات استثمارية خليجية | زيادة الارتهان الاقتصادي وتأثيره على القرار السياسي |
| ضغط دولي مستقبلي | الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي | مقترحات ترتيبات اليوم التالي وإدارة غزة بعد الحرب | مسارات سياسية بديلة | رفض تسلم إدارة غزة والتمسك بالسلطة الفلسطينية | الحفاظ على الدور الرمزي مع تقليص الفعل التنفيذي |

المصدر: إعداد الباحثة

# الفصل الرابع

# فعالية وتقييم وإشكاليات الدور المصري كوسيط بعد عملية طوفان الأقصى

## 4.1 تمهيد

يمثل هذا الفصل امتداداً تحليلياً لما خلص إليه الفصل الثالث؛ الذي تناول تداعيات عملية طوفان الأقصى على الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، وينتقل البحث هنا من مستوى وصف التحول في الدور إلى مستوى تقييم فعاليته وتحديد إشكالياته، عبر تحليل الكيفية التي أعادت بها مصر توظيف أدواتها بعد عملية طوفان الأقصى، ومدى الحفاظ على موقعها كوسيط رئيسي، في ظل تراجع بعض أدوات التدخل، وبذلك لا يهدف هذا الفصل إلى الحكم على الدور المصري بمعايير النجاح أو الفشل المجردة، بل إلى تقديم تقييم نقدي مركب يربط بين التحول في الأدوات، ونتائج الوساطة، وحدودها الموضوعية، في إطار فهم أوسع لإشكاليات تحول الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى: من دور التدخل إلى الوساطة الدولية.

## 4.2 أدوات الدور المصري: من التدخل المباشر إلى الوساطة

يكشف تحليل الدور المصري بعد عملية طوفان الأقصى عن تحول في طبيعة الأدوات التي اعتمدتها تجاه القضية الفلسطينية؛ تحول لا يمكن اختزاله في كونه تعديلاً تكتيكياً فرضته ظروف ظرفية طارئة، بل يعبر عن انتقال وظيفي أعمق في طبيعة الدور المصري ذاته؛ فقد انتقلت مصر من موقع الفاعل الذي يمتلك أدوات تدخل مباشر وغير مباشر تمكنه من التأثير في مسارات الصراع، إلى موقع فاعل كوساطة يعمل ضمن هوامش حركة أكثر ضيقاً، ويستند بصورة متزايدة إلى الشراكات الإقليمية والدولية بوصفها آلية للحفاظ على حضوره، ومنع تآكل مكانته في إدارة الملف الفلسطيني والقضية.

ويعكس هذا التحول إدراكاً مصرياً متنامياً بأن البيئة السياسية والأمنية التي أفرزتها عملية طوفان الأقصى، لم تعد تسمح بإعادة إنتاج أنماط التدخل السابقة، سواء بفعل التحولات في موازين القوى

الميدانية، أو نتيجة التغيرات العميقة في البنية السياسية داخل الكيان الإسرائيلي، أو في ضوء القيود الداخلية والضغوط الإقليمية والدولية المتزايدة التي باتت تشكل الإطار الحاكم للسياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية.

### 4.2.1 أدوات التدخل المصرية قبل عملية طوفان الأقصى

#### أولاً: السيطرة الفعلية على معبر رفح

لم يكن معبر رفح في الاستراتيجية المصرية تجاه قطاع غزة، مجرد منفذ حدودي يدار وفق اعتبارات إنسانية؛ بل شكل إحدى أكثر الأدوات التدخل تأثيراً وفعالية في بنية الدور المصري، فقد مكنها هذا المعبر من التحكم النسبي بإيقاع الحياة اليومية في قطاع غزة عبر تنظيم حركة الأفراد والبضائع والمساعدات، وربط ذلك بسلوك الفواعل الفلسطينية من جهة، وبحسابات التهدئة أو التصعيد مع الكيان الإسرائيلي من جهة أخرى، وبهذا المعنى تحول معبر رفح إلى أداة ضبط سياسي وأمني ذات طبيعة مزدوجة؛ إنسانية في خطابها العلني، وسياسية سيادية في جوهرها؛ إذ أتاح لمصر ممارسة دور المنظم الإقليمي لمسار قطاع غزة، والتحكم بدرجات الضغط والانفراج، وبما ينسجم مع التزاماتها الدولية واتفاقيات السلام القائمة (نصار، 2014).

#### ثانياً: إدارة ملف الأنفاق كأداة تدخل غير مباشر

شكلت الأنفاق الممتدة بين قطاع غزة وسيناء المصرية؛ أداة تدخل غير مباشر ذات فاعلية عالية في السياسة المصرية قبل عام 2013م، حيث أدت دوراً تكميلياً لمعبر رفح في إدارة العلاقة، فمن جهة أسهمت هذه الأنفاق في تخفيف حدة الحصار المفروض على قطاع غزة، ووفرت متنفساً اقتصادياً وإنسانياً قلل من احتمالات الانفجار الداخلي، ومن جهة أخرى منحت مصر أداة مرنة يمكن استخدامها ظرفياً للضغط أو التهدئة، عبر التغاضي عن نشاطها أو تشديد الإجراءات ضدها وفق مقتضيات السياق السياسي والأمني، وقد سمح هذا النمط من التدخل غير مباشر لمصر بالحفاظ على توازن دقيق بين

التزاماتها الأمنية تجاه الكيان الإسرائيلي وفق اتفاقيتي كامب ديفيد، ومتطلبات الاستقرار النسبي في قطاع غزة، دون تحمل كلفة الظهور بمظهر الطرف المنخرط فعلياً في إدارة القطاع (نصار، 2014).

**ثالثاً: الوساطة الحصرية كأداة نفوذ سياسي**

مثل تفرد مصر لدور الوساطة بين الفصائل الفلسطينية من جهة، وبين فصائل المقاومة الفلسطينية والكيان الإسرائيلي من جهة أخرى؛ أحد أهم مصادر القوة الناعمة في سياستها الإقليمية، فقد مكن هذا التفرد لمصر من التحكم بتوقيت المبادرات وصياغة مقترحات التهدئة، وإدارة مسارات التصعيد والانفراج، بما ينسجم مع أولوياتها الأمنية والسياسية، يضاف إلى ذلك لم تكن هذه الوساطة وظيفة محايدة أو تقنية فحسب، بل شكلت أداة تدخل سياسي غير مباشر، استخدمت لتعزيز المكانة الإقليمية لمصر، وتكريس صورتها كشريك لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات تتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي (البريم، 2019).

**رابعاً: اتفاقية كامب ديفيد كإطار منظم للتدخل**

بالنظر إلى اتفاقية كامب ديفيد نجحت مصر في توظيفها كإطار شرعي ينظم التدخل السياسي والأمني تجاه القضية الفلسطينية، ويمنحها هامش حركة محسوباً دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع الكيان الإسرائيلي، وقد أتاح هذا التوظيف لمصر أيضاً لعب دور الضامن الإقليمي للاستقرار، الذي يتحرك ضمن قواعد مقبولة دولياً، ويحتفظ في الوقت ذاته بأدوات تأثير ملموسة في إدارة الملف الفلسطيني، سواء عبر الوساطة أو عبر التحكم في المعابر والحدود (أبو شاوش، 2016).

**خامساً: الغطاء الشعبي**

شكل السماح بهوامش من التضامن الشعبي المصري مع القضية الفلسطينية أداة داخلية داعمة للدور الخارجي المصري، إذ وفر للنظام السياسي شرعية اجتماعية تستخدم لتبرير تحركاته الإقليمية، وتخفيف كلفة الضغوط الدولية والغربية، وقد أسهم هذا الغطاء الشعبي في تعزيز صورة مصر عربياً بوصفها

دولة لا تزال منخرطة في دعم القضية الفلسطينية، الأمر الذي منح صانع القرار هامشاً إضافياً للمناورة السياسية والدبلوماسية دون تهديد مباشر للاستقرار الداخلي (الدنان، 2016).

### 4.2.2 تآكل أدوات التدخل المصري تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى

تعرضت أدوات التدخل المصرية في القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى لضربة مركبة؛ لم تستهدف أداة بعينها بقدر ما طالت البنية الكلية التي قامت عليها سياسة التدخل ذاتها، فقد كشفت الحرب التي تلت العملية عن محدودية قدرة مصر على توظيف أدواتها التقليدية، أعادت فيها إسرائيل بدعم أمريكي فرض قواعد اشتباك جديدة قلصت هامش الدور المصري، وحولت أدوات النفوذ السابقة إلى ملفات ضغط وتقييد، والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

**أولاً: تحييد معبر رفح كأداة ضغط**

أدى الاحتلال الإسرائيلي لمحور فيلادلفيا وقصف محيط معبر رفح، إلى تحييد فعلي لهذه الأداة التي شكلت تاريخياً جوهر النفوذ والدور المصري في قطاع غزة، فبدل أن يكون المعبر ورقة ضغط سياسية وإنسانية بيد مصر، تحول إلى عبء سيادي وأخلاقي، تحاسب عليه دولياً في ظل عجزها عن التحكم الفعلي بحركته، أي أن الكيان الإسرائيلي فرض واقعاً ميدانياً جديداً قيد قدرة مصر على فتح المعبر أو إدارته وفق اعتبارات مستقلة، وأجبرها على التعامل معه ضمن شروط أمنية أحادية، رغم غياب أي أساس قانوني يمنح الكيان الإسرائيلي حق السيطرة المباشرة عليه، هذا التحول لم يضعف فقط فاعلية المعبر كأداة نفوذ، بل أفرغ إحدى ركائز التدخل المصري من مضمونها السياسي، وحملها كلفة إنسانية وإعلامية متزايدة (شاكر، 2024).

**ثانياً: إغلاق مسار الأنفاق وإنهاء التدخل غير المباشر**

شكل إغلاق مسار الأنفاق بين قطاع غزة وسيناء المصرية أحد أكثر التحولات تأثيراً في تآكل أدوات التدخل غير المباشر؛ فسياسات الهدم والتجريف التي انتهجتها مصر في سيناء قبل عملية طوفان

الأقصى وتسارعت بعده، أنهت فعلياً قناة خلفية كانت تتيح هامشاً من التأثير غير المعلن وتوفر متنفساً اقتصادياً وإنسانياً للقطاع خارج الإطار الإسرائيلي المباشر، ومع اختفاء هذا المسار بات قطاع غزة معزولة عن المجال المصري، وأصبح أي تدخل إنساني أو اقتصادي مشروطاً بقنوات رسمية خاضعة للرقابة الإسرائيلية والأمريكية، ما أفقد مصر إحدى أكثر أدواتها مرونة في إدارة التوازن بين الأمن القومي ومتطلبات الاستقرار في قطاع غزة (مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023).

**ثالثاً: البيئة السياسية الإسرائيلية**

تزامنت عملية طوفان الأقصى مع وجود حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة، تتبنى مقاربة أيديولوجية صدامية ترفض الوساطة التقليدية وتتعامل مع الفواعل الإقليمية ومن ضمنها مصر؛ بوصفها أطرافاً يمكن الضغط عليها لا شركاء يجب التفاهم معهم، وقد تجلى هذا التحول في تجاهل المبادرات المصرية، وفرض وقائع ميدانية أحادية لا سيما في رفح ومحور فيلادلفيا، وهذا السياق أدى إلى تراجع القدرة المصرية على استخدام أدواتها التقليدية للتأثير في القرار الإسرائيلي، وأضعف إمكانية فرض أجندة سياسية أو إنسانية على مسار الحرب في ظل اختلال واضح في ميزان القوة السياسية والدعم الدولي (السعيد، 2023).

**رابعاً: القيود الاقتصادية الداخلية وتراجع هامش المبادرة**

تداخل التآكل الخارجي للأدوات مع قيود داخلية متزايدة، تمثلت في الأزمة الاقتصادية وارتفاع المديونية وتنامي الاعتماد على التمويل والاستثمار الخارجي، وقد انعكس ذلك مباشرة على السياسة الخارجية المصرية، التي باتت تميل إلى خيارات منخفضة الكلفة وتركز على احتواء التداعيات وإدارة المخاطر بدل المبادرة وصناعة المسارات، بالتالي لم يعد التدخل المباشر بما يحمله من كلفة سياسية واقتصادية خياراً واقعياً، ما دفع مصر إلى إعادة تموضعها ضمن دور أقل تصادمية، وأكثر قابلية للاستمرار، يتمثل في الوساطة السياسية (سمير، 2023).

### 4.2.3 أدوات الوساطة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى

في أعقاب التآكل الذي أصاب أدوات التدخل المصري تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى، لم يعد أمام مصر سوى إعادة تعريف دورها، ليس بوصفها فاعلاً قادراً على التأثير أو فرض معادلات سياسية، بل كوسيط يسعى إلى إدارة الأزمة ومنع انفلاتها الإقليمي ضمن هوامش ضيقة فرضتها البيئة الإقليمية والدولية الجديدة، ولا يمكن فهم هذا التحول باعتباره خياراً استراتيجياً واعياً بقدر ما هو استجابة اضطرارية لإعادة توزيع القوة في الإقليم، فقد أدركت مصر أن أنماط التدخل لم تعد قابلة لإعادة الإنتاج، وأن الاستمرار في محاولة توظيفها قد يعرض أمنها القومي لمخاطر مباشرة، دون تحقيق مكاسب سياسية مقابلة.

بناءً على ما سبق، يمكن استعراض أدوات الوساطة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى، على النحو الآتي:

**أولاً: التحرك الدبلوماسي متعدد المستويات**

بعد عملية طوفان الأقصى، كثفت مصر تحركاتها الدبلوماسية على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف، إدراكاً منها بأن القدرة على التأثير المباشر في القرار الإسرائيلي باتت محدودة، وأن المجال الأكثر واقعية يتمثل في إدارة البيئة الدولية المحيطة بالصراع، وقد شملت هذه التحركات الاتصالات المكثفة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، إلى جانب تفعيل الأطر العربية والإسلامية، مثل الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، واستضافة قمم ومؤتمرات هدفت إلى توحيد الخطاب السياسي حول وقف الحرب، ورفض التهجير، والدعوة إلى حل الدولتين.

هذا النمط من التحرك يعكس تحول الدور المصري من فاعل يسعى إلى تغيير مسار الصراع إلى فاعل يهدف إلى احتواء تداعياته، والحد من كلفه الإنسانية والسياسية، ومنع تحوله إلى صراع إقليمي مفتوح قد ينعكس مباشرة على الأمن القومي المصري، وبهذا المعنى لم تعد الدبلوماسية المصرية أداة ضغط

بقدر ما أصبحت أداة توازن؛ تستخدم لإبقاء مصر داخل دوائر التأثير الدولية دون الدخول في مواجهة مباشرة مع الكيان الإسرائيلي (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2024).

**ثانياً: الوساطة التفاوضية بالشراكة الإقليمية والدولية**

يعد أحد أبرز التحولات التي أفرزتها عملية طوفان الأقصى تتمثل في انتقال مصر من موقع الوسيط شبه الاحتكاري والمنفرد إلى وسيط يعمل ضمن شبكة شراكات إقليمية ودولية، في مقدمتها الشراكة مع قطر والولايات المتحدة، وقد تجسد هذا التحول في إدارة ملفات الهدن المؤقتة وتبادل الأسرى والرهائن وإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وبالرغم من أن هذا النمط من الوساطة قلص من تفرد مصر بالدور، فإنه مكنها في المقابل من الحفاظ على موقعها داخل المسار التفاوضي، ومنع إقصائها الكامل لصالح فواعل أخرى، وبذلك تحولت الوساطة المصرية من أداة نفوذ مستقل إلى أداة تقاطع وتنسيق، تمارس ضمن توازنات إقليمية ودولية معقدة، وتخضع في نتائجها لإرادات متعددة لا تملك مصر التحكم الكامل بها (الغر، 2025).

يكشف هذا التحول عن إدراك مصري ومحاولة لتكييف الدور مع موازين القوى الجديدة، حتى وإن جاء ذلك على حساب المكانة الاحتكارية والتفرد التي تمتعت بها تاريخياً في ملف الوساطة الفلسطينية.

**ثالثاً: الخطاب السياسي والإعلامي**

أعادت مصر توظيف الخطاب السياسي والإعلامي بوصفه أداة وسيطة تؤدي وظيفة مزدوجة؛ فعلى المستوى الخارجي، ركز الخطاب الرسمي على رفض التهجير القسري لسكان قطاع غزة، والتمسك بحل الدولتين، والاحتكام إلى الشرعية الدولية، بما ينسجم مع السردية المقبولة دولياً، ويحد من الضغوط الأمريكية والغربية، أما على المستوى الداخلي، فقد استخدمت الخطاب ذاته لإدارة حالة الغضب الشعبي والتعاطف الواسع مع قطاع غزة، عبر توجيه التعبير الجماهيري نحو قضايا السيادة والأمن القومي، ومنع تحوله إلى ضغط سياسي داخلي قد يهدد الاستقرار، وبذلك لم يكن الخطاب مجرد انعكاس للموقف

الرسمي، بل أداة فاعلة لضبط المجال العام، والحفاظ على توازن دقيق بين متطلبات الداخل وضـــغوط الخارج (الخازن، 2025).

**رابعاً: الإدارة الإنسانية المقيدة لمعبر رفح**

رغم فقدان السيطرة الكاملة على معبر رفح، سعت مصر إلى الحفاظ على حد أدنى من الدور الإنســـاني عبر المعبر من خلال التنسيق مع الأطراف الدولية للسماح بإدخال المساعدات، وتنظيم حركة الجرحـــى والنازحين، ضمن قيود صارمة فرضتها دولة الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة، وقد شـــكل هـــذا الدور الإنساني أحد أهم مرتكزات الوساطة المصرية، لما يحمله من بعد أخلاقي ورمزي يعزز شرعية الدور المصري، حتى وإن بقي محدود التأثير في تغيير مسار الحرب أو كسر الحصار بشـــكل جـــذري (الميانى، 2025).

**خامساً: رعاية الحوار الفلسطيني الداخلي كمسار مكمل للوساطة الخارجية**

ضمن أدوات الوساطة بعد عملية طوفان الأقصى، أعادت مصر تفعيل دورهـــا فـــي رعايـــة الحـــوار الفلسطيني الداخلي، خاصة بين حركة حماس وحركة فتح، في ما يتصل بإدارة قطاع غزة ومرحلة اليوم التالي للحرب، وقد رأت بأن هذا المسار محاولة لربط أي ترتيبات مستقبلية فـــي قطـــاع غـــزة بـــدور فلسطيني رسمي، يخفف من الضغوط الإقليمية والدولية عليها، ويتسق مع رؤيتها لحل الدولتين، ورغـــم محدودية نتائج هذا المسار، فإنه يعكس سعي مصر للحفاظ على موقعها كفاعل سياسي لا يمكن تجاوزه في أي تسوية مستقبلية، حتى وإن كانت هذه التسوية مؤجلة أو غير واضحة المعالم (الرجوب، 2024).

**جدول (6)**

*تحول أدوات الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية: من التدخل المباشر إلى الوساطة بعد عملية طوفان الأقصى*

| المرحلة الزمنية | الأداة | طبيعة الأداة ووظيفتها قبل عملية طوفان الأقصى | مظاهر التآكل بعد طوفان الأقصى | الدلالة على تحول الدور |
|---|---|---|---|---|
| ما قبل عملية طوفان الأقصى | معبر رفح | أداة ضبط سياسي وأمني ذات بعد إنساني ظاهري، مكنت مصر من التحكم النسبي بإيقاع الحياة في قطاع غزة وربط فتحه وإغلاقه باعتبارات التهدئة والتصعيد | تحييد فعلي للمعبر نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لمحور فيلادلفيا وقصف محيطه، وتحوله من ورقة نفوذ إلى عبء سيادي وإنساني | فقدان إحدى أهم أدوات التدخل المباشر وتحول الدور من التأثير إلى الاستجابة |
| ما قبل عملية طوفان الأقصى | الأنفاق | أداة تدخل غير مباشر عالية المرونة، وفرت متنفساً اقتصادياً وإنسانياً، ومكنت مصر من إدارة التوازن بين الأمن القومي واستقرار قطاع غزة دون كلفة سياسية مباشرة | الإغلاق الكامل لمسار الأنفاق نتيجة سياسات الهدم والتجريف، وإنهاء قناة التأثير غير المعلن | إنهاء التدخل غير المباشر وتحويل أي فعل مصري إلى قنوات رسمية مقيدة |
| ما قبل عملية طوفان الأقصى | الوساطة الحصرية | أداة نفوذ سياسي وقوة ناعمة مكنت مصر من التحكم بمسارات التهدئة والتصعيد وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية | تراجع التفرد المصري وبروز وساطات موازية (قطر)، وتحول الوساطة إلى مسار تشاركي | الانتقال من وسيط احتكاري ومتفرد إلى وسيط ضمن شبكة أدوار |
| ما قبل عملية طوفان الأقصى | اتفاقية كامب ديفيد | إطار شرعي منظم للتدخل السياسي والأمني، أتاح هامش حركة محسوب دون مواجهة مباشرة | تحول الاتفاقية إلى قيد عملي في ظل وقائع ميدانية إسرائيلية أحادية | تضييق هامش المبادرة وتحويل التدخل إلى إدارة أزمة |
| ما قبل عملية طوفان الأقصى | الغطاء الشعبي | أداة داخلية داعمة للشرعية السياسية، خففت كلفة الضغوط الخارجية ومنحت هامش مناورة دبلوماسية | إعادة توظيف الخطاب لضبط المجال العام ومنع تحول التضامن إلى ضغط سياسي داخلي | انتقال الغطاء الشعبي من رافعة تدخل إلى أداة ضبط داخلي |
| ما بعد عملية طوفان الأقصى | الدبلوماسية متعددة المستويات | — | أداة مركزية لإدارة البيئة الدولية المحيطة بالصراع، عبر القمم والاتصالات والأطر العربية والإسلامية | تحول الدور من تغيير مسار الصراع إلى احتواء تداعياته |
| ما بعد عملية طوفان الأقصى | الوساطة بالشراكة | — | وساطة تفاوضية بالتنسيق مع قطر والولايات المتحدة في ملفات الهدن والأسرى والمساعدات | تكريس التحول من نفوذ مستقل إلى دور تشاركي مشروط |
| ما بعد عملية طوفان الأقصى | الخطاب السياسي والإعلامي | — | أداة مزدوجة لإدارة الضغوط الخارجية واحتواء الغضب الداخلي | إعادة تعريف الدور بوصفه دور توازن لا صدام |
| ما بعد عملية طوفان الأقصى | الإدارة الإنسانية لمعبر رفح | — | دور إنساني محدود ضمن قيود إسرائيلية وأمريكية | بقاء الحضور المصري رمزياً وأخلاقياً لا سيادياً |
| ما بعد عملية طوفان الأقصى | رعاية الحوار الفلسطيني الداخلي | — | مسار مكمل للوساطة الخارجية يهدف لربط ترتيبات قطاع غزة بشرعية فلسطينية | محاولة الحفاظ على موقع مصر في أي تسوية مستقبلية |

المصدر: إعداد الباحثة

### 4.3 فعالية الوساطة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى

تشير الدراسة إلى أن تقييم فعالية دور الوساطة المصرية تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى، يستدعي التحليل والتميز بين ثلاثة مستويات متداخلة: الفاعلية الإجرائية، والفاعلية السياسية والاستراتيجية، والفاعلية الوقائية، والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

#### 4.3.1 الفاعلية الإجرائية للوساطة المصرية

أظهرت الوساطة المصرية قدراً من الفاعلية على المستوى الإجرائي؛ تمثل في إدارة عدد من الملفات ذات الأهمية الإنسانية والسياسية، رغم شدة القيود المفروضة على الدور المصري، والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

**1. إدارة الهدن المؤقتة وتبادل الأسرى والرهائن**

تمثل أبرز مخرجات الوساطة المصرية في قدرتها بالشراكة مع قطر والولايات المتحدة، على التوصل إلى هدن مؤقتة، والتي أسهمت في وقف مؤقت للأعمال العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، وإدخال مساعدات إنسانية عاجلة، وتنفيذ صفقات تبادل أسرى ورهائن، شملت الإفراج عن أسرى فلسطينيين مقابل رهائن إسرائيليين.

وتكشف هذه النتائج عن احتفاظ مصر بقدرة على التواصل مع مختلف أطراف الصراع، بما في ذلك الكيان الإسرائيلي وحركة حماس، وهو ما يعكس خبرة مؤسسية متراكمة لدى أجهزة الدولة المصرية، في إدارة ملفات التفاوض المعقدة (أبوسمرة، 2025) (Harb, 2023). غير أن الطابع المؤقت لهذه الهدن، وسرعة انهيارها، يؤشر إلى أن الفاعلية الإجرائية للوساطة المصرية بقيت رهينة الإرادة الاحتلالية الإسرائيلية، ولم تتحول إلى مسار سياسي قاب ل للاستدامة.

**2. إدارة الملف الإنساني وإدخال المساعدات**

أسهمت الوساطة المصرية في تنسيق إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة عبر معبر رفح، ضمن هوامش شديدة الضيق فرضتها السيطرة الإسرائيلية والضغوط الأمريكية، ورغم أن هذا الدور لم ينجح في وقف التدهور الإنساني واسع النطاق، فإنه مثل أحد أهم أبعاد الفاعلية العملية للدور المصري، لما يحمله من قيمة إنسانية ورمزية، عززت شرعية الوساطة المصرية إقليمياً ودولياً (الميماني، 2025)، ولكن يلاحظ هنا أن مصر انتقلت من موقع المتحكم بإيقاع المعبر قبل عملية طوفان الأقصى، إلى موقع المنسق الإنساني، وهو انتقال يعكس بوضوح تراجع الأدوات السيادية مقابل تصاعد الوظيفة الوساطية.

**4.3.2 حدود الفاعلية السياسية والاستراتيجية**

أظهرت الوساطة المصرية قدراً من الفاعلية على المستوى السياسي والاستراتيجي، والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

**1. العجز عن فرض وقف شامل ودائم للحرب**

لم تتمكن مصر رغم كثافة تحركاتها الدبلوماسية وتعدد مبادراتها، من التوصل إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار، ويعود هذا العجز إلى جملة من العوامل البنيوية، أبرزها؛ التعنت الإسرائيلي ورفض حكومة نتنياهو المدعومة والمشكلة من التيار اليميني الديني المتطرف لأي صيغة لا تحقق أهداف الحرب والقضاء على المقاومة الفلسطينية، بالإضافة إلى اختلال ميزان القوى الميداني والسياسي لصالح دولة الاحتلال الإسرائيلي المدعومة أمريكياً، وضعف قدرة الوسطاء الإقليميين بما فيهم مصر، على فرض التزامات ملزمة على الكيان الإسرائيلي في ظل غياب ضغط دولي حاسم، وبذلك تحولت الوساطة المصرية إلى أداة لإدارة لحظات التهدئة، لا لتغيير الاتجاه العام للصراع (السعيد، 2023).

**2. محدودية التأثير في ترتيبات اليوم التالي**

سعت مصر إلى الدفع نحو تصورات سياسية تتعلق بإدارة قطاع غزة بعد الحرب، تقوم على تعزيز دور السلطة الفلسطينية، وربط إعادة الإعمار بمسار سياسي يستند إلى حل الدولتين، إلا أن هذه الجهود بقيت حبيسة الطرح النظري، ولم تتحول إلى مسار عملي بفعل الرفض الإسرائيلي لأي دور فلسطيني موحد في قطاع غزة، والانقسام الفلسطيني الداخلي، وتباين أجندات الفواعل الإقليمية والدولية حول مستقبل القطاع، وهو ما حد من قدرة الوساطة المصرية على الانتقال من إدارة الأزمة إلى صياغة أفق سياسي لها (Teibel, 2023).

**4.3.3 الفاعلية الوقائية**

أظهرت الوساطة المصرية قدراً من الفاعلية على المستوى الفاعلية الوقائية، والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

**1. إحباط مشروع التهجير القسري**

نجحت مصر في التصدي لمخططات التهجير القسري لسكان قطاع غزة نحو سيناء المصرية، عبر موقف سياسي ودبلوماسي حازم، مدعوم بخطاب سيادي وأمني واضح، وقد شكل هذا الرفض أحد أهم إنجازات الدور المصري، لما يحمله من تداعيات مباشرة على الأمن القومي المصري، وعلى مستقبل القضية الفلسطينية برمتها (Adler, 2023).

**2. منع اتساع رقعة الحرب إقليمياً**

أسهمت الوساطة المصرية بالتنسيق مع أطراف إقليمية ودولية، في الحد من توسع رقعة الحرب إلى الجبهة المصرية مباشرة رغم الاستفزازات الإسرائيلية، بما في ذلك قصف محيط الحدود واحتلال محور فيلادلفيا، وقد تعاملت مصر مع هذه التحديات بأدوات دبلوماسية وأمنية هدفت إلى احتواء التصعيد دون الانجرار إلى مواجهة مباشرة (الخازن، 2025)

بناءً على ما سبق، ترى الدراسة أن الحصيلة العامة تشير أن الوساطة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى أدت وظيفة أساسية تتمثل في الحفاظ على الحد الأدنى من الدور المصري في القضية الفلسطينية، ومنع تهميشه الكامل في ظل صعود وسطاء إقليميين آخرين، وعلى رأسهم قطر، غير أن هذه الوساطة لم تكن كافية لإعادة مصر إلى موقع الفاعل المركزي القادر على توجيه مسار الصراع، بل أبقتها في موقع الفاعل الضروري ولكن غير الحاسم.

**جدول (7)**

مستويات فعالية الوساطة المصرية تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى

| مستوى الفاعلية | مجال التقييم | مظاهر الفاعلية | حدود الفاعلية | الدلالة التحليلية على طبيعة الدور |
|---|---|---|---|---|
| الفاعلية الإجرائية | إدارة الهدن المؤقتة وتبادل الأسرى والرهائن | التوصل بالشراكة مع قطر والولايات المتحدة، إلى هدن مؤقتة أسهمت في وقف مؤقت للأعمال العسكرية، وإدخال مساعدات عاجلة، وتنفيذ صفقات تبادل أسرى ورهائن | طابع مؤقت وغير مستدام للهدن، وسرعة انهيارها، وبقاء نتائجها رهينة الإرادة الإسرائيلية | احتفاظ مصر بخبرة تفاوضية وقدرة اتصال، دون امتلاك أدوات فرض سياسية |
| الفاعلية الإجرائية | إدارة الملف الإنساني وإدخال المساعدات | تنسيق إدخال المساعدات الإنسانية عبر معبر رفح ضمن قيود شديدة، بما عزز البعد الإنساني والرمزي للدور المصري | الانتقال من التحكم السيادي بإيقاع المعبر إلى دور المنسق الإنساني، دون قدرة على كسر الحصار أو وقف التدهور الإنساني | تحول الدور من أداة سيادية إلى وظيفة إنسانية وسيطية |
| الفاعلية السياسية والاستراتيجية | وقف شامل ودائم للحرب | كثافة التحركات الدبلوماسية والمبادرات السياسية المصرية | العجز عن فرض وقف دائم للحرب بسبب التعنت الإسرائيلي، اختلال ميزان القوى، وغياب ضغط دولي حاسم | الوساطة أداة لإدارة التهدئة لا لتغيير مسار الصراع |
| الفاعلية السياسية والاستراتيجية | ترتيبات اليوم التالي في غزة | طرح تصورات سياسية لتعزيز دور السلطة الفلسطينية وربط الإعمار بحل الدولتين | رفض إسرائيلي، انقسام فلسطيني داخلي، وتباين أجندات الفواعل الدولية | محدودية الانتقال من إدارة الأزمة إلى صناعة الأفق السياسي |
| الفاعلية الوقائية | إحباط مشروع التهجير القسري | موقف سياسي ودبلوماسي حازم حال دون تهجير سكان غزة إلى سيناء | استنزاف جزء كبير من الجهد الدبلوماسي المصري في مسار دفاعي | نجاح وقائي يحمي الأمن القومي دون توسيع النفوذ السياسي |
| الفاعلية الوقائية | منع اتساع رقعة الحرب إقليميًا | احتواء التصعيد ومنع انزلاق مصر إلى مواجهة مباشرة رغم الاستفزازات الإسرائيلية | بقاء الاحتواء مرهوناً بالتوازنات الدولية لا بالقدرة الذاتية | دور وقائي يركز على منع الأسوأ لا فرض البدائل |

المصدر: إعداد الباحثة

### 4.4 الإشكاليات والتحديات التي تواجه الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية كوسيط بعد عملية طوفان الأقصى

يظهر التقييم لفعالية الوساطة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى أن محدودية نتائجها لا يمكن فهمها خارج إطار السؤال الرئيس للأطروحة المتعلق بالعوامل التي دفعت جمهورية مصر العربية إلى التحول من دور التدخل إلى دور الوساطة في تعاملها مع القضية الفلسطينية بعد 7 أكتوبر 2023م، فالمسألة لا تتعلق بتراجع في الإرادة السياسية المصرية، بقدر ما تعبر عن إعادة تموضع فرضته بيئة إقليمية ودولية قيدت أدوات التدخل التقليدية، ودفعتها إلى تبني نمط وساطة مشروط بوصفه الخيار الأكثر واقعية وقابلية للاستمرار.

لقد وجدت مصر نفسها بعد عملية طوفان الأقصى، أمام سياق بنيوي غير موات للتدخل المباشر، تتقاطع فيه ضغوط أمنية داخلية مع تحولات حادة في موازين القوى الإقليمية، وتعقيدات في بنية القرار السياسي الإسرائيلي، إلى جانب تراجع القدرة على توظيف أدوات الضغط السيادية التي شكلت تاريخياً جوهر الدور المصري في القضية الفلسطينية، وفي ظل هذا السياق لم يعد ممكناً إعادة إنتاج نموذج التدخل الذي اتسمت به مراحل سابقة، الأمر الذي حول الوساطة من خيار تكتيكي إلى وظيفة بديلة تفرضها معادلات القوة وحدود الفعل المتاح.

ومن هذا المنطلق، فإن الوساطة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى كانت استجابة عقلانية لقيود موضوعية، هدفت إلى الحفاظ على الحد الأدنى من الحضور المصري في مسار الصراع، ومنع تهميشها الكامل لصالح فواعل إقليمية ودولية أخرى، وهو ما يفسر انتقال مصر من دور يمتلك أدوات تدخل مباشرة وغير مباشرة إلى دور وسيط يعمل ضمن شبكة شراكات، وعليه فإن محدودية فعالية الوساطة المصرية لا تمثل فشلاً للدور المصري بقدر ما تعكس نجاحه النسبي في التكيف مع واقع جديد، أعاد تعريف مفهوم التأثير الإقليمي ذاته، من قدرة على فرض الخيارات إلى قدرة على إدارة

المخاطر ومنع الانفجار، وهو تحول يضع الإجابة عن السؤال الرئيس للأطروحة في إطار يربط بين تآكل أدوات التدخل، وصعود منطق الوساطة الدولية، بوصفه المسار الممكن للدولة المصرية في مرحلة ما بعد عملية طوفان الأقصى.

بناءً على ما سبق، يمكن استعراض جملة التحديات والإشكاليات التي تواجه الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية كوسيط بعد عملية طوفان الأقصى، على النحو الآتي:

### 4.4.1 التعنت الإسرائيلي وبنية القرار السياسي والعسكري

يمثل سلوك الاحتلال الإسرائيلي العامل الأكثر حسماً في إضعاف فعالية الوساطة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى، ليس فقط بسبب طبيعة المواقف الإسرائيلية المعلنة، بل بفعل آلية اتخاذ القرار السياسي والعسكري داخل الكيان الإسرائيلي، فقد جاءت الحرب في ظل حكومة يمينية متطرفة يقودها بنيامين نتنياهو، وتشارك فيها قوى دينية يمينية متطرفة، أعادت تعريف أهداف الحرب من كونها مواجهة أمنية محدودة إلى مشروع حسم وجودي، يقوم على منطق الإبادة الشاملة، ورفض أي تسوية سياسية لا تنتهي بالقضاء الكامل على قوى المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس.

وقد انعكس هذا التعنت في عدد من الممارسات العملية التي قيدت الدور المصري، وأفرغت الوساطة من مضمونها، أبرزها (السعيد، 2023):

- المماطلة المتعمدة في التعاطي مع المبادرات المصرية، حيث جرى استخدام قنوات التفاوض كوسيلة لإدارة الوقت وكسبه، وليس كمسار جدي للتوصل إلى حلول، ما أفقد الوساطة وظيفتها كأداة لتقليص العنف أو ضبط مسار الحرب.
- التعامل مع الهدن المؤقتة بوصفها تكتيكاً عسكرياً، استخدم لإعادة التموضع الميداني، وترميم القدرات العسكرية، واستكمال الأهداف العملياتية، دون أي التزام بتحويلها إلى مسار سياسي أوسع، وهو ما قوض الرهان المصري على التدرج من التهدئة إلى التسوية.

- الرفض القاطع لأي ترتيبات سياسية لمرحلة اليوم التالي في قطاع غزة لا تضمن إقصاء حركة حماس نهائياً من المشهد السياسي والإداري، أو إعادة فرض السيطرة الإسرائيلية المباشرة أو غير المباشرة على القطاع، بما يتعارض جذرياً مع الرؤية المصرية القائمة على إعادة تمكين السلطة الفلسطينية ضمن إطار حل الدولتين.

بناءً على ما سبق، ترى الدراسة أن سلوك الاحتلال الإسرائيلي أدى إلى تحويل الوساطة المصرية من أداة ضغط سياسي إلى قناة اتصال إجرائية محدودة، تعمل في بيئة تفاوضية غير متكافئة، تفتقر فيها مصر إلى أدوات الردع، خاصة في ظل الغطاء السياسي والعسكري الذي وفرته الولايات المتحدة وعدد من القوى الغربية للكيان الإسرائيلي، ما منحها هامشاً واسعاً لمواصلة الحرب دون تحمل كلفة دولية حقيقية (السعيد، 2023)، وبهذا المعنى فإن التعنت الإسرائيلي لا يعد مجرد عامل معيق للوساطة، بل عنصراً بنيوياً أسهم مباشرة في دفع مصر إلى التخلي عن منطق التدخل، والتموضع ضمن دور الوسيط المقيد، الذي يركز على إدارة الأزمات ومنع الانفجار الإقليمي، بدل التأثير في مسارات الصراع أو فرض مخرجات سياسية عليه.

### 4.4.2 تعقيدات الموقف الفلسطيني والانقسام الداخلي

شكل الانقسام الفلسطيني أحد أكثر التحديات والإشكاليات تعقيداً أمام الوساطة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى؛ إذ لم يكن مجرد خلاف سياسي عابر، بل انقساماً هيكلياً طال مرجعية التمثيل، ووحدة القرار، وتحديد الأولويات الوطنية، فقد وجدت مصر نفسها أمام مشهد فلسطيني منقسم بين سلطتين ورؤيتين استراتيجيتين متباينتين، ما أضعف قدرتها على بلورة صيغة سياسية متماسكة تشكل أساساً لأي مسار تفاوضي، وتجلت هذه التعقيدات في عدة مستويات متداخلة، أبرزها (Teibel, 2023):

**المستوى الأول: صعوبة التوفيق بين مقاربتين فلسطينيتين متعارضتين**

تمسكت قوى المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس، بربط أي تهدئة أو وقف لإطلاق النار بضمانات سياسية وأمنية واضحة، تشمل إنهاء العدوان ورفع الحصار، ومن جهة أخرى تبنت السلطة الفلسطينية مقاربة أكثر انسجاماً مع الإطار الدولي، تركز على إعادة تفعيل مسار سياسي تقليدي، دون امتلاك أدوات ميدانية تفرض حضورها الفعلي في قطاع غزة.

**المستوى الثاني: محدودية الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة**

على الرغم من الدعم الدولي والإقليمي الذي حظيت به السلطة الفلسطينية، فإن غياب السيطرة الميدانية داخل قطاع غزة، جعلا من قدرتها على لعب دور فعلي في ترتيبات اليوم التالي مسألة إشكالية، لا سيما في ظل رفض المقاومة لأي صيغة تفرض من الخارج.

**المستوى الثالث: غياب توافق فلسطيني حول مستقبل قطاع غزة وإدارتها**

غياب توافق فلسطيني حول مستقبل غزة وإدارتها وضع الوساطة المصرية أمام معضلة مزدوجة؛ فغياب الشريك الفلسطيني الموحد أضعف قدرتها على تقديم ضمانات سياسية متبادلة، كما حول مسار الحوار الفلسطيني الداخلي من أداة دعم للوساطة إلى ملف تفاوضي إضافي يستهلك الجهد والوقت، وقد انعكس هذا الانقسام سلباً على محاولات مصر لرعاية حوار فلسطيني داخلي فاعل، إذ لم تتمكن مصر من تحويل هذا الحوار إلى رافعة سياسية تعزز موقعها الوساطي، بل بات عبئاً إضافياً يقيد قدرتها على المناورة، ويحد من فعاليتها في مواجهة التعنت الإسرائيلي والضغوط الدولية.

بناءً على ما سبق، ترى الدراسة أن الانقسام الفلسطيني الداخلي أسهم بشكل مباشر في دفع الدور المصري نحو نمط وساطي إجرائي، يركز على إدارة التناقضات بين الأطراف بدل توجيهها نحو تسوية سياسية شاملة، وهو ما يتقاطع مع منطق التحول؛ حيث لم يعد التدخل ممكناً في ظل غياب شريك فلسطيني موحد، وباتت الوساطة خياراً اضطرارياً تحكمه حدود الواقع الفلسطيني ذاته.

### 4.4.3 الضغوط الأمريكية والغربية وحدود الدعم الدولي للوساطة المصرية

شكلت الضغوط الأمريكية والغربية أحد المحددات الحاسمة التي أعادت تشكيل طبيعة الوساطة المصرية بعد عملية طوفان الأقصى، وأسهمت بصورة مباشرة في دفع مصر نحو تبني دور الوسيط الدولي المقيد بدل دور المتدخل المؤثر، وقد تجلت هذه الضغوط في عدة أبعاد مترابطة:

**البعد الأول: ازدواجية الموقف الأمريكي**

شاركت أمريكيا في مسارات الوساطة سواء بشكل مباشر أو عبر دعم الجهود المصرية القطرية، لا سيما في ملفات الرهائن والهدن الإنسانية، كما وفرت في الوقت ذاته غطاءً سياسياً وعسكرياً واسعاً لدولة الاحتلال الإسرائيلي، شمل الدعم العسكري، واستخدام حق النقض في مجلس الأمن، والتقليل من أي مساءلة قانونية دولية، وقد أفرغ هذا التناقض أي ضغط محتمل على الكيان الإسرائيلي من مضمونه، وحول الوساطة إلى عملية تفاوض غير متكافئة منذ بدايتها (Adler, 2023).

**البعد الثاني: تحميل مصر أعباء إنسانية وسياسية تفوق قدرتها**

وجدت مصر خلال الحرب التي تلت عملية طوفان الأقصى نفسها تحت ضغط دولي متزايد، وفي موقع بوابة المسؤولية الإنسانية تجاه قطاع غزة، لا سيما عبر معبر رفح، دون أن تمنح الأدوات السيادية أو الضمانات السياسية التي تمكنها من إدارة هذا الدور بفعالية، وقد أدى ذلك إلى تحويل الدور المصري من فاعل ضاغط إلى طرف مطالب بالاحتواء، مع تعرضه لانتقادات دولية عند تعثر تدفق المساعدات، رغم القيود الإسرائيلية المفروضة على المعبر (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).

**البعد الثالث: الضغط لقبول ترتيبات تتجاوز الدور المصري**

شملت الضغوط الأمريكية والغربية الدفع نحو مسارات إنسانية وأمنية بديلة، مثل إنشاء ممرات بحرية أو آليات دولية لإدارة المساعدات، بما يضعف مركزية الدور المصري في الملف الفلسطيني، كما برزت محاولات لفرض تصورات حول اليوم التالي في قطاع غزة، لا تتوافق بالكامل مع الرؤية

المصرية، خصوصاً في ما يتعلق بدور السلطة الفلسطينية ومعبر رفح، وهو ما قيد قدرتها على المناورة السياسية (Teibel, 2023).

**البعد الرابع: التهجير كأداة ضغط غير مباشرة**

ارتبطت الضغوط الدولية بإعادة طرح سيناريوهات التهجير، وهو ما وضع مصر أمام معضلة سيادية وأمنية حادة، وقد استنزف هذا الملف جزءاً كبيراً من الجهد الدبلوماسي المصري، ودفعه إلى تبني موقف دفاعي يركز على منع الأسوأ، بدل التقدم بمبادرات سياسية أكثر طموحاً (Adler, 2023).

**رابعاً: صعود الوسطاء الإقليميين المنافسين**

يعد صعود وسطاء إقليميين منافسين وفي مقدمتهم دولة قطر؛ من التحولات المفصلية التي أعادت تشكيل بنية الوساطة المصرية في القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى، وأسهمت بصورة مباشرة في تفسير لماذا تحول الدور المصري من نمط التدخل إلى نمط الوساطة الدولية بالشراكة، والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

- **من الوساطة شبه الاحتكارية إلى الوساطة الشبكية**

قبل عملية طوفان الأقصى كانت مصر تتمتع بميزة نسبية جعلتها أقرب إلى حالة التفرد والوسيط شبه الاحتكاري في جولات التهدئة المتكررة، غير أن الحرب التي تلت العملية فرضت واقعاً تفاوضياً جديداً لم يعد يسمح بوسيط واحد يدير كل الخيوط، خاصة مع تشابك الملفات؛ الرهائن، الأسرى، الإغاثة، الهدن المرحلية، ترتيبات ما بعد الحرب، في هذه البيئة، صعدت فاعلية الوساطة متعددة القنوات على حساب الوساطة المركزية، بما قلص قدرة مصر على التحكم المنفرد بأجندة التفاوض، حتى إن بقيت طرفاً لازماً في بعض مساراته (الغر، 2025).

وفي هذا السياق برزت قطر كوسيط منافس لأن لديها موارد وساطة من نوع مختلف عن الموارد المصرية، مكنتها من لعب دور أكثر مرونة داخل شبكة التفاوض، مثل؛ قناة اتصال مباشرة ومستقرة

مع القيادة السياسية لحماس، بالإضافة إلى استضافتها للقيادة السياسية لحركة حماس وفرت قناة تفاوضية جاهزة ومستمرة، وهو عامل بالغ الأهمية في حرب ترتكز ملفاتها التفاوضية على الحركة، وهذا جعل قطر قادرة على إنتاج صيغ تفاوضية سريعة، أو على الأقل نقل الرسائل والضمانات بكفاءة أعلى، يضاف إلى ذلك علاقات متقدمة مع الولايات المتحدة؛ إذ تمتلك قطر شراكات سياسية وأمنية واقتصادية وثيقة معها، ما منحها قدرة أكبر على التحرك داخل المجال الأمريكي، وبذلك تحولت قطر إلى وسيط قادر على الربط بين مطلبين؛ قناة تواصل مع حماس من جهة، وقناة تأثير مع أمريكيا من جهة أخرى، وهو ما عزز وزنها داخل المعادلة التفاوضية مقارنة بفاعلين آخرين، بالإضافة إلى أن قطر لا تتحمل الأعباء السيادية المباشرة التي تتحملها مصر بحكم الحدود ومعبر رفح والضغط الأمني في سيناء؛ هذه الميزة جعلت قطر أقل عرضة لاختبارات السيادة اليومية التي تقيد القرار المصري، وبالتالي أكثر قدرة على المناورة السياسية من دون كلفة داخلية مباشرة (سمير، 2023).

- **أثر صعود قطر على الدور المصري**

لا يعني صعود قطر أن الدور المصري اختفى، لكنه يعني أن مصر انتقلت من موقع المركز الذي يدير الإيقاع العام للوساطة إلى موقع الوساطة داخل شبكة وساطة أوسع، وهذا التحول له ثلاث نتائج تحليلية مباشرة على فعالية الدور المصري (مؤمن، 2024):

1. تقليص القدرة على فرض الأجندة: حين تصبح الوساطة تشاركية، يفقد الوسيط القدرة على احتكار صياغة المقترحات، وتحديد توقيت طرحها، والتحكم بمخرجاتها، وبذلك يصبح الدور المصري أقرب إلى التنسيق منه إلى القيادة، حتى لو ظل حاضراً في مسارات بعينها.
2. تحويل الوساطة إلى وظيفة حفظ موقع لا وظيفة صناعة مسار: في ظل منافسة وسيط آخر يمتلك قنوات مختلفة، يصبح هدف مصر عملياً هو ضمان عدم تجاوزها أو تهميشها، عبر الانخراط في الشراكات بدل السعي لاحتكار الملف، وهذا ينسجم مع تحول الدور من تدخل إلى وساطة دولية، أي من ممارسة تأثير مباشر إلى إدارة حضور داخل منظومة تفاوضية دولية وإقليمية.

3. تزايد كلفة الشرعية والصورة: مع تعدد الوسطاء، يصبح الرأي العام عربياً ودولياً أكثر حساسية تجاه من يحقق النتائج، وهو ما يضعف الصورة التقليدية لمصر كالوسيط الأول، إذا لم تترجم أدوارها إلى نتائج ملموسة، خاصة مع التعقيدات التي فرضتها السيطرة الإسرائيلية على معبر رفح ومحور فيلادلفيا، وما ترتب عليها من ضغط إنساني وإعلامي

بناءً على ما سبق، تظهر إرهاصات الحرب أن مصر لم تتعامل مع صعود قطر بوصفه إزاحة كاملة، بل بوصفه واقعاً جديداً فرض الانتقال إلى نمط الوساطة بالشراكة، أي أن مصر، بدل مواجهة هذا التحول أو الانسحاب منه، حاولت الاحتفاظ بموقعها عبر التقاطع مع قطر خصوصاً في المسارات التفاوضية، بما يضمن استمرارها ضمن المشهد الفلسطيني، حتى وإن كان ذلك على حساب التفرد الذي ساد مراحل سابقة (سمير، 2023) .

### 4.4.5 القيود الاقتصادية والاجتماعية الداخلية

تمثل البيئة الداخلية المصرية؛ اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، أحد أكثر المحددات تأثيراً في تفسير انتقال مصر بعد عملية طوفان الأقصى من دور التدخل إلى دور الوساطة الدولية المشروطة، أي أن الدور لا يمكن فهمه بوصفه قراراً دبلوماسياً منفصلاً، بل باعتباره انعكاساً مباشراً لأولويات البقاء والاستقرار داخل الدولة، خاصة في لحظة إقليمية عالية الكلفة مثل حرب 7 أكتوبر 2023 وما تلاها، خاصةً أن القاعدة في السياسية الخارجية تقول أن الدول التي تعاني من ضغوط اقتصادية مركبة تميل إلى تجنب الأدوار الإقليمية مرتفعة الكلفة وتستبدلها بأدوار أقل مخاطرة وأكثر قابلية للاستدامة، وفي الحالة المصرية، ساهمت أزمة الاقتصاد وتفاقم المديونية وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي في تقليص هامش المناورة السياسي، ودفع السياسة الخارجية نحو خيارات تحفظ الاستقرار بدل صناعة المبادرات الجذرية أو التصعيدية، وبهذا المعنى فإن الوساطة بما هي وظيفة سياسية منخفضة الكلفة مقارنة بالتدخل المباشر، قدمت لمصر صيغة وسط تسمح لها بالحفاظ على الحضور الإقليمي دون تحمل تبعات مواجهة

مفتوحة مع الكيان الإسرائيلي أو مع القوى الداعمة لها، وهنا يتضح أن التحول من التدخل إلى الوساطة ليس مجرد خيار سياسي، بل نتاج انتقال مركز الثقل في القرار من التأثير الخارجي إلى التحصين الداخلي (سمير، 2023).

إلى جانب الاقتصاد، شكل البعد الاجتماعي أحد المحددات، فعملية طوفان الأقصى وما تلاه من حرب إبادة في قطاع غزة، ولد حالة تضامن وغضب شعبي واسع، وهو ما وضع الدولة أمام معادلة دقيقة؛ من جهة لا يمكن تجاهل المزاج الشعبي المتعاطف مع الفلسطينيين، ومن جهة ثانية هناك خشية من تحول التعبئة إلى احتجاجات داخلية أوسع قد تستثمر ضد النظام، لذلك سعت مصر إلى إدارة التعبير الشعبي بدل تركه يتطور تلقائياً، بما يضمن عدم تحول التضامن إلى ضغط سياسي داخلي (الغر، 2025).

بناءً على ما سبق، فإن البعدين الاقتصادي والاجتماعي لا يفسر فقط حالة الحذر السياسي، بل تفسر أيضاً لماذا تآكلت أدوات التدخل التقليدية؛ لأن توسيع هامش التدخل عبر أدوات سيادية حساسة مثل المعبر والحدود يرفع احتمال التصادم الخارجي والارتداد الداخلي، ولأن تحمل كلفة سياسية واقتصادية لمواجهة طويلة أو لتحدي ترتيبات دولية يصبح أصعب في ظل احتياجات داخلية ضاغطة، وعليه، يصبح دور الوساطة هو الخيار الأكثر اتساقاً مع منطق الدولة في حماية الاستقرار الداخلي وتقليل الخسائر.

### 4.4.6 مشروع التهجير كاختبار للدور المصري

يعد ملف التهجير القسري لسكان قطاع غزة نحو سيناء التحدي الأكثر حساسية في بنية القيود التي واجهت الدور المصري بعد عملية طوفان الأقصى؛ لأنه لم يكن ملفاً تفاوضياً يمكن إدراجه ضمن منطق الوساطة، بل تهديداً سيادياً وأمنياً وجودياً أعاد ترتيب أولويات الدولة المصرية وفرض عليها نمطاً دفاعياً في السلوك الخارجي، ومن هنا فإن فهم التحول من سياسة التدخل إلى سياسة الوساطة

الدولية بعد 7 أكتوبر 2023 يمر بالضرورة عبر هذا المحدد؛ إذ تحولت الوساطة المصرية من محاولة لإنتاج تسوية إلى أداة لاحتواء الخطر ومنع انتقال الحرب إلى المجال المصري، خاصةً أن معضلة التهجير تمس ثلاث دوائر متداخلة في حسابات الدولة المصرية؛ أولاً: السيادة على سيناء بوصفها مجالاً أمنياً حساساً ارتبط تاريخياً بتحديات مركبة، ثانياً: الأمن القومي الحدودي واحتمالات تحويل سيناء إلى مسرح احتكاك مباشر أو غير مباشر، ثالثاً: الشرعية السياسية للنظام داخلياً وعربياً؛ إذ إن أي قبول بترتيبات تهجير سيضع مصر في موقع الشريك في تصفية القضية الفلسطينية، بما يرفع كلفة النظام داخلياً وإقليمياً(Adler, 2023) ، ولهذا السبب بالذات لم يعد هدف مصر الأساسي هو توسيع نفوذها عبر أدوات التدخل كما في مراحل سابقة، بل منع وقوع السيناريو الأسوأ الذي قد يعيد تعريف علاقة الدولة بحدودها وبالملف الفلسطيني من منظور تهديد مباشر.

بناءً على ما سبق، يمكن القول عندما يصبح منع التهجير أولوية سيادية عليا، تتحول الوساطة من كونها دوراً يهدف إلى توليد نتائج سياسية إلى دور وظيفته الأساسية إدارة الخطر، وهذا يفسر لماذا بدت الوساطة المصرية بعد الطوفان أكثر حذراً وأقل قدرة على المناورة؛ لأن أي خطوة قد تفسَر دولياً أو إسرائيلياً على أنها قبول ضمني بترتيبات تهجير ستنتج خسارة استراتيجية أكبر من أي مكسب تفاوضي، وبذلك، لم تعد مصر تتحرك وفق نموذج وساطة تؤثر في مسار الحرب، بل وفق نموذج وساطة تمنع الانزلاق إلى ما وراء الحرب، أي منع نقل الكلفة إلى المجال المصري (Adler, 2023).

بناءً على ما سبق، كان لمعضلة التهجير تداعيات على ملفات أخرى داخل الوساطة؛ إي تمركز ملف التهجير في الدور المصري وإزاحة أولويات أخرى داخل مسار الوساطة أو تقييدها، مثل؛ إدارة ملف المعبر ضمن سقف منع التوطين أكثر من كونه أداة ضغط سياسية، التعامل مع الضغوط المتعلقة بترتيبات اليوم التالي في قطاع غزة بحذر شديد، خشية أن تكون بوابة لفرض واقع ديموغرافي جديد، وتوجيه الخطاب الرسمي نحو السيادة ورفض التهجير، المفارقة هنا أن مصر نجحت في تثبيت موقف رافض للتهجير، لكن ثمن ذلك كان ارتفاع كلفة الدور على مستويين؛ دبلوماسياً لأنها تصبح في موضع

صد ضغوط لا في موضع صناعة أجندة، وظيفياً لأن جزءاً كبيراً من طاقة الدولة وشرعيتها التفاوضية يذهب إلى منع سيناريو، بدل بناء مسار حل (Adler, 2023).

**جدول (8)**

*الإشكاليات والتحديات أمام الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية كوسيط بعد عملية طوفان الأقصى*

| طبيعة التحدي | آلياته ومظاهره العملية | أثره المباشر على أدوات الدور المصري | دلالته في تفسير التحول من التدخل إلى الوساطة |
|---|---|---|---|
| التعنت الإسرائيلي وبنية القرار السياسي والعسكري | حكومة يمينية متطرفة، منطق الحسم الوجودي، استخدام الهدن تكتيكياً، رفض ترتيبات اليوم التالي التي لا تقصي حماس | تحييد أدوات الضغط المصرية، إفراغ الوساطة من بعدها السياسي، تحويلها إلى قناة اتصال إجرائية | جعل التدخل غير ممكن سياسياً، ودفع مصر نحو وساطة مقيدة تركز على إدارة المخاطر |
| الانقسام الداخلي الفلسطيني | تعارض مقاربات حماس والسلطة، ضعف السيطرة الميدانية للسلطة، غياب توافق حول إدارة غزة | غياب الشريك الفلسطيني القادر على ضمان تنفيذ أي تسوية | حول الوساطة إلى إدارة تناقضات بدل صناعة تسوية، وأفقد التدخل أساسه الوظيفي |
| الضغوط الأمريكية والغربية | دعم عسكري وسياسي للكيان الإسرائيلي، تحميل مصر أعباء إنسانية، الدفع لترتيبات تتجاوز دورها | تقليص هامش المناورة، تحويل مصر إلى طرف احتواء لا ضغط | فرض نمط وساطة دولية مشروطة بدل دور إقليمي مستقل |
| صعود وسطاء منافسين | قنوات مباشرة مع حماس، نفوذ داخل واشنطن، غياب كلفة سيادية وحدودية | إنهاء الاحتكار المصري للوساطة، تقليص القدرة على فرض الأجندة | نقل مصر من قيادة المسار إلى العمل ضمن شبكة وساطة |
| القيود الاقتصادية والاعتماد على التمويل الخارجي | مديونية مرتفعة، ضغوط استقرار داخلي، أولوية تقليل المخاطر | استبعاد أدوار التدخل مرتفعة الكلفة | جعل الوساطة الخيار الأقل كلفة والأكثر قابلية للاستدامة |
| إدارة الغضب الشعبي والتضامن مع غزة | ضبط المجال العام، توجيه التعبير نحو السيادة ورفض التهجير | تقييد هامش التصعيد الخارجي | ربط السياسة الخارجية بمنطق التحصين الداخلي |
| مشروع التهجير القسري | تهديد سيناء، مخاطر ديموغرافية، كلفة شرعية داخلية وعربية | إعادة ترتيب الأولويات من النفوذ إلى المنع | تحويل الوساطة إلى أداة احتواء للخطر لا إنتاج للتسوية |
| إعادة تعريف مفهوم التأثير الإقليمي | الانتقال من فرض الخيارات إلى منع الأسوأ | تآكل أدوات التدخل مقابل تصاعد وظيفة الوساطة | يفسر جوهر التحول في الدور المصري بعد 7 أكتوبر |

المصدر: إعداد الباحثة

## الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل إشكاليات تحول الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى (7 أكتوبر 2023)، من دور قائم على التدخل المباشر وغير المباشر إلى دور الوساطة، وذلك في ضوء تفاعل مركب بين محددات داخلية، وضغوط إقليمية، وتحولات دولية، وتغيرات بنيوية في بنية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. التحول في الدور المصري كان تحولاً بنيوياً لا تكتيكياً؛ أي أن انتقال مصر من دور التدخل إلى دور الوساطة تجاه القضية الفلسطينية بعد عملية طوفان الأقصى، لم يكن استجابة ظرفية أو تعديلاً تكتيكياً مؤقتاً، بل جاء نتيجة تآكل بنيوي في أدوات التدخل، أعاد تعريف حدود الفعل الممكن للدولة المصرية في بيئة إقليمية ودولية متغيرة.
2. التحول في الدور المصري بعد عملية طوفان الأقصى لا يمكن قراءته بوصفه تراجعاً في المكانة، بل باعتباره إعادة تموضع عقلانية فرضتها تحولات بنيوية عميقة في النظام الإقليمي والدولي، فقد انتقلت مصر من منطق التأثير عبر التدخل إلى منطق إدارة المخاطر عبر الوساطة، في محاولة للحفاظ على الحد الأدنى من الحضور، وهو ما يعكس تحولاً أوسع في مفهوم الدور الإقليمي ذاته في مرحلة ما بعد 7 أكتوبر 2023.
3. تآكل أدوات التدخل شكل المحرك الأساسي للتحول؛ أي أن فقدان السيطرة الفعلية على معبر رفح ومحور فيلادلفيا، وإنهاء مسار الأنفاق، وتراجع القدرة على توظيف أدوات الضغط الحدودية، مثل الشرط الموضوعي الأهم الذي جعل الاستمرار في نمط التدخل المباشر غير قابل للاستدامة.
4. التعنت الاحتلال الإسرائيلي غير طبيعة الوساطة وحدودها؛ أي أن بنية القرار السياسي العسكري داخل دولة الاحتلال، وهيمنة اليمين الديني المتطرف، أفرغا الوساطة المصرية من بعدها

السياسي، وحولاها إلى وساطة إجرائية محدودة، لا تملك أدوات فرض أو إلزام، وهو ما قيد فعالية الدور المصري.

5. الانقسام الفلسطيني الداخلي أسهم في إفراغ التدخل من مضمونه، أي أن غياب مرجعية فلسطينية موحدة، وتباين الرؤى بين المقاومة والسلطة الفلسطينية، جعلا من التدخل المصري غير قابل للبناء عليه، ودفعا مصر نحو دور يركز على إدارة التناقضات بدل توجيهها.
6. الضغوط الأمريكية والغربية أعادت هندسة الدور المصري؛ ازدواجية الموقف الأمريكي والدعم غير المشروط للكيان الإسرائيلي، وتحميل مصر أعباء إنسانية وسيادية تفوق قدرتها، أسهمت في تحويل مصر من فاعل ضاغط إلى فاعل احتوائي، يعمل ضمن هامش دولي ضيق.
7. صعود وسطاء إقليميين منافسين أنهى التفرد المصري للوساطة، بروز قطر كوسيط فاعل أعاد تشكيل بنية الوساطة من نمط احتكاري وتفرد إلى وساطة شبكية، ما قلص قدرة مصر على قيادة المسار، ودفعها إلى تبني منطق الشراكة للحفاظ على حضورها وعدم تهميشها.
8. معضلة التهجير أعادت ترتيب أولويات الدور المصري، رفض التهجير القسري لسكان قطاع غزة نحو سيناء شكل اختباراً سيادياً نقل الدور المصري من السعي إلى تعظيم النفوذ إلى منطق منع الخطر، وجعل الوساطة أداة دفاعية لحماية الأمن القومي المصري أكثر منها أداة لصناعة تسوية.

كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها:

1. توصي الدراسة بأن تعمل مصر على تطوير دورها في القضية الفلسطينية ضمن منطق تكاملي إقليمي، يقوم على الشراكة المدروسة مع فواعل الوساطة الأخرى، بدل السعي إلى استعادة الاحتكار التقليدي الذي لم تعد تسمح به البيئة الإقليمية الراهنة.
2. توصي الدراسة بأن تضع مصر أولوية استراتيجية لإعادة بناء الوحدة الفلسطينية، بوصفها شرطاً مسبقاً لأي دور إقليمي فاعل، إذ لا يمكن لأي وساطة أو تدخل أن يحقق نتائج مستدامة في ظل انقسام فلسطيني.

3. توصي الدراسة بضرورة أن تعمل مصر على تعميق توظيف أدوات الشرعية الدولية والقانون الدولي في دورها الوساطي، بوصفها أداة ضغط ناعمة تعزز موقعها، وتحد من اختلال ميزان القوة لصالح دولة الاحتلال، ويشمل ذلك الانخراط الأكثر فاعلية في المحافل الدولية، ودعم المسارات القانونية المرتبطة بجرائم الحرب، وربط أي جهود وساطية مستقبلية بإطار قانوني دولي واضح، بما يسهم في تحويل الوساطة المصرية من دور إجرائي محدود إلى دور ذي مرجعية قانونية وأخلاقية أوسع، ويمنحها شرعية إضافية في مواجهة الضغوط الإسرائيلية والغربية.

# المراجع العلمية

## أولاً: المراجع العربية:


أبو شاوش، صابرين. (2016). *أثر التحولات في النظام السياسي المصري على العلاقات الفلسطينية المصرية (2011–2015)*. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة.

أبو عامر، صادق. (2024). *ثلاث قراءات للدور المصري وتداعيات الحرب*. فلسطين: مجموعة الحوار الفلسطيني.

أبو يونس، رائدة عبد الحي عبد الرحمن. (2020). *ثورات "الربيع العربي" والتحولات الاستراتيجية في تشكّل التكتلات العربية والإقليمية والدولية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس.

أبوسمرة، قيس. (2025). *تاريخيًا: أبرز صفقات تبادل الأسرى بين إسرائيل والفلسطينيين*. وكالة الأناضول. https://2u.pw/vWViu

إدريس، محمد السعيد. (2018). *الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط*. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

الأزرق، عادل. (2023). *طوفان الأقصى: تطور في الصراع الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني*. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

الأشعل، عبد الله. (2016). *الوساطة في النزاعات الدولية: الأبعاد القانونية والسياسية*. القاهرة: دار الشروق.

البريم، محمود. (2019). *علاقة حركة حماس مع مصر وأثرها على القضية الفلسطينية (2014–2018)*. *رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس–أبو ديس*. 2019.

بشارة، عزمي. (2024). *الطوفان وتجاوز المنطق الدفاعي الردعي*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بلقزيز، عبد الإله. (2016). *التدخل الدولي وإشكالية السيادة في النظام العالمي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الجرباوي، علي. (2019). *النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية*. الدوحة: معهد الدوحة للدراسات العليا.

حمدان، محمد سعيد. (2006). *سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية (1948–1956)*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الخازن، إبراهيم. (2025). *مصر: رفض تهجير الفلسطينيين يتصدر اجتماع "التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين"*. وكالة الأناضول. https://2u.pw/3nywh

الدخاخني، فتحية. (2025). *مصر متفائلة بانفراجة دبلوماسية في العلاقات مع إيران رغم وجود «شواغل»*. صحيفة الشرق الأوسط. https://2u.pw/LDZ8e

الدنان، ربيع. (2016). *مصر بين عهدين: الرئيس مرسي والسيسي*. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

الرجوب، عوض. (2024). *ملفات معقّدة تنتظر الفلسطينيين في 2025*. الجزيرة نت. https://2u.pw/YqNKa

زرواطي، أمين. (2024). *ما هو مشروع ميناء غزة الذي أعلن عنه بايدن وهل سيكون بديلًا لمعبر رفح البري؟* . فرانس 24. https://2u.pw/FM0fBch

سعد، بسمة. (2024). *ما بين التصعيد والتهدئة: تطور التكتيكات القتالية لجماعة الحوثي في البحر الأحمر*. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. https://doi.org/https://ecss.com.eg/45158/

السعيد، أسامة. (2023). *ما رؤية مصر لـ«اليوم التالي» بعد «حرب غزة»؟* صحيفة الشرق الأوسط. https://2u.pw/Od5Tk

سمير، عمر. (2023). *مصر وطوفان الأقصى والتنافس الإقليمي على أدوار وظيفية*. العربي الجديد. https://2u.pw/o7Wk3

الشاذلي، يوسف. (2021). *مصر والقضية الفلسطينية بعد ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011*.في جميل هلال (محرر)، *الصراع العربي–الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

شاكر، حسام. (2024). *تفاعلات الجماهير الغربية مع قضية فلسطين خلال حرب "طوفان الأقصى" 2023*. مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول.

شحادة، امطانس. (2024). *سبعة أشهر من الحرب على غزة: إسرائيل في ضائقة دولية*. حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية.

الشيشي، أحمد. (2021). *اتفاقيات أبراهام وتداعياتها على النظام الإقليمي العربي*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عبد الجبار، عبد الله. (2017). *التدخل الإنساني في العلاقات الدولية: إشكالية الشرعية والتطبيق*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الحي، وليد. (2024). .*رؤى مراكز الدراسات الإسرائيلية لمرحلة ما بعد طوفان الأقصى*. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستقمشارات.

عبد الرحمن ، أحمد محمد. (2018). *الدور الأوروبي في القضية الفلسطينية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

عبد العاطي، أيمن. (2024). *الدور المصري في إدارة حرب غزة: التحديات والفرص في مرحلة ما بعد طوفان الأقصى*. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

عبد الله، محمد. (2019). أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في مصر: دراسة تحليلية عن تأثير القروض والمنح الأجنبية على النمو الاقتصادي في مصر. *مجلة الاقتصاد والتنمية، 45*، 123–145.

عزالعرب، محمود. (2023). *القضايا العشرة: اتجاهات تفاعلات دول الإقليم خلال 2023*. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

العقاد، صلاح الدين. (1984). *السادات وكامب ديفيد: الاتفاقات وأصولها التاريخية*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

غالي، بطرس بطرس. (1996). *الدبلوماسية متعددة الأطراف*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الغر ، أحمد. (2025). *طوفان الأقصى نقطة تحول في القضية الفلسطينية والمنطقة* . مجلة البيان. https://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=33236

غنيم، عادل حسن. (1987). *الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين (1947–1948): دراسة وثائقية*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

فايد، نورا. (2023). *بعد "طوفان الأقصى": كيف تعاملت الدولة المصرية مع الأزمة الفلسطينية؟* قناة القاهرة الإخبارية. https://2u.pw/37Kri

فهمي، فاروق. (1984). *عبد الناصر: من الحصار إلى الانقلاب*. القاهرة: مؤسسة أمون الحديثة للطبع والنشر والتوزيع.

قمر، عبد الله. (2022). *صفقة القرن ومستقبل التسوية السياسية للقضية الفلسطينية*. عمّان: دار الشروق.

مجلة السياسة الدولية. (2023). *ريادة الدور المصري في مواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية. السياسة الدولية*. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

مركز الجزيرة للدراسات. (2020). *الدور الأمريكي في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي: إدارة الأزمة أم البحث عن تسوية؟* الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2023). *مصر وغزة: من الانخراط التاريخي إلى معضلة التوازن*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2023). *موقف إدارة بايدن من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: خلفيات الانحياز وحساباته*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2024). *طوفان الأقصى وتداعياته الإقليمية والدولية*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2024). *مصر وغزة: ما قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر وبعده*. الدوحة.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (2023). *مصر والقضية الفلسطينية: بين الماضي والحاضر*. القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (2024). *سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية بعد حرب غزة*. https://ecss.com.eg/45903

مكاوي، نجلاء. (2024). *مصر وغزة: ما قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر وبعده*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (2023). *مستقبل الدور المصري بعد طوفان الأقصى*. القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2015). *الولايات المتحدة وعملية السلام: من الرعاية إلى إدارة الصراع*. رام الله : مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2020). *قراءات جديدة في صفقة ترامب–نتنياهو*. رام الله : مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2023). *تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الموياني، هشام. (2025). *مصر وإسرائيل: اتفاق بشأن إدارة معبر رفح وخلافات حول فيلادلفيا*. صحيفة الشرق الأوسط. https://2u.pw/9ubavmFU

نسيغة، سميرة. (2020). *انعكاسات ثورات الربيع العربي على القضية الفلسطينية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة.

نصار، جمال. (2014). *الانتكاسة: الدور المصري في الحرب الإسرائيلية على غزة*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

نصار، جمال. (2024). حرب غزة *وتداعياتها على موازين القوى الإقليمية*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

هلال، علي الدين. (2014). *التدخل العسكري وإدارة الصراعات الدولية*. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

هيكل، محمد حسنين. (2012). *مبارك وزمانه: من المنصة إلى الميدان*. القاهرة: دار الشروق.

**ثانياً: المراجع الأجنبية**

Adler, J. (2023). *South into the Sinai: Will Israel force Palestinians out of Gaza?* Carnegie Endowment for International Peace. https://n9.cl/bb6yu

Bayoumi, M. (2023). *The double standard with Israel and Palestine leaves us in moral darkness*. The Guardian. https://2u.pw/If2k8K6J

Bellamy, A., & Williams, P. (2011). *Understanding peacekeeping*. Polity Press Cambridge.

Bellamy, A., & Williams, P. (2011). *Understanding peacekeeping* (2 ed.). Cambridge: Polity Press.

Burchill, S. (2005). *The national interest in international relations theory.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Harb, S. (2023). *What's stopping Egypt from stepping up in Gaza?* Foreign Policy. https://2u.pw/3MoYZUS

Holsti, K. (2018). *International politics: A framework for analysis.* New York, NY: Routledge.

Keohane, R., & Nye, J. (1977). *Power and interdependence: World politics in transition.* Boston, MA: Brown and Company.

Magdy, M. (2024). *Egypt prepares for worst-case scenario as Israeli offensive in Rafah looms*. Al-Monitor. https://2u.pw/Y9J0XIw

Morgenthau, H. (1948). *Politics among nations: The struggle for power and peace.* New York, NY: Alfred A. Knopf.

Nichols, M. (2023). *US pushes UN to back Israel self-defense, demand Iran stop arms to Hamas*. Reuters. https://2u.pw/Fj7lP2VN

Rapoport, A. (1966). *Two-person game theory: The essential ideas.* Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.

Regan, H. (2023). *Israel tells 1.1 million Gazans to evacuate south. UN says order is "impossible"*. CNN. https://2u.pw/QYxEg

Shawkat, Y. (2024). *Understanding Egypt's Ras Al-Hekma land deal: No panacea*. The Tahrir Institute for Middle East Policy (TIMEP). https://n9.cl/2bc53

Teibel, A. (2023). *Intelligence Ministry "concept paper" proposes transferring Gazans to Egypt's Sinai*. The Times of Israel. https://2u.pw/jReCf

Zartman, I. (2007). *Negotiation and conflict management: Essays on theory and practice.* London: Routledge.

Zartman, I. (2007). *Negotiation and conflict management: Essays on theory and practice.* London: Routledge.

Zunes, S. (2021). *U.S. military aid to Egypt and its political implications in the Middle East.* Foreign Policy in Focus.

**An-Najah National University**

**Faculty of Graduate Studies**

# CHALLENGES OF EGYPT'S CHANGING ROLE IN THE PALESTINIAN CAUSE FOLLOWING THE AL-AQSA FLOOD: FROM INTERVENTION TO INTERNATIONAL MEDIATION

**By**

**Rula Khaled Walid Aidi**

**Supervisors**

**Dr. Abdul Rahim Shubaki**

**Dr. Ibrahim Abu Jaber**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Planning and Political Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

**2026**

# CHALLENGES OF EGYPT'S CHANGING ROLE IN THE PALESTINIAN CAUSE FOLLOWING THE AL-AQSA FLOOD: FROM INTERVENTION TO INTERNATIONAL MEDIATION

**By**
**Rula Khaled Walid Aidi**
**Supervisors**
**Dr. Abdul Rahim Shubaki**
**Dr. Ibrahim Abu Jaber**

## Abstract

This thesis investigates the challenges involved in the transformation of Egypt's role concerning the Palestinian cause following the Al-Aqsa Flood operation, specifically the shift from direct intervention to international mediation. It critically analyzes the alterations in the instruments and conduct of Egyptian foreign policy within a complex regional and international framework. The research is framed by the central question: What factors prompted the Arab Republic of Egypt to transition from a policy and role of direct intervention to one of international mediation in its approach to the Palestinian cause after the Al-Aqsa Flood?

This study employs a multi-method analytical approach alongside a variety of interpretive theoretical frameworks. It utilizes the historical method to trace the evolution of Egypt's role, systems analysis to examine regional and international interactions, and the case study method to investigate the post–Al-Aqsa Flood phase. Additionally, the study incorporates the national interest approach as well as descriptive and analytical tools. Furthermore, it draws upon several explanatory theoretical frameworks, including classical realism, role theory, international mediation theory, multilateral diplomacy theory, complex interdependence theory, and game theory. This comprehensive methodological and theoretical integration facilitates a thorough understanding of the nature and limitations of the transformation in Egypt's role.

The study concludes that the transformation in Egypt's role following the Al-Aqsa Flood stemmed from a structural decline in its intervention capabilities, notably the sovereign and coercive instruments that historically formed the foundation of Egyptian influence in the Palestinian cause. This context compelled Egypt to pursue international mediation through partnerships, in response to escalating internal limitations and growing regional and international pressures.

The study further demonstrates that Egyptian mediation following the Al-Aqsa Flood achieved procedural and preventive effectiveness, as evidenced by its role in managing temporary ceasefires, facilitating prisoner and hostage exchanges, contributing to the delivery of humanitarian aid, preventing the forced displacement of residents in the Gaza Strip, and mitigating the risks of regional escalation. However, this mediation did not attain political and strategic effectiveness sufficient to establish a comprehensive and lasting ceasefire or to develop clear arrangements for the post-conflict period in the Gaza Strip. This shortfall is attributed to Israeli intransigence, internal Palestinian divisions, power asymmetries, and the duality of international positions.

The findings further indicate that the emergence of competing regional mediators—most prominently the State of Qatar—effectively terminated Egypt's exclusive role in mediation efforts. Consequently, Egypt transitioned from a quasi-monopolistic mediation approach to a networked, partnership-oriented model. This shift reconfigured Egypt's role from that of a central actor steering the conflict's trajectory to a necessary yet non-decisive participant.

The study recommends reconstructing the instruments of Egypt's role within a long-term strategic framework that connects mediation efforts to a clearly defined political pathway grounded in international legitimacy. This approach aims to sustain Egypt's regional influence while avoiding an exclusive dependence on crisis-management strategies.

**Keywords:** Egypt's role, Palestinian cause, Al-Aqsa Flood, international mediation, foreign policy, regional mediators